

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التجربة التّموية المصرية: محدّدات النّجاح والإخفاق "دراسة مقارنة مع التجربة التّموية الماليزية"

إعداد

فادي أحمد شحادة شاهين

إشراف

د. رائد نعيّرات

قُدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتّمية السّياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019م

التَّجربة التَّنمويَّة المصريَّة: محدِّدات النَّجاح والإخفاق "دراسة مقارنة مع التَّجربة التَّنمويَّة الماليزيَّة"

إعداد

فادي أحمد شحادة شاهين

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/07/12م، وأُجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. رائد نعيّرات / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. حسن أيوب / ممتحناً داخلياً

.....

الإهداء

إلى وطني الغالي فلسطين "تستحقّ ملا يستحقّه أحد"

إلى شهدائنا وجرحانا وأسرانا الذين هم أكرم متّاً جميعاً

إلى والدتي الطيبة المخلصة نبج الحنا أطل الله في عمرها، ووالدي الطيب العصامي
شافاه الله وعافاه وأمدّ في عمره

إلى زوجتي الغالية ورفيقة دربي "أم عمر"

إلى أبنائي فلذات كبدي حفظهم الله ورعاهم ... أستودعهم الله الذي لا تضيع
ودائعهم

إلى أهلي وانبائ وأصدقائي وزملائي في العمل والدراسة

أهدي لكم جميعاً نتاج جهدي المتواضع

الشُّكْرُ والتَّقدير

ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانتك... والصلاة والسلام
على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور العالي أستاذي ومعلمي الفاضل د. نادر
نعيرات بتفضله وقبوله الإشراف على رسالتي، وما قدمه لي من نصائح وإرشاد في حياتي
ودراستي، والشكر موصول للدكتور حسنة أيوب أستاذي الفاضل الممتحن الداخلي،
والدكتور نظام صلاحات الممتحن الخارجي، لتفضلهما وقبولهما الإشراف على رسالتي
بارك الله فيهما، والشكر لأساتذتي الأفاضل في جامعة النجاح الوطنية، كما أشكر كل من
ساهم ووقف بجانبني في مسيرتي العلمية والعملية.... فشكري لكم له يوفيكُم حقكم...
ودمتُم لفلسطين.....

راجياً من الله سبحانه وتعالى أن يجد هذا البحث القبول والنجاح والتوفيق.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدّم الرسالة التي تحمل العنوان:

التَّجربة التَّنمويَّة المصريَّة: محدّدات النِّجاح والإخفاق "دراسة مقارنة مع التَّجربة التَّنمويَّة الماليزيَّة"

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم تُقدّم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي، لدى أية مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ل
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	5
3.1	أسئلة الدراسة	6
4.1	فرضية الدراسة	6
5.1	مبررات الدراسة وأهميتها	7
6.1	أهداف الدراسة	8
7.1	منهجية الدراسة	8
8.1	حدود الدراسة	9
9.1	الدراسات السابقة	9
10.1	تقسيم الرسالة	14
	الفصل الثاني: الإطار النظري: التنمية والقيادة	16
1.2	تمهيد	17
2.2	التنمية	17
1.2.2	النمو الاقتصادي	17
3.2	أنواع التنمية	19
1.3.2	التنمية الاقتصادية	19
2.3.2	التنمية البشرية	20
3.3.2	التنمية الاجتماعية	21
4.3.2	التنمية المستدامة	22
5.3.2	التنمية السياسية	22

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.3.2	التنمية الشاملة	24
4.2	متطلبات التنمية	25
1.4.2	تمهيد	25
1.1.4.2	مبدأ الاعتماد على النفس	25
2.1.4.2	مبدأ المشاركة في عملية التنمية	26
3.1.4.2	مبدأ الحاجات الأساسية	26
4.1.4.2	الأمن والاستقرار	26
5.1.4.2	التعليم	27
6.1.4.2	ثقافة الحكم	27
7.1.4.2	النخبة السياسية	28
5.2	القيادة	29
1.5.2	تمهيد	29
6.2	نظريات القيادة	32
1.6.2	نظرية الرجل العظيم	32
2.6.2	النظرية الموقفية	33
3.6.2	النظرية الوظيفية	34
7.2	أنماط القيادة	35
1.7.2	النمط الأوتوقراطي	35
2.7.2	النمط الديمقراطي	36
8.2	القيادة السياسية	36
1.8.2	تصنيف القيادات السياسية حسب مصدر الشرعية	36
2.8.2	خصائص القيادات العربية المؤثرة بالعملية السياسية كما أشار إليها بيل وليدن	38
9.2	التمييز بين القائد والرئيس من الجانب التحليلي	40
10.2	جدلية العلاقة بين القيادة والتنمية	41
1.10.2	وظائف القائد	41
2.10.2	دور القيادة في تحقيق التنمية	43

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الثالث مسيرة التنمية في جمهورية مصر العربية: ودور القيادات المصرية في تحقيقها	47
1.3	تمهيد	48
2.3	طبيعة النظام السياسي والقيادة السياسية في جمهورية مصر العربية	49
1.2.3	الدستور	49
2.2.3	رئيس الجمهورية	49
3.2.3	رئيس مجلس الوزراء	51
4.2.3	السلطة التشريعية	51
5.2.3	السلطة القضائية	53
6.2.3	التعددية السياسية	53
1.6.2.3	التعددية السياسية الأولى	53
2.6.2.3	التعددية السياسية الثانية	53
3.6.2.3	التنظيم السياسي الواحد	54
4.6.2.3	التعددية السياسية الثالثة "المقيدة" منذ عام (1977 - حتى الآن)	54
7.2.3	المجتمع المدني	56
8.2.3	النخبة السياسية في مصر	57
1.8.2.3	التعيينات في المناصب القيادية في عهد الرؤساء الثلاثة	57
3.3	المشروع الناصري في مصر	59
1.3.3	تمهيد	59
2.3.3	الخطة الخمسية الأولى (1960-1965م)	61
4.3	سياسة الانفتاح زمن السادات	62
1.4.3	تمهيد	62
2.4.3	شخصية السادات	63
5.3	الرئيس محمد حسني مبارك	65
6.3	تحليل واقع الديون المصرية وأثرها على الموازنة العامة للدولة المصرية	68

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.6.3	الاستثمارات المصرية	72
2.6.3	الخصخصة	72
3.6.3	التنمية البشرية	74
4.6.3	التنظيم والإدارة	75
	الفصل الرابع: جذور التجربة التنموية الماليزية: دور القيادات الماليزية في تحقيقها	77
1.4	تمهيد	78
2.4	طبيعة النظام السياسي والقيادة السياسية في ماليزيا	80
1.2.4	الدستور الماليزي	80
1.1.2.4	مجلس الحكام (راجا راجا)	81
2.1.2.4	الملك "ملك الملوك" أجونج"	81
3.1.2.4	رئيس الوزراء	82
4.1.2.4	نائب رئيس الوزراء	82
5.1.2.4	السلطة التشريعية	82
1.5.1.2.4	مجلس النواب الأصغر (Diwan Rakiyat)	83
2.5.1.2.4	مجلس الشيوخ (Diwan Negara)	83
6.1.2.4	السلطة القضائية	84
7.1.2.4	التعددية السياسية	85
8.1.2.4	المجتمع المدني في ماليزيا	87
9.1.2.4	القيادات السياسية	87
3.4	ماليزيا صراع الوحدة والاتحاد	88
1.3.4	تمهيد	88
2.3.4	تتكو عبد الرحمن	88
1.2.3.4	أحداث عام 1969م	91
3.3.4	تون عبد الرزاق (1970-1976)	92
4.3.4	حسين بن عون (1976-1981)	92
5.3.4	مهاتير محمد (1981-2003م)	93

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.3.4	عبد الله بدوي (2003-2009م)	95
4.4	الديمقراطية	96
5.4	الخطط والاستراتيجيات والسياسات المالية	97
1.5.4	السياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1990م)	98
2.5.4	سياسة التنمية الوطنية (1991-2000م)	98
3.5.4	سياسة الرؤية الوطنية (2001-2010م)	98
4.5.4	سياسة النظر شرقاً (1982م)	98
5.5.4	رؤية (2020)	99
6.5.4	سياسة علي - بابا	99
4.6	الأزمة الاقتصادية (1997-1998م)	99
7.4	الديون الخارجية	99
8.4	مكافحة الفساد المالي والإداري	100
9.4	التعليم والبحث العلمي	100
10.4	التنمية البشرية	102
11.4	القضاء على البطالة والفقر	103
12.4	الخصخصة	103
13.4	الدولة الإنمائية	104
	الفصل الخامس: مقارنة التجربة التنموية في مصر: مع التجربة التنموية المالية أنموذجاً " من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية	106
1.5	تمهيد	107
2.5	النظام السياسي في كلتا الدولتين	107
3.5	القيادة السياسية	108
1.3.5	القيادات المصرية	109
1.1.3.5	النظرية الاشتراكية	110
2.1.3.5	النظرية الرأسمالية	111
2.3.5	القيادات المالية	112

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.3.5	القيادة والايديولوجيا	113
4.5	المشاركة السياسية والتعايش السلمي	115
5.5	الانتخابات والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة	117
6.5	الحريات واحترام حقوق الإنسان	118
7.5	المقومات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية	120
1.7.5	تمهيد	120
2.7.5	المقومات البشرية والطبيعية	121
8.5	التعليم والبحث العلمي	122
9.5	التممية البشرية	124
10.5	العدالة الاجتماعية	125
11.5	محاربة الفساد	127
12.5	البطالة والفقر	130
1.12.5	دعم القطاعات الإنتاجية وتوجيهها	131
	النتائج والتوصيات	135
	قائمة المصادر والمراجع	138
	Abstract	b

التجربة التنموية المصرية: محددات النجاح والإخفاق

"دراسة مقارنة مع التجربة التنموية الماليزية"

إعداد

فادي أحمد شحادة شاهين

إشراف

د. رائد نعيّرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب نجاح التجربة التنموية الماليزية، وإخفاق التجربة التنموية في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال الوقوف على أهم التحديات التي واجهت النموذجان التنمويان في كلتا الدولتين، والتعرف على ملامح وانعكاسات النظرية الاقتصادية والسياسية التي طبقت في كلتا الدولتين، وذلك من خلال مقارنة الدور القيادي في كلاهما، وتأثيرهما في قيادة التنمية.

تمثلت مشكلة الدراسة بالإجابة على سؤالها المركزي: لماذا أخفقت مصر في تحقيق التنمية المرجوة، في الوقت الذي نجحت فيه ماليزيا، رغم تشابه ظروفهما، هذا مع فارق وفرة المقومات الطبيعية والبشرية في مصر وتفوقها عما هو متوفر لدى ماليزيا.

استندت الدراسة على فرضية قوامها أن النموذج القيادي في مصر أخفق في تطبيق آليات التجنيد السياسي الفاعل في النظام السياسي، التي يمكن لها أن تُدير العملية التنموية بالشكل الصحيح، بما يخدم تحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية المطلوبة في المجتمع المصري، وكذلك في توفير مناخات التنمية، التي تتمثل بسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المشاركة السياسية الفاعلة، ومحاربة الفساد المالي والإداري، واحترام التنوع والتعدد، وتطوير برامج التعليم، والعمل الحكومي الهادف إلى محاربة الفقر والبطالة، بعكس النموذج القيادي في ماليزيا، الذي ساهم من خلال فلسفته الإدارية ورؤيته الإستراتيجية ضمن برامج وأولويات مدعومة باستراتيجيات لمحاربة الفساد، وتفعيل مبدأ سيادة القانون، وتحسين

الأداء الحكومي بشفافية ونزاهة، وتحت رقابة صارمة ومحاسبة فاعلة، مما أسهم بالنهوض بالمجتمع الماليزي.

اتبعت الدراسة عدة مناهج، حيث تم توظيف "المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن"، بهدف وصف الظاهرة وشرحها، وتحديد خصائصها، وطبيعة العلاقة القائمة بين متغيراتها، وتحليل وتفسير وربط البيانات ومقارنتها وتصنيفها، بهدف استخلاص النتائج والتعميمات، وكذلك "المنهج التاريخي" من أجل إيجاد التفسيرات للمرحلة التي شهدتها ماليزيا ومصر منذ الاستقلال وحتى عام (2011م)، والاعتماد كمدخل على نظريات القيادة، وأنماطها عند مقارنة دور القيادات في كلتا الدولتين في صنع السياسات العامة وإقرارها، وكذلك دور القيادة كعامل مستقل وأثره على التنمية كعامل تابع.

خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها: أن الدور القيادي الماليزي استطاع حشد طاقات المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات العرقية، الاجتماعية، الدينية، المذهبية، الثقافية، من خلال "معادلة الكل يكسب" والاستفادة من قيم الإسلام، وسياسة النظر شرقاً والقيم الأسيوية، وكذلك الاستفادة من الرأسمالية والاشتراكية في تحقيق مصلحة الدولة، وعدم إتباع أيديولوجية محددة، وبوجود استراتيجيات واضحة.

اعتمدت القيادات المصرية في تجربتها على سياسات متباينة اقتصادياً وسياسياً حيث لم تكن متكاملة، وكان لكل قائد - "عبد الناصر"، "السادات"، "مبارك" - تجربته الخاصة، ولم تكتمل مسيرة التنمية، حيث كانت مبنية على التجربة التي يتخللها الخطأ والصواب دون وجود إستراتيجية واضحة ومحددة، وأتباع أكثر من أيديولوجية ليست من واقعها "قوالب جاهزة"، دفع ثمنها المواطن المصري.

إن الموارد الطبيعية والبشرية في الدولة سواء كانت قليلة - ماليزيا - أو كثيرة - مصر - ليست هي الأساس في تحقيق التنمية، بل يعتمد ذلك على دور القيادة في كيفية استثمار الموارد، ورفع كفاءة رأس المال البشري، "بناء الإنسان" من خلال التعليم، والبحث العلمي، والاقتصاد

المعرفي القائم على تقنية المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، والبرمجيات المحوسبة، والابتكارات والاختراعات، ومحاربة الفساد، الأمر الذي يسهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

لقد حصلت مصر على استقلالها الشكلي "الاسمي" عن بريطانيا في 28 شباط / فبراير 1922م ، حيث استمر التدخل البريطاني في الشأن المصري حتى عام 1952م، ما أدى إلى قيام بعض من ضباط الجيش " الضباط الأحرار " بانقلاب عسكري ضد الحكم الملكي الملك فاروق، وإلغاء الملكية وتحويلها إلى جمهورية¹، واستلم قيادتها اللواء محمد نجيب، والذي لم يستمر بالحكم سوى فترة قصيرة بعد إعلان الجمهورية، وتم عزله من مجلس قيادة الثورة، ووضعته تحت الإقامة الجبرية وتولي الرئيس جمال عبد الناصر الحكم، ولم يتحقق الاستقلال فعلياً إلا في عام 1956م، بعد جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر.

وقد دأبت مصر منذ منتصف القرن العشرين، ببذل جهود مستمرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأمين قناة السويس، والشروع ببناء السد العالي من خلال خطط خمسية تبنت فيها مواضيع عديدة من أجل الارتقاء بمستوى المعيشة، ومحاربة الفقر، وزيادة فرص التعليم، وبناء قواعد إنتاجية، وإنشاء بنية تحتية، وكانت أولى خطوات التنمية في مصر تبني الخطة الخمسية الأولى، التي بدأت منذ عام (1960 - 1965م)، وقد حققت هذه المرحلة نجاحات بنسب متفاوتة، بسبب نقص الخبرة وعجز التمويل وتأخر تنفيذ المشروعات، ولم تستطع إكمال الخطة الخمسية الثانية 1965-1970م، بسبب حرب عام 1967م.²

وقد جاءت المرحلة الثانية في سبعينات القرن الماضي، بقيادة الرئيس أنور السادات، والذي اتبع نهجاً مغايراً لسلفه، فقد تم التحول من سياسة التخطيط القومي والتنظيم السياسي

¹ علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وفاق المستقبل 1981-2010، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص 31

² حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات.. تحديات.. دروس مستفادة، مجلة المدير العربي، مصر، العدد 186، 2009م، ص ص(38-68) ص 39

الواحد، إلى تعددية سياسية مقيدة، وأتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتوجه نحو المعسكر الرأسمالي، وحرية السوق، والتي أفضت إلى تحرير التجارة الدولية، والخضوع لقوانين البنك وصندوق النقد الدوليين، وشروط منظمة التجارة العالمية، والتسبب في المديونية الناجمة عن سياسات الاقتراض دون ضوابط وقيود، ودونما مراعاة لأبسط خصوصيات الاقتصاد المصري المتهالك والهش.¹

أنت المرحلة الثالثة باغتيال السادات في عام (6/أكتوبر/1981م)، حيث بدأت مرحلة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، والذي استمر بالحكم لمدة (30) عام، والتي تعتبر أطول مرحلة حكم فيها رئيس دولة من أيام محمد علي، وأتبع سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال سياسة الخصخصة، وتخفيض الدعم الحكومي.²

حيث تزامنت المراحل الثلاث بخطى خمسية لتحقيق التنمية ولكن على أرض الواقع مازالت مصر تعاني من اختلال في المنظومة التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتزايد الدين والعجز التجاري، وتراكم العشوائيات، وتفشي ظاهرة الفساد في مختلف المجالات، وإخفاقاً واضحاً في تحقيق النهضة التنموية المطلوبة وفي المجالات كافة.³

أما في الحالة الماليزية وبعد استقلالها عام 1957م عن الاستعمار البريطاني، كانت ماليزيا تعاني من تعدد عرقي متنوع (الملايو 50%، صينيون يشكلون 37% هنود 12%)، حيث كان قد تم استقدام الصينيين والهنود من قبل بريطانيا للعمل في ماليزيا، والذين سيطروا على أكثر من نصف موارد البلاد، وكذلك وجود أكثر من (14) ديانة أخرى، هذا كان سبباً في شعور المواطن المالاي صاحب الأرض والأكثرية بالحرمان والاحتقان والغضب، لعدم الاستفادة من

¹ حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات...تحديات...دروس مستفادة، مرجع سابق، ص 41

² علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وأفاق المستقبل 1981-2010، مرجع سابق، ص 25

³ حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات...تحديات...دروس مستفادة، مرجع سابق، ص 64-65

الاقتصاد والثروات القومية، وتمت المواجهة بين الملايو والصينيين، والتي عرفت بأحداث (13-مايو - 1969م).¹

لقد قامت القيادة الماليزية بوضع عدد من الخطط الخمسية، في إطار خطط طويلة المدى، بدأت بعد أحداث عام (13-مايو - 1969م)، بتصميم الإستراتيجية التي عرفت باسم "السياسة الاقتصادية الجديدة" وتنفيذها، والتي بدأت منذ عام (1970-1990م)، وساعدت على تحقيق امتيازات ايجابية لصالح سكان الملايو الأصليين، دون الإضرار بالأعراق الأخرى، ونجحت في تحقيق الوحدة الوطنية، وجعل ماليزيا نموذجاً جمع الشعوب الثلاثة في جبهة واحدة، كصيغة واقعية لحفظ التوازن السياسي في ماليزيا.²

أمّا المرحلة الثانية، فقد جاءت برؤية عام 2020م في إطار خطط خمسية وعشرية، بدأت منذ عام (1991 وحتى عام 2020م)، والتي لم تكتمل نهايتها بعد، وقد نجحت هذه الخطط في زيادة معدلات التنمية، وتوجيه تلك الزيادة في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن الماليزي، وأصبحت ماليزيا في طليعة الدول المتقدمة في منطقة جنوب شرق آسيا فيما يسمى بمجموعة دول "النمور الآسيوية" المتقدمة.³

ولعل وجود الإمكانيات التنموية الهائلة في مصر، سواءً البشرية منها أو الطبيعية، حيث التعداد السكاني الكبير، والموارد الضخمة، والموقع الاستراتيجي المتميز، يطرح تساؤلاً مُحيّراً في أسباب إخفاق النموذج القيادي المصري على مدى عقود طويلة في النهوض التنموي الحقيقي بالمجتمع والدولة المصرية، حيث لم تكن ماليزيا أكثر وفرةً في إمكانياتها التنموية من مصر، ولم تكن ظروفها أوفر حظاً من ظروف مصر في هذا الإطار، وعليه فلماذا نهضت ماليزيا في حين أخفقت مصر في النهوض؟

¹ فهمي هويدي، *جنود الصراع في ماليزيا*، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد، 17، 1969م، ص114

² محسن صالح، *النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 136، ط1، 2008م، ص ص (7-128) ص71

³ المرجع السابق ص 72-73

لا شك أن هنالك أسباباً تقف وراء النتيجة في كل من البلدين، ومدى قربهما من مفاهيم ومتطلبات التنمية السياسية والاقتصادية، وتتوسع الدراسة لتسلط الضوء على أهم مقومات نجاح أو فشل التنمية في كلتا الدولتين، وتبحث في مجالات اهتمام كلتا الدولتين على صعيد مواضيع الإصلاح والسياسات الداخلية، والقوانين والتدابير والإجراءات التنفيذية السائدة، ومدى انعكاسها على صعيد قضايا التنمية والرخاء والرفاه والنمو الاقتصادي في كل من البلدين.

هذا وتقدم الدراسة أرقاماً ومعلومات وإحصائيات تبين مؤشرات الاستثمار والإنفاق والبطالة والتنمية والشفافية والمساواة بين المواطنين، ومكافحة الفساد، من خلال تفعيل مؤسسات الرقابة والمتابعة والمساءلة والتنظيم والتخطيط الاستراتيجي الشامل والمتكامل.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في إخفاق النموذج التنموي المصري على مر عقود طويلة من الزمن، سيما في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة للمجتمع المصري، وفي المجالات كافة، رغم الإمكانيات المتاحة، حيث التعداد السكاني الكبير والموارد الضخمة والموقع الاستراتيجي المتميز، وما ارتبط بذلك من مشاكل اجتماعية، وحالة عدم استقرار دائم، في ظل عجز الدولة المصرية عن مواكبة التحديات المختلفة، التي تواجه الشعب المصري، بينما حقق النموذج التنموي الماليزي نجاحاً واضحاً، رغم تدني الإمكانيات، مقارنة بما تتمتع به مصر من موقع استراتيجي وموارد طبيعية وبشرية هامة، وبذلك فإن هذه الدراسة التكميلية المقارنة بين البلدين، في أسباب النجاح التنموي الماليزي، والإخفاق التنموي في مصر، جديرة بالاهتمام، إذا ما أخذنا بالاعتبار، تشابه الظروف الاقتصادية بين البلدين، فظروف الخضوع لهيمنة المستعمر هي نفسها، كما أن تحديات التنمية والبناء في فترة ما بعد التحرر أيضاً متشابهة، حيث الفقر والبطالة والجهل والتبعية للخارج، هذا مع فارق وفرة المقومات الطبيعية التنموية في مصر، وتفوقها عمّا هو متوفر لدى ماليزيا.

3.1 أسئلة الدراسة

يسهمُ هذا البحث في الإجابة عن مجموعةٍ من الأسئلة، بحيث تؤدي إلى فهمٍ مشكلة البحث وتحليلها، وقد تمتّلت أسئلة الدراسة الفرعية بالإجابة على سؤاها المركزي:

لماذا أخفقت مصر في تحقيق التنمية المرجوة، في الوقت الذي نجحت فيه ماليزيا، رغم تشابه ظروفهما، هذا مع فارق وفرة المقومات الطبيعية والبشرية في مصر، وتفوقها عما هو متوفر لدى ماليزيا؟

الأسئلة الفرعية

1. ما هي ظروف نشأة النموذج التنموي في كلٍ من مصر وماليزيا، وما هي مقومات كلٍ منهما؟

2. ما هي تحديات النموذج التنموي في كلٍ من مصر وماليزيا؟

3. ما الدور الذي لعبه النموذج القيادي في إخفاق التجربة المصرية التنموية ونجاح التجربة التنموية الماليزية؟

4. ما هي ملامح وانعكاسات النظرية الاقتصادية والسياسية التي طبقت في كلٍ من مصر وماليزيا؟

4.1 فرضية الدراسة

لقد أخفق النموذج القيادي في مصر في تطبيق آليات التجنيد السياسي الفاعل في النظام السياسي، والتي يمكن لها أن تُدير العملية التنموية بالشكل الصحيح، بما يخدم تحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية المطلوبة في المجتمع المصري، وكذلك في توفير مُناخات التنمية التي تتمثل بسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المشاركة السياسية الفاعلة، ومحاربة الفساد المالي والإداري، واحترام التنوع والتعدد، وتطوير برامج التعليم والعمل

الحكومي الهادف إلى محاربة الفقر والبطالة، وقد كان ذلك بعكس النموذج القيادي في ماليزيا، والذي ساهم من خلال فلسفته الإدارية ورؤيته الإستراتيجية، ضمن برامج وألويات مدعومة باستراتيجيات لمحاربة الفساد، وتفعيل مبدأ سيادة القانون، وتحسين الأداء الحكومي بشفافية ونزاهة، وتحت رقابة صارمة ومحاسبة فاعلة، بالنهوض بالمجتمع الماليزي، والوصول بالدولة إلى مصافي الدول المتقدمة.

5.1 مبررات الدراسة وأهميتها

تعدُّ هذه الدراسة محاولة علمية وأكاديمية، تسهم في الثراء المعرفي والأكاديمي، وتقدمُ مادة علمية هامة في هذا الإطار، وتتبع أهمية الدراسة من طبيعة موضوعها فيما يتعلق بالجدل السياسي السائد في العالم العربي، بخصوص أثر البعد الفكري الأيديولوجي في تحقيق التنمية المجتمعية، حيث يُرجع البعض أسباب الإخفاق التنموي في المجتمعات العربية إلى البعد عن قيم المجتمع ومبادئه الدينية والأيدولوجية، في حين يرى البعض الآخر، أن أيديولوجيا الفكر الديني والقيم المجتمعية العربية هي سبب الرجعية والتخلف في مجال التنمية والتحضُّر، وعليه، تأتي هذه الدراسة المقارنة من قِبَلِ الباحث، في محاولة لتوضيح هذا اللبس، حيث ترتبط ماليزيا ومصر بنفس البعد الفكري الأيديولوجي وهو الدين الإسلامي، مع فارق نتائج التجربة التنموية في كلا البلدين، وعليه فقد حدّد الباحث مبررات الدراسة وأهميتها في النقاط التالية:

- التعرف على استراتيجيات التجربة التنموية في ماليزيا، وإمكانية تطبيقها في الدول الفقيرة والمتأخرة والاستفادة منها.
- تحديد أسباب إخفاق التنمية في مصر، على الرغم من تشابه الظروف مع نظيرتها ماليزيا قبل النهضة.
- تعالج موضوع التنمية، وهو من أهم المواضيع المرتبطة بمتطلبات العصر، والتي تعزز استقرار الدول وتقدمها.

- قابل للبحث والدراسة، للوقوف على أهم المتغيرات التي لها علاقة في تحقيق التنمية، والاستفادة من أية تجربة وتطويعها، بما يناسب ويراعي خصوصية المجتمعات المختلفة.
- الميل الشخصي واهتمامات الباحث في مجال التحسين والتغيير والتطوير، كون الموضوع من صلب تخصص التخطيط والتنمية السياسية.

6.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النتائج والإجابة عليها، وتختزل أهداف الدراسة في الآتي:

- 1- التعرف على ظروف نشأة النموذج التنموي ومقوماته في كلتا الدولتين.
- 2- الوقوف على أهم التحديات التي تواجه النموذج التنموي في كلتا الدولتين.
- 3- بيان دور النموذج القيادي في فشل التجربة التنموية المصرية ونجاح التجربة التنموية الماليزية.
- 4- التعرف على ملامح وانعكاسات النظرية الاقتصادية والسياسية التي طبقت في كلتا الدولتين.

7.1 منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على فكرة الإطار العلمي، بالاعتماد على عدة مناهج وأطر نظرية، بهدف الوصول إلى حلول علمية تعالج مشكلة الدراسة:

هذا وسيتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن في هذه الدراسة، بهدف وصف الظاهرة وشرحها، وتحديد خصائصها وأسبابها، وطبيعة العلاقات القائمة بين متغيراتها، وتحليل وتفسير وربط البيانات ومقارنتها وتصنيفها، بهدف استخلاص النتائج والتعميمات، واقتراح الحلول البديلة والتوصيات. كذلك سيتم استخدام المنهج التاريخي المعتمد في مجال الدراسات التاريخية، أثناء سرد السياسات والتحولات التنموية، وإيجاد التفسيرات للمرحلة التي

شهدتها ماليزيا ومصر منذ الاستقلال عام، (1957م)، (1956م)، ومقارنة أهم انجازات النموذج التنموي في كلتا الدولتين وأهم إخفاقاتهما.

كما سيتم الاعتماد كمدخل على نظريات القيادة وأنماطها، عند مقارنة دور القيادات في كلتا الدولتين في صنع السياسات العامة وإقرارها، وكذلك دور القيادة كعامل مستقل وأثره على التنمية كعامل تابع.

8.1 حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية والبشرية للدراسة في المجتمع والدولة الماليزية والمصرية. أما الحدود الزمنية، فتقتصر هذه الدراسة على مقارنة النموذجين الماليزي والمصري منذ الاستقلال وحتى عام 2011م، استقلال مصر "الجلء البريطاني" في يونيو/ حزيران 1956م، واستقلال ماليزيا في أغسطس/ آب 1957م.

9.1 الدراسات السابقة

اعتمد الباحث قبل اختيار عنوان الدراسة، وقبيل تدوين المادة العلمية وصياغتها، على مجموعة من الدراسات والأدبيات والمصادر، حيث تداخلت هذه الدراسة من حيث المضمون مع العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع التنمية، وعليه سيتم استعراض أهم الدراسات السابقة في الموضوع قيد البحث، بهدف تحديد مجالات الاستفادة منها من جهة، وكذلك بهدف الوقوف على هذه الدراسات، استناداً إلى ما توصل إليها الباحث، ومن ضمن هذه الدراسات:

دراسة المصري (2016)¹

تحدث الباحث عن التجربة الماليزية، وكيف اعتمدت على مواردها، وانتقالها من دولة تعتمد على الزراعة، إلى دولة مصدرة للسلع الصناعية والتقنيات الحديثة المتطورة، وعن المقومات الطبيعية والموارد الاقتصادية في ماليزيا، وكيف تم استثمارها، مع عدم إغفال الصحة

¹ بلال المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية - تجربة مستفادة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016م.

والتعليم والبحث العلمي، وتضمن الفصل الثالث نظريات التنمية الاقتصادية والمستدامة وخصائصهما في ماليزيا، أما الفصل الرابع فقد كان إجابة حول تعامل ماليزيا مع مشكلاتها الاقتصادية، وشمل الفصل الخامس على أرقام وقياسات حول الإنفاق والبطالة والاستثمار ومستوى الدخل، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوافقه مع طبيعة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها الاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار وهما الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة رمضان (2015م)¹

تناولت هذه الدراسة أبعاد الحكم الرشيد في الدولة الإنمائية، وقد حاول الباحث إسقاط النموذج الماليزي على الحالة الفلسطينية، من أجل تطوير النظام الاقتصادي السياسي في فلسطين بعد مقارنته بمقومات النظام السياسي الماليزي، ويتتبع نشأة وتطور الدولة الإنمائية والحكم الرشيد في ماليزيا، وسمات نظام الحكم في فلسطين، وي طرح في الفصل الأخير إمكانية الاستفادة الفلسطينية من التجربة الماليزية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها أنه لا يمكن إحداث التنمية إلا من خلال مؤسسات قوية مستقرة، بالإضافة إلى منظومة قيم سياسية تحكم العملية ككل، ووجود علاقة قوية مرتبطة بين إتباع الحكم الرشيد في إدارة الدولة وتحقيق التنمية، وأن الخطوة الأهم حتى يبدأ الحكم الرشيد في فلسطين أولى خطواته يتطلب عودة جميع الفصائل الفلسطينية وتحديداً حركتي حماس وفتح إلى مربع المصالحة والوحدة الوطنية والسياسية والمجتمعية.

دراسة الحديثي، كاظم (2013م)²

حيث أكدت الدراسة على قضية التنمية البشرية في موضوع التنمية الشاملة، لكنها عزت أسباب النهضة الماليزية بشكل أساسي إلى نجاح الحكومة الماليزية في إدارة المجتمع المتعدد

¹ فادي رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981م-2003م)، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا- أكاديمية الإدارة والسياسات، جامعة الأقصى، غزة، 2015م.

² عطا الله الحديثي، إسراء كاظم: تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، العدد 13، نيسان 2013.

الأعراق والأديان والقوميات، بما يخدم المصالح الوطنية العليا، وقد توافقت هذه الدراسة مع دراسة فضلي التالية الذكر.

دراسة فضلي (2010م)¹

لقد أشارت الباحثة إلى التجربة الماليزية كمثال يمكن الاستفادة منه في بلدان العالم النامي، وأوضحت أن السبب الرئيس لقيام النهضة الماليزية المعاصرة، يعود إلى الاستقرار السياسي الذي تمتعت به ماليزيا نتيجةً للتركيز على المبدأ الإسلامي، الذي يجعل من الإنسان والتنمية البشرية أساساً لأي نهضةٍ وتقدم، وعلى الرغم من توظيف نتائج هذه الدراسة في خدمة أهداف هذا البحث كونها عززت الفرضيات المطروحة، وتوافقت مع جزءٍ هامٍ من مسببات المشكلة، إلا أنها لم تتطرق بشكلٍ كافٍ لدور القيادات السياسية في النهضة أو في التخلف والانحطاط، حيث يمكن أن تكون العامل الحاسم في مواجهه تحديات التنمية، ومحاربة الفساد، والقضاء على أسبابه، أو تهيئة البيئة التي تزيد من فعاليته، وتعزّز من قدراته.

دراسة الباحثة شحاتة (2011)²

حيث أرجعت الباحثة أسباب الثورة المصرية الأخيرة، إلى الفساد المتوغل في جميع مفاصل الدولة، في ظل غياب المساءلة ودولة القانون، من جهة أخرى، وقد استطاعت الباحثة ديانا شحاتة أن توظف عامل الفساد كأهم عنصر فاعل في عدم استقرار المجتمعات، من خلال توضيح دور الفساد كمتغير مستقل، وأثره الهام في تحفيز المتغيرات الأخرى كافة، باتجاه حالة التخلف والانحطاط الاقتصادي والسياسي في الدولة المصرية، وإظهارها للفساد وكأنه ظاهرة منتشرة لها أسباب مترابطة ومتداخلة لا يمكن حصرها وتحديدها.

دراسة الغزالي (2005)³

حيث أكد الباحث على أن فساد أنظمة الحكم العربية وفشلها في إدارة اقتصادياتها، كان سبباً رئيساً وراء تخلفها وعدم استقرارها، ودور هذه الأنظمة في تعزيز ثقافة الفساد وحماية

¹ نادية فضلي: التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 - 2010م، مركز الدراسات الدولية، ع (54)، 2016م.

² دينا شحاتة: محركات التغيير في العالم العربي، الدراسات الدولية، العدد الثامن والأربعون، 2011م

³ محمد غزالي: الفساد السياسي في المجتمعات العربية، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، ط (3)، 2005م

الفاستين من أدوات النظام، وقد انسجت هذه الدراسة في مضمونها، واستفاد الباحث من مضمون هاتين الدراستين، في تعزيز جزئية مُحاربة الفساد، كأحد أهم مقومات التنمية.

دراسة هندوسه (2010م)¹

يتحدث التقرير عن أهداف الاستدامة، والسياسات الضامنة لها، وتقدم الدراسة تحليل موقف عن واقع التنمية في مصر، وتبين أهم التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها، وحوكمة الإدارة، ومكافحة الفساد، والتفتيش الخارجي، لمطابقة معايير ومواصفات الأداء، وتتبع واقع البيئة والموارد الطبيعة المستدامة المتاحة في مصر.

دراسة صالح (2009)²

اهتمت الدراسة بشكل كبير بطبيعة الشعب الماليزي، التي تتسجم مع المبادئ الديمقراطية، مثل احترام الأقليات والأديان والتعايش السلمي، ودور ذلك في تحقيق النهضة الاقتصادية والتنمية السياسية في ماليزيا، بعيداً عن العنف والتصادم والصراع، هذا على الرغم من إهمال هذه الدراسة للاستراتيجيات العملية التي يمكن من خلالها توظيف التجربة الماليزية في هذا المجال، في حل الصراعات العرقية والطائفية، التي دمرت الكثير من المجتمعات النامية والمتخلفة، لا سيما العربية منها، وقد توافقت هذه الدراسة مع دراسة هدى ميتكس التالية الذكر.

دراسة ميتكس (2007م)³

لقد بينت الباحثة، أن ثقافة الديمقراطية والتسامح والتعايش السلمي بين السكان الأصليين "الملايو"، والأعراق الصينية والهندية في ماليزيا، كان السبب الأهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد، وقد استفاد الباحث من هاتين الدراستين، في إظهار دور التسامح الذي يتميز به

¹ هبة هندوسه، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، تحليل موقف، 2010م. http://www.eg.undp.org/content/dam/egypt/docs/LegalFramework/2010_Sit%20Analysis_KDCFE_Arabic.pdf

² ماجدة صالح: الثقافة السياسية لماليزيا ودول جنوب شرق آسيا، جامعة القاهرة، 2009م

³ هدى ميتكس: القيم الآسيوية والثقافية الماليزية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2007م.

الماليزيون، في إنجاح سياسات "مهاتير محمد"، بخصوص تحقيق السلم الأهلي، وإزالة أسباب الاحتقان من المجتمع الماليزي، بعد أحداث الشغب والاضطرابات التي شهدتها ماليزيا، على إثر الاحتجاجات الواسعة التي قام بها سكان البلاد الأصليون من "الملايو"، رفضاً لأوضاعهم المعيشية، واستنثار الأعراق الصينية والهندية بمعظم مُقدّرات الثروة والاقتصاد في ماليزيا.

دراسة لطفي (2006م)¹

حيث حددت الباحثة استراتيجيات الحكومة الماليزية، التي أفضت إلى تحقيق معجزة التنمية وحصرتها في العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأعراق المختلفة، وتعديل التباين والخلل الذي كان قائماً لصالح الأصول الصينية والهندية، على حساب السكان الأصليين من "الملايو"، وقد استفاد الباحث من هذه المعطيات في دراسته، خاصة في مجال تحديد المقومات الاجتماعية للتنمية الماليزية، وتبيان دورها في نهضة البلاد الشاملة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، عدم تطرق الدراسة المذكورة لدور الحكومة في محاربة الفساد واجتثاث جذوره من المجتمع، حيث كانت لهذه السياسة دور هام في الوصول إلى العدالة الاجتماعية والمساواة، وقد حصرت الباحثة أسباب النهضة الماليزية في العدالة، ودونما أي اهتمام بغيرها من الأسباب، وعلى رأسها سياسات محاربة الفساد.

دراسة التميمي (2004م)²

حيث ركزت الدراسة على الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان، كأساس للنهضة الماليزية المعاصرة، وقد استفاد الباحث من ذلك في أهمية المقومات السياسية في تحقيق التنمية، لكن ما يؤخذ على دراسة التميمي، إهماله لأثر التنمية الديمقراطية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي جعل دراسته تتعارض مع دراسة الباحثة ميرفت عبد العزيز.

¹ وفاء لطفي: السياسات التنموية في ماليزيا، باحثة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006م.

² سعد التميمي، تجربة التنمية الماليزية دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004م.

حيث أكدت الباحثة على العلاقة التكاملية بين التنمية والديمقراطية، ودور كل منهما في تعزيز وجود الآخر، وهذا ما حاول الباحث توضيحه والتركيز عليه، فقد اعتمد على دراسة الباحثة المذكورة في هذا الجانب تحديداً، لكن رغم أن الباحثة كانت قد وقّعت في جانب الربط بين التنمية والديمقراطية، إلا أن أهم ما يمكن أن يوجه إليها من نقد، هو في موضوع إرجاعها سبب نهضة ماليزيا فقط لدور "مهاتير محمد"، دون إعطاء أية أهمية أو دور يذكر للأسباب البيئية والبشرية المحيطة والمساعدة له في تنفيذ استراتيجياته التنموية.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بأنها ركزت على النموذج القيادي كعامل مستقل ودوره في إحداث التنمية أو إخفاقها كعامل تابع من خلال المقارنة بين مصر وماليزيا، حيث أن الدراسات السابقة تناولت متغيرات التنمية، ولم تتناول الجانب القيادي كمحور أساسي في عملية التنمية، حيث يمكن أن تكون العامل الحاسم في مواجهة تحديات التنمية، ومحاربة الفساد والقضاء على أسبابه، أو تهيئة البيئة التي تزيد من فعاليته وتعزز من قدراته، ولم تتطرق الدراسات السابقة بشكل كافٍ لدور القيادات السياسية في إخفاق العملية التنموية.

10.1 تقسيم الدراسة

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، حيث تناول الفصل الأول: خطة الدراسة، وشمل الفصل الثاني: الإطار النظري والعلاقة بين القيادة والتنمية، وتحدث الفصل الثالث: عن مسيرة التنمية في جمهورية مصر العربية، ودور القيادات المصرية في تحقيقها، أما الفصل الرابع: تحدث عن جذور التجربة التنموية الماليزية، ودور القيادات الماليزية في تحقيقها، في حين تناول الفصل الخامس: مقارنة الباحث مقومات التنمية في مصر وماليزيا، والمتعلقة بالقيادات السياسية في كلا البلدين، وكل ما يتعلق بنظام الحكم، والايديولوجيا لكلتا الدولتين، والمشاركة السياسية والتعايش السلمي، والانتخابات والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة،

¹ ميرفت عبد العزيز: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في ماليزيا وسنغافورة. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997م

والحريات واحترام حقوق الإنسان، والمقومات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، مثل المقومات البشرية والطبيعية، والتعليم والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، ودعم القطاعات الإنتاجية وتوجيهها، ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة والفقر.

وفي نهاية الدراسة، قام الباحث بطرح جملة من النتائج والتوصيات، إضافة لقائمة المصادر والمراجع.

الفصلُ الثَّاني

الإطارُ النَّظريُّ: التَّناميَّة والقيادة

الفصل الثاني

الإطار النظري: التنمية والقيادة

1.2 تمهيد

يناقش هذا الفصل مفهوم التنمية، وأنواعها ويميز بينها، وكذلك الحال مع بعض المصطلحات المرتبطة بموضوع البحث في المجالين السياسي والاقتصادي، والتي ينبغي توضيحها والوقوف عليها، لما لها من أهمية في فهم السياق العام لموضوع الدراسة، كما يتحدث الفصل عن متطلبات التنمية، ومن ثم يوضح مفهوم القيادة، ونظرياتها، وأنماطها، وجدلية العلاقة بين القيادة والتنمية، ودور القيادة في تحقيق التنمية أو إخفاقها.

لقد اختلف الباحثون في كتاباتهم حول التنمية، كل حسب منظوره الفكري، ولكن هناك بعض النقاط المشتركة، التي يُجمع عليها كل خبراء التنمية، وهي أن الهدف الرئيس لها هو تطوير الدول والمجتمعات، بما يتوافق مع ثقافتها وهويتها.

2.2 التنمية

التنمية لغة: من النمو أي ازدياد الشيء من موضع إلى وضع آخر، فيقال نما المال أي ازداد وكثر، أما اصطلاحاً: فكهي انتقال المجتمعات من حالة، أو مستوى أدنى، إلى مستوى أفضل. فالنمو يكون من خلال التطور التدريجي البطيء في مجال محدد، أما التنمية فهي زيادة سريعة تراكمية خلال فترة زمنية محددة، وبشكل شامل ومتكامل.¹

1.2.2 النمو الاقتصادي

وهو الزيادة في كمية البضائع والخدمات التي ينتجها اقتصاد الدولة، ويتم إنتاج هذه السلع بالاعتماد على عناصر الإنتاج الرئيسة، والتي تتمثل في الأرض والعمل ورأس المال

¹ نصر محمد عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد جوان 2008، ص8

والتنظيم، ويراه البعض بأنه الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد الدولة في فترة زمنية معينة، حُدِّت أحياناً برقع قرن¹.

اما التنمية فهي عملية إصلاح شاملة ومتكاملة، إرادية ومقصودة وتسعى لإحداث تغيرات جذرية وهيكلية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتخذ أشكالاً مختلفة، تهدف إلى رقي المجتمع ومؤسسات البلاد، وتعبئة الموارد وتوجيه الجهود لتوسيع خيارات الناس وبدائلهم، كما تهدف التنمية إلى تحقيق الرفاه والاستقرار والتطور، بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وإمكانيات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية².

حيث تُعتبر التنمية بذلك عملية شاملة ومركبة ومتعددة الجوانب، وقد كانت بدايات استخدام هذا المفهوم بشكلٍ واسع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع ظهور مفهوم ما يسمى بالعالم الثالث (آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية)، والتي كان لدول هذا المفهوم اهتمام كبير بعد استقلالها واتخاذها شعاراً لها لأجل معالجة تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، وقد تزامن اهتمام هذه البلدان بمفهوم التنمية مع الاهتمام الدولي بالتنمية، عندما تبنّت منظمة الأمم المتحدة الإستراتيجية الدولية للتنمية، ومنذ ستينات القرن العشرين ارتبط معنى التنمية بالجانب الاقتصادي، وزيادة الناتج الوطني بشكلٍ خاص، ثم تبين أن المفهوم الاقتصادي للتنمية محدود وقاصر عن تفسير المضمون الكامل للتنمية بمعناها الشامل، استناداً إلى قصور الجوانب النظرية والتطبيقية لبرامج التنمية الاقتصادية وعجزها، والتي تم تنفيذها في البلدان النامية، وفي ظل أنظمة الاستبداد، وثقافة العبودية السائدة عند شعوب هذه البلدان³.

بناءً على ذلك، يمكن القول بأن التنمية واجهت معوقات خارجية كالتبعية السياسية والاقتصادية، ومنها ما هو داخلي تمثل بالاستبداد، والفساد.

¹ شادي الغرابوي، "أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م، ص23.

² أزهار سليمان هادي، التعليم مؤشراً من مؤشرات التنمية - دراسة واقع التعليم في مصر"، مجلة ديالي، العراق، ع53، 2011م، ص ص (1-31) ص5.

³ عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة 133، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989م، ص28.

وبحسب تعريف الأمم المتحدة هي: " تلك العمليات التي يمكن بها توحيد نشاط المواطنين والحكومة للارتقاء بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج بحياة الأمة، والمساهمة في الارتقاء والتقدم بأقصى قدر مستطاع".¹ وتُعرّف أيضاً بتوفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل للشعوب كافة، وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل، وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤية، فإن هدف التنمية ليس فقط زيادة الإنتاج، بل تمكين الناس وتوسيع نطاق خياراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ومعنى ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية، ولكن تحتوي أيضاً على العلم والثقافة، وحق التعبير، والحفاظ على البيئة، وممارسة الأنشطة، وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية واللاحقة.²

3.2 أنواع التنمية

1.3.2 التنمية الاقتصادية

هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، ويرتبط هذا النوع من التنمية بإيجاد جملة من التغيرات الجذرية، من خلال إجراء بعض العمليات في مجتمع معين، سعياً للتخلص من حالة التخلف، واكتساب المهارة والقدرة على تحقيق التطور والتقدم³، الذي يُحسّن نوعية حياة الأفراد ويزيد قدرتها الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تُعرّف التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع نصيب دخل الفرد، وبالتالي رفع الإنتاجية، وخاصة في دول العالم الثالث، كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية⁴

¹ ليلي العجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009م، ص30.

² خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007م، ص19.

³ محمد رياض، أشكال التنمية المطلوبة، جريدة الأهرام، 25 نوفمبر 2013م، عدد46375، ص7.

⁴ صفاء الدين محمد عبد الحكيم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005م، ص143-144.

وقد أخذ مفهوم التنمية الاقتصادية بُعداً جديداً غير البعد التقليدي المرادف للنمو، وأخذ الاهتمام يتحول إلى قضايا العدالة في توزيع الدخل، وإزالة الفقر، والقضاء على البطالة، ونتيجة لذلك تبلورت رؤية جديدة للتنمية، وهي أن التخلف ليس مرده قلة الأموال، فالكثير من الدول النامية تتوفر فيها الأموال، ولكنها لم تحقق تنمية أو نمو¹.

فالتنمية الاقتصادية أبسط من التنمية البشرية، لكن بينهما تفاعل وتكامل وتحتاجان إلى وجود مخطط عام للتنمية، بحيث يستوعب حاجة العمال للمهارات اللازمة نتيجة تحديث أدوات الإنتاج والنمو السكاني، وفكر مرتبط بمنطقة يراد تنميتها لتجاوز مشكلاتها، أساسها النسبة العالية من البطالة وتدني مستوي السكان، ومشروع تنموي مرن ومتناسب مع منطلقات اجتماعية للسكان تمثل رغباتهم، وتأهيلهم المهني، تجاه تأسيس نشاط صناعي لتحسين أوضاع السكان وإشراكهم في تقرير شكل المشروع مع مستثمرين يساهمون في التمويل²

2.3.2 التنمية البشرية

أُعلن عن مفهوم التنمية البشرية عام(1990م) في برنامج هيئة الأمم المتحدة، من خلال مفهوم "الإنسان صانع التنمية وهدفها"، فقد كان هذا المفهوم قبل هذا التاريخ يعبر عن تنمية الموارد البشرية التي لها ثلاثة أوجه وهي: "استعمال أفضل للقوى العاملة بتوفير مستلزمات التشغيل، وتحسين نوعية القوى بالتدريب والتعليم، وتحفيز الجهود الوطنية وإشراك الفئات الاجتماعية"³، وتعتبر العمود الفقري المتلازم مع صحيح الاستخدام الايجابي للتنمية الاقتصادية وتحديثها⁴.

وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة عام(1993م)، تعرف التنمية البشرية على أنها "تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس"، أي الاستثمار في قدرات البشر في مجال التعليم والصحة،

¹ زينة مدحت الهومندي، أثر الأزمة السياسية في التنمية الاقتصادية، دراسة أنموذج تركيا (1946-2005م)، رسالة ماجستير، جامعة النهدين، 2007م، ص31.

² محمد رياض، أشكال التنمية المطلوبة، جريدة الأهرام، 25 نوفمبر 2013م، عدد46375، ص7. متوفر على الرابط:

<http://www.ahram.org.eg>

³ ليلى العجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مرجع سابق، ص17.

⁴ محمد رياض، أشكال التنمية المطلوبة، مرجع سابق، ص7.

وتوزيع هذا النمو الاقتصادي بشكلٍ عادلٍ على أوسع نطاق، بإعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها¹.

وتتضمن التنمية البشرية موضوعات الأمية، والتأهيل الاقتصادي، والسكن الصحي، والكهرباء، والإنفاق على التعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية.

3.3.2 التنمية الاجتماعية

استُخدمت لأول مرة في هيئة الأمم المتحدة بطريقة منهجية ورسمية سنة (1950م)، وتسعى إلى تنمية التفاعلات وتطويرها بين جميع أطراف ومكونات المجتمع، والمتمثلة بالأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة والحكومية، وذلك عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي².

وقد عرّف كل من لاري نيلسون (L.Nilson) وفارنر امسي (VernerRamcay) التنمية الاجتماعية، على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والتعاون بين المواطنين لتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك دفعة قوية لتعبئة الطاقات والإمكانات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور اقتصادي واجتماعي متميز³.

تهدف التنمية الاجتماعية إلى: "إحداث تغيير لتطوير المجتمع وتنظيمه، باستعمال الموارد المتاحة، والعمل على تنميتها إلى أبعد الحدود، بالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين،

¹ نصرّة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برامج التنمية (2010-2014م)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، عدد6، 2011م، ص33.

² عبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، سكرة، 2007م، ص222.

³ زيد عدنان محسن العكيلي، التنمية السياسية العربية بين الإصلاح السياسي ودعوة التغيير الخارجي، رسالة دكتوراه، جامعة النهرين، 2006م، ص20.

والتعاون مع جهود الدولة، ومعالجة التخلف، وتحسين البيئة، وتوفير الخدمات، وتلبية احتياجات أفراد المجتمع، وتنمية الموارد البشرية، وإكساب الأفراد قيماً اجتماعية ترفع من مستواهم¹.

4.3.2 التنمية المستدامة

وهي التنمية التي تواكب التطورات، وتلبي احتياجات الأفراد في الجيل المواقب من غير التضحية بالأجيال اللاحقة، وإلحاق الضرر بهم، وقد تُعرّف بأنها علاقة الأفراد بين نشاطهم الاقتصادي ومدى استخدامهم واستغلالهم للموارد الطبيعية في الإنتاج، ومدى تأثيرهم على المجتمع، وبالتالي إنتاج مخرجات ذات نوعية جيدة ترتبط بالنشاط الاقتصادي، وتتطلب الترشيح باستخدام الموارد الطبيعية واستغلالها لضمان تأمين الاستدامة والسلامة للأفراد².

5.3.2 التنمية السياسية

ليس ثمة تعريف متفق عليه بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية، وإن معظم التعريفات اتسمت بالتحيز الإيديولوجي أو الحضاري، فمن تلك التعريفات من اعتبر أن التحديث هو التغريب - كما هو الحال في الدول الغربية - وآخر اعتبر التنمية السياسية مرادفاً للديمقراطية الغربية³.

وتعرف على أنها تغيير اجتماعي، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، وإيجاد نظم على غرار النظم الأوروبية، تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية والانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفهوم الوطنية والسيادة والولاء للدولة⁴.

كما عُرِّفت التنمية السياسية من قِبَل عبد الحليم الزيات "بأنها عملية سيسو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية

¹ ليلى العجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 22.

² فاطمة مبروك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، ع(13)، يناير 2016م، صص(13-16) ص 13، متوفر على الرابط بصيغة بديف: <https://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-13/3.pdf>

³ أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: الدار الجامعة، 2003م، ص 12.

⁴ زيد عدنان محسن العكيلي، التنمية السياسية العربية بين الإصلاح السياسي ودعوة التغيير الخارجي، مرجع سابق، ص 38.

ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه، منطلقاً رئيساً لفعاليات التعبئة الاجتماعية¹.

وقد تعرض هذا التعريف للنقد من قبل الدكتور احمد وهبان: حيث أشار الى عدم وضوح أن التنمية السياسية هي عملية تاريخية، وكذلك عدم وضوح أنها نظام سياسي عصري، وقد عرفها: بأنها "عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة، بحيث تستند على أساس قانوني حق، فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين".²

ومن أجل الوصول للحدثا السياسية، والخروج من بوتقة التخلف، يرى صموئيل هنتجتون انه لا بُدَّ من توفر ثلاثة مقومات، وهي استناد السلطة لأساس قانوني ينظم ممارستها وتداولها فيما يعرف بمصطلح ترشيد السلطة، وفصل السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، فيما يعرف بالتمايز، وإفساح المجال للجماهير بالمشاركة السياسية في شتى المجالات.³

أما عن الرؤى المختلفة التي تتحقق بمقتضاها التنمية السياسية، فعند البعض هو بناء الدولة القومية من خلال انسجام وتجانس أفراد المجتمع وانتمائهم للدولة ومؤسساتها المركزية،

¹ السيد عبد الحليم، الزياد، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، ط2، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص143-144

² أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، مرجع سابق، ص86-87

³ حساني بوعكاز، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر 1988-2014م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور طاهر الملاوي، الجزائر، 2015م ص 14

ويرى آخرون أن خلق ثقافة سياسية موحدة في المجتمع هو غاية التنمية السياسية، بمعنى توحيد القيم والاتجاهات والأفكار السياسية والسلوك السياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة، بينما يرى البعض أن تدعيم قدرات النظام السياسي، المتمثلة بقدرته على الاستجابة إلى المطالب المادية والمعنوية في بيئته، وقدرته التنظيمية في السيطرة على سلوك الأفراد، من خلال اللوائح والأنظمة، وقدرته على توزيع الموارد بعدالة، وقدرته على تعبئة تأييد الجماهير، كل ذلك من شأنه الولوج بالمجتمع إلى عالم الحداثة السياسية، والتي هي أحد أبعاد التنمية الشاملة.¹

6.3.2 التنمية الشاملة

تهدف إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والذي له علاقة بالتنمية الثقافية والسياسية، وتهتم التنمية الشاملة بتطوير القطاعات كافة، من خلال نشاطات ذات أثر كبير في التطور والازدهار، تهتم بالسكان أهمية كبيرة، كما تهتم بالقطاعات²، كما تعني التنمية الشاملة بأنها القدرة على إيجاد تغيير جذري كمياً ونوعياً وهيكلية في البيئة المحيطة بها، فهي إمكانية قدرة الدولة على تحقيق التداخل والترابط بين مجالات التنمية كافة، لتحقيق نجاحات معتبرة في كل مجال منها، وتكون عبارة عن نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي، تتناغم فيه الأغلبية العاقلة مع الفكر العالمي، ما يُبعد المجتمع عن التمزق الاجتماعي، وأشكال التعصب التي تفتك بالمجتمع.³

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول أن التنمية بعد أن كانت تركز على البعد الاقتصادي باعتباره البعد الأهم، إلا أنها تعدت ذلك فيما بعد، لتشمل أبعاداً أخرى كالبعد الاجتماعي والسياسي والبشري، بالإضافة للبعد الاقتصادي كأحدى متطلبات التنمية الشاملة والمتكاملة.

وعليه، فقد أعيدت صياغة مفاهيم التنمية، بحيث أصبحت عملية مستمرة ومتصاعدة، تستجيب لحاجات المجتمع، على اعتبار أنها عملية مجتمعية تحتاج إلى مساهمة كل قطاعات

¹ حساني بوعكاز، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر 1988-2014م، مرجع سابق. ص 51-52

² ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، 2000م، ص 20.

³ مصطفى عبد الله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، مجلة الحوار المتمدن، عدد 816،

2004م. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17430>

الشعب، بهدف إيجاد تحولات هيكلية في شتى المجالات الاقتصادية منها والسياسية في آنٍ واحد، فالتنمية بذلك تتطلب وجود استقلالية وطنية من الخضوع لضغوطات الخارج، وكذلك وحدة وطنية داخلية تتجاوز مشاكل الهوية والمشاركة السياسية والحريات.

4.2 متطلبات التنمية

1.4.2 تمهيد

بشكلٍ عام، فإنَّ العالم الثالث لا يزال يتعامل مع القضايا التنموية بمنظار قديم، بينما العالم يتغير، وهذا يتطلب من القيادات الحاكمة في العالم النامي إعادة النظر بمواقفها وسياساتها الاقتصادية، من أجل إمكانية السيطرة على مواردها الوطنية،¹ ومن أجل ذلك لا بُدَّ من وجود بعض المتطلبات الأساسية للتنمية والتي من أهمها:

1.1.4.2 مبدأ الاعتماد على النفس

وهو مبدأ محوري يرتبط بقضايا تنموية عديدة، فهو لا يعني فقط استنهاض القدرات الذاتية البشرية واستغلال الموارد الطبيعية المحلية، والتقليل من المعونات والمساعدات الأجنبية، أو نقل التكنولوجيا، أو الاكتفاء الذاتي، وإنما ينبثق أصلاً من أيديولوجية تقوم على تجديد الهوية الحضارية والأصالة والثقة بالنفس، فتنمية المجتمعات تتطلب إيجاد قاعدة قوية من الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية متنوعة ومتعددة، بحيث تساهم تلك المشاريع في تنويع مصادر الدخل لمختلف الدول، وهي عملية تنهي حلقة التبعية التي غرسها الاستعمار قبل الاستقلال، والتركيز على القطاعات الإنتاجية والتقليل من الاقتصاد الاستهلاكي، إلا بمقدار ما يخدم الاحتياجات الأساسية، كما يشمل المعنى الاجتماعي أيضاً.²

ولكي تحافظ الدول النامية على استقلالها السياسي وحيادها الإيجابي، يتوجب عليها تحقيق الاكتفاء الذاتي على الأصعدة كافة، وذلك من خلال سياسة الاعتماد على النفس وخطط

¹ محمد بدر المطيري، دور القيادات السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015م، ص47

² Ranis, Economic Growth and Human Development. World Development, 28, 2000, P96.

التنمية، وتعزيز الإنتاج المحلي من المواد الغذائية، وذلك يقودها إلى التمتع بحرية في علاقاتها بالسوق العالمي، وهذا لا يتم إلا إذا غيّرت هذه الدول آلية النظام الاقتصادي العالمي لصالحها، من خلال تعديل شروط التبادل غير المتكافئ، وهذا يعني الموازنة بين تيارات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومحاولة التكيف معها¹.

2.1.4.2 مبدأ المشاركة في عملية التنمية

عندما يشعر الفرد بأنه يملك القدرة على صنع القرار، فهو بذلك يلتزم بالعمل كي يجعله واقعاً، ووظيفة المشاركة هي جعل الأفراد يثبتون التنمية، وهذا الوضع يكون واقع ملموس في المجتمعات ذات الوعي الناضج، من خلال التعليم والثقافة ووسائل الإعلام، التي تحترم الفرد العادي². والمشاركة تعتمد على ظروف المجتمع، والمهم أن لا تكون القرارات فوقية، ولا قائمة على التجربة والخطأ.

3.1.4.2 مبدأ الحاجات الأساسية

يرتبط هذا المبدأ مع المبادئ السابقة، فقد أُعتبرَ مقياساً لنجاح التجارب التنموية، حيث يقرن بالتصنيع وألويات الإنتاج، وهذا يجعل بعض الصناعات ذات أهمية مستقلة، لأنها تكون موجهة إلى السوق المحلي، فيقل ارتباطها بالسوق الخارجي³.

4.1.4.2 الأمن والاستقرار

يعتبر الأمن والاستقرار، وقدرة الدولة على إدارة ثرواتها ومواردها الاقتصادية من أهم القواعد الأساسية لمقومات التنمية، فإذا تعثر الأمن في أي دولة سيدمر البنية التحتية، وينهب المنشآت، ويسبب الفقر والبطالة، كما يؤثر التنظيم السياسي في المحافظة على التنمية، حيث

¹ Ranis, Mahmoud, The Polirical Economy of Blackwell, 1992, P.29.

² Noth, The Role of institution in economic development Discussion paper series, No.2003.2, Geneva United Nations commission for Europe, 2003, P.111.

³ محمد بدر المطيري، دور القيادات السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015م، ص49.

تلعب المؤسسات السياسية دوراً في تعبئة المجتمع لمواصلة العمل في إيجاد الوعي وترسيخ التنمية، وإن النظام السياسي الفاسد، ينعكس سلباً على نمو الإنتاج والنمو الاقتصادي للدولة¹.

5.1.4.2 التعليم

وهو أهم رافد لأنشطة التنمية وعناصرها المختلفة، ولا يمكن تحقيق كل أهدافها دون التعليم، فالتعليم يرسم المسار الأكاديمي والتطبيقي أمام الأفراد، ومن خلاله تذلل صعوبات عديدة وتقودهم للريادة والابتكار، واثبات قدراتهم في المجتمع.

ويتطلب التعليم التغيير الجوهرى في المناهج، لإيجاد العقلية المنهجية في فهم واقعها ومحيطها، فالتعليم سلعة استثمارية في الإنسان لرفع مستوى المهارات والكفاءات بشكل مستمر، وتتدرج معظم السياسات المنتهجة بهذا الشأن في التزام الحكومة بمجانية التعليم، لإتاحة الفرصة للجميع من أجل التعلم، والاهتمام بتعليم المرأة ورفع الوعي المجتمعي، والانفتاح على النظم التعليمية المتطورة، واتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة، والاهتمام برياض الأطفال، وتركيز التعليم الأساسي على المعارف الأساسية، والعناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين².

6.1.4.2 ثقافة الحكم

تختزل ثقافة الحكم في النموذج الفلسفي أو الإيديولوجي الذي تقاد فيه البلاد، ولربما تقاد بشكل عشوائي، وأيضاً هذا من ثقافة الحكم الرديئة، وتشمل ثقافة الحكم شكل المؤسسات وطبيعة النخبة وموقف القيادة من المعارضة، ويتوسع المفهوم ليشمل طبيعة نمط الإدارة وطرز العاملين في مؤسسات الدولة وثقافتهم، سيما المناصب العليا، وموقف الدولة من الحريات العامة، وقيم

¹ عرابي محمد كلوب، الأمن الشامل (المفهوم - المقومات - التنمية - المجالات) ط1، مكتبة ومطبعة دار الأرقم، غزة - فلسطين، 2011م، ص 86-88

² علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، عدد 3، مجلد 63، 2015م، ص 1373-1374.

الحكم الرشيد، وموقفها من المجتمع المدني والقوى الأحزاب، وموقفها من تنوع المؤسسات السيادية وفصل السلطات داخلها.¹

7.1.4.2 النخبة السياسية

تنقسم النخبة السياسية إلى عدة أقسام، فبعضها يعمل داخل مؤسسات الدولة العليا، أو يخدم عليها، وبعضها يعمل من خارج مؤسسات الدولة، وتتمثل بالمعارضة السياسية، وقد تتسع قاعدة النخب لتشمل الكتّاب وأهل العمل الأكاديمي والإعلامي، وتتميز النخبة ومناخات الحرية التي تتمتع بها من نظام إلى آخر، ويختلف حجم القضايا التي تعالجها أو تهتم بها من نظام إلى آخر، بحيث لا يُتاح لها في النظم الاستبدادية أن تعالج قضايا قد يراها القائد -الحاكم- بأنها تهدد حكمه، بينما في النظم الديمقراطية ليست سوى قضايا هامشية وبسيطة، ولا يوجد قيود حول الحديث عنها.²

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأنّ التنمية تحتاج إلى مقومات تتمثل بالموارد البشرية والطبيعية، والأمن، والاستقرار، والانسجام المجتمعي، ونمط الإدارة الفاعلة، ومؤسسات متكاملة ونظام سياسي عصري، وتعتبر هذه الاحتياجات من ركائز نجاح خطط التنمية التي تضعها القيادة، حتى تتمكن من تحقيق النهضة التنموية المرجوة الشاملة والمستدامة، كون التنمية عملية مركبة ومتداخلة وليست عشوائية، ولا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة، وهي لا تأتي بمحض الصدفة، ويجب أن تراعي عدة محاور _ محور اجتماعي _ ومحور اقتصادي ومحور بيئي _ ومحور مؤسسي، تتشكل منه السياسات المحلية، والسياسات العامة للدولة.

¹ هناء عبيد، التجربة المصرية: المؤتمر الاقتصادي والدولة التنموية، مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام) - مصر، مجلة محكمة، العدد والمجلد، مجلد 15، ع58، أبريل 2015، ص 84-90، <http://search.mandumah.com/Record/654098>

² نجوان فاروق شيحة، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مجلة النهضة المصرية، مجلة 3، عدد 9، جامعة القاهرة 22-23: أبريل 2001، 141-145، <http://search.mandumah.com/Record/66764>

5.2 القيادة

تعددت الدراسات والمفاهيم حول موضوع القيادة، وقد أثار موضوع علم القيادة اهتمام العديد من العلماء والباحثين، وتعددت النظريات، والأنماط القيادية، حيث لا يوجد نمط واحد للقيادة، بل هناك عدة أنماط، وبشكل عام يعرف القائد على أنه:

الشخص القادر على جعل الآخرين يتبعوه، وكذلك قدرته على الإقناع والتفاعل والتأثير لتحقيق الأهداف، وهي ظاهرة فردية تتضمن السمات الشخصية للقائد وتفاعلها مع العناصر الأخرى للقيادة، والتي هي ظاهرة كلية تتضمن عدة عناصر للقائد، النخب، الأتباع، الموقف، المهمة.¹

وفي لسان العرب (القاد) يفيد السَّوْقُ: يقال: يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها في هذا المعنى اللغوي إشارة مفادها أن مكان القائد في المقدمة لكي يكون دليلاً لجماعته ومرشداً لهم إلى ما فيه صلاحهم، فإذا كان غير ذلك أحجم عن تأييده المخلصون واستمر حوله المنتفعون، لا يوجد عاقل يرضى أن يقوده قائد إلى الضياع، إلا إذا كان مخدوعاً، منتفعاً، أو مغلوب على أمره.² فالقيادة ليست مغنم وشرف يتمتع ويتلذذ بعبارات الثناء والمدح، بل هي عناء واستجابة لحاجات الأفراد.

1.5.2 تمهيد

تعددت الرؤى الغربية من منظور القيادة، وقدم أفلاطون تصوُّره عن القيادة، حيث اعتبر أن الفيلسوف الحاكم يجب أن يتميز بسمو عقله ومعرفته وفضيلته عن جموع الناس، وتحدث ميكافيلي في كتابه "الأمير" مطولاً، ونصح الأمير الذي يحكم ويقود الدولة أن يتصف بالمكر والدهاء وتصبح إرادته قانوناً يضبط به الآخرين، ويعتمد على القوة والحيلة ويجمع بين خصائص الأسد التي تمثل القوة، والثعلب الذي يمثل المناورة والمكر والدهاء والاحتفاظ بها،

¹ جمال حسن غنيم، القيادة التحويلية مفهوم جديد للقيادة، إدارة الأعمال - القاهرة، ع (109)، 2005م، ص ص (14_17) ص 15

² طارق سويدان، فيصل شرحبيل، صناعة القائد، ط2، لبنان بيروت، دار ابن حزم، 2003م، ص 40

وتحدث هيجل عن البطل السياسي باعتباره الإرادة العالمية أو الروح الخالدة المتجسدة في شخص القائد البطل ليتمكن من توجيه الجماعة السياسية في تحقيق الوظيفة الحضارية، أما كارليل فقد ذكر في مؤلفه الشهير البطولة وعبادة الأبطال عن البطولة السياسية، ومحورها الإخلاص، وعن دور الأبطال والعظماء في التاريخ، وحديث نيشته عن السوبرمان أو الرجل الكامل¹

وقد قدم التراث السياسي العربي الإسلامي في الفترة الممتدة منذ تأسيس الرسول -صلى الله عليه وسلم- لدولة المدينة نموذجاً متميزاً للقيادة، تختلف عن مفهوم القيادة في التقاليد الغربية، حيث استند في تأصيله بالأساس بتميز القائد بخصائص لا تتوافر في غيره، تعبر عن الاستثناء والتميز، حيث نجد أن القيادة السياسية في التراث العربي الإسلامي - وعلى وجه التحديد في عهد الخلفاء الراشدين - استندت على علاقة تفاعلية في إطار مبادئ ومثاليات عليا وقيم إسلامية، ومن أبرز مبادئ القيادة في تلك الفترة ما يلي:

1- **مبدأ الاختيار:** بالرغم من اختلاف طرق اختيار الخلفاء الراشدين، إلا أن المبدأ الأساسي في تولي الخلافة يتم عن طريق البيعة بنوعيتها، أي بيعة الانعقاد عن طريق أهل الحل والعقد طبقاً لشروط محددة (الإسلام - الذكورة - البلوغ - العقل - الحرية - العدالة)، وبيعة الطاعة وهي بيعة عامة من الرعية على طاعة الخليفة، هذه البيعة بنوعيتها تمثل نوعاً من التعاقد أو التوافق الإرادي بين الخليفة والرعية، وتعهد الأخير بتوفير الأمان والعدل للرعية²

2- **مبدأ مسئولية الخليفة تجاه الرعية:** الخليفة مسئولاً أمام الرعية بموجب عقد البيعة، وللرعية وأهل الحل والعقد، الحق في تذكير الخليفة ونصحه ليظل مراعيّاً لأحكام الشريعة انطلاقاً من المبدأ القرآني المتعلق "بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وأن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، والمقولة الشهيرة لأبي بكر الصديق بعد مبايعته خليفة: "أيها

¹ جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإيمانية، دراسة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 3-4

² محمود الخالق، معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي. بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، 1984، ص 90-98، ص 295.

الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتُموني على حق فأعينوني، وإن رأيتُموني على باطل فسدّدوني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم"، وينبع من ذلك حق الأمة وواجبها في مقاومة طغيان الخليفة متى خرج عن الشريعة وجافى العدالة، ويؤكد هذا المبدأ من ناحية أخرى أن القيادة في التراث الإسلامي واجب والتزام لا حق وامتياز "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".¹

3- مبدأ الشورى: ويعني عدم التفرد في صنع القرارات التي تمس حياة الرعية وشؤونها، وتعتبر الشورى ملزمة وواجبة في الإسلام، لقوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم"² وقوله تعالى لرسوله الكريم: "فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ"³ والمقصود "بوجوب الشورى" التزام الخليفة باللجوء إلى طلب الشورى، واتباع الرأي الذي تميل إليه أكثرية أهل الشورى من العلماء والمجتهدين وأهل الحل والعقد، والشورى واجبة وملزمة بهذا المعنى في كل الحالات، عدا تلك التي ورد فيها نص قطعي.⁴

4- العدالة: هي القيمة العليا في الإسلام وأساس الحكم، وتتحقق العدالة بالتزام الخليفة بالشريعة، وتجب عملاً بقوله تعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون"⁵، وتتحقق العدالة أيضاً بالمساواة بين أعضاء الرعية وبين الخليفة بعبادتهم لله، وتتحقق بوجود سلطة قضائية مستقلة محايدة، يتساوى أمامها الجميع، وكذلك بالحد من التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي عن طريق الزكاة، وتتحقق باختيار الخليفة للأصلح في شغل الوظائف العامة، دون مجاملة أو مراعاة لاعتبارات القرابة والصدقة وغيرها، وبصرف النظر عن الأصول الاجتماعية والعرقية.⁶

¹ حامد ربيع، محاضرات في تطور الفكر السياسي: الفكر الإسلامي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1980م، ص 226 - 228

² سورة الشورى، آية 38

³ سورة آل عمران، آية 159

⁴ حامد ربيع، محاضرات في تطور الفكر السياسي: الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 226 - 228

⁵ سورة المائدة، آية 45

⁶ حامد ربيع، محاضرات في تطور الفكر السياسي: الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 226 - 228

للقيادة كمفهوم تعريفات كثيرة، منها القدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة، وهذا يعني أن القيادة هي عملية اتصال مباشر بين القائد ومرؤوسيه، حيث يتبادلون المعارف والاتجاهات والتعاون على إنجاز المهام الموكلة إليهم¹.

وبهذا المعنى فإن القيادة السياسية في جوهرها ليست ظاهرة خاصة فردية تتعلق بشخصية واحدة، شخصية تمارس القيادة والسلطة السياسية في المجتمع، فمن منطلق التعريف السابق، يمكن القول أن القيادة كقوة حاكمة تتضمن عنصرين هما: النخبة السياسية والقائد، والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلى هذين العنصرين القيم والموقف. وهناك دراسات أشارت إلى عناصر القيادة السياسية بشكل مغاير، فدراسة سيسل جب (Cecila Gibb) أشارت إلى المهمة والمواقف والأتباع والقائد كعناصر لعملية القيادة السياسية، ودراسة أودين هولاند (Edwin P.Hollander) أشارت إلى ثلاثة عناصر للقيادة وهي: المواقف والأتباع والقائد، أما دراسة فريد فيدر (Fred E.Feidler) فأشارت إلى القيادة بأنها عملية تفاعل بين ثلاثة عناصر هي: الفاعلية، والجماعة السياسية، والقائد².

6.2 نظريات القيادة

ظهرت العديد من النظريات التي تناولت موضوع القيادة بالدراسة والتحليل، فقد ساهم تطور الفكر الإداري في تطور نظريات القيادة، التي حاولت تحديد أهداف القيادة، وخصائص القائد الناجح، والأعمال التي يجب القيام بها، وفيما يلي أهم هذه النظريات:

1.6.2 نظرية الرجل العظيم

ملخص هذه النظرية أن الشخص يتمتع بخصائص مختلفة عن غيره من أفراد جماعته، وهي التي تفوضه قائداً عليهم، والقائد الفذ يستطيع أن يغير من سمات الجماعة وخصائصها، لأنه يتمتع بمواهب وقدرات غير عادية، وتفترض هذه النظرية أن هناك أشخاصاً ذوي مواهب فذة تمكنهم من التحكم في مجرى التغيير ومجرى التاريخ، فبعض الرجال يتصفون بسمات غير

¹ أحمد عبد المحسن العساف، مهارات القيادة وصفات القائد، السعودية، ديوان مطبوعات السعودية، 2011م، ص 19.

² جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإيمانية، دراسة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 9-10.

اعتيادية منذ الولادة، فالفكرة الرئيسة لهذه النظرية تعتمد أساساً على افتراض أن القادة يولدون ولا يصنعون،¹ وهناك جدلٌ كبيرٌ يدور حول هذه النظرية هل القائد يولد أم يصنع ليصبح قائداً، وهل القيادة بالفطرة، أم بالتعلم والتدريب والممارسة، فالقيادة تعتبر علماً وفناً يمكن تعلم قوانينها ونظرياتها العلمية والتدريب عليها من خلال بيئة مواتية، وهي أيضاً فن توظيف المهارات الفكرية والأساليب الإدارية والقدرات الشخصية في التأثير على الفريق، فهي ليست مقتصرة بالضرورة على الصفات الفطرية وحدها.

حاولت هذه النظرية تحديد صفات القائد الجسمية والعقلية والشخصية والاجتماعية، وهي محاولة لشرح ظاهرة القيادة على أساس تحديد صفات خاصة بالقائد يجب أن يتحلى بها، وتحاول تطبيقها على الأفراد، لمعرفة من يصلح للقيادة منهم، وهذه الصفات قد تكون موروثاً أو مكتسبة من المجتمع، لهذا اعتمد أصحابها على ملاحظة عدد القادة والزعماء مستخدمين الطريقة الاستنتاجية للكشف عن السمات القيادية في هؤلاء القادة.²

نظراً للضعف الذي أصاب النظريات السابقة، بدأ الباحثون وعلماء القيادة بالبحث عن نظريات جديدة في القيادة، والتي مفادها أن الخصائص القيادية لا ترتبط بسمات شخصية عامة، بل ترتبط بسمات نسبية تتفاعل مع موقف قيادي معين، وأن المهارات القيادية لا تحركها إلا المواقف، وأن بروز القيادة يعتمد على وجود المشكلات.³

2.6.2 النظرية الموقفية

تتضمن هذه النظرية أن فاعلية القيادة تنتج عن تفاعل متغيرات متعددة، منها ما يتعلق بالموقف، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية والتنظيمية، ومنها ما يتعلق بالمرؤوسين، ومنها ما يتعلق بالقائد، ويؤثر التفاعل المستمر بين تلك المتغيرات في اختيار القائد الفعّال.⁴

¹ الهام سامي، حمده ابوصالح، سامية المهيدلي، نظريات القيادة التربوية، جامعة الملك سعود، عمادة الدراسات العليا-قسم

الإدارة التربوية، السعودية، 1433-1434هـ، ص 3-4: متوفر على الرابط: <https://s19647.files.wordpress.com>

² جودت عطوي، الإدارة التعليمية والإشراف التربوي أصولها وتطبيقاتها، الاردن، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، 2001م، ص 81.

³ مروة أبو النور، العوامل المؤثرة في أنماط السلوك القيادي لدى القيادة النسائية في منظمات المجتمع المدني، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، 2012م، ص 15.

⁴ راتب السعود، القيادة التربوية مفاهيم وآفاق، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر، 2012م، ص 158.

إذن تجمع هذه النظرية بين سمات وصفات القائد والموقف الذي يعمل من خلاله، ولا تتكرر ما يحتاجه القائد من سمات وخصائص، لكن ربطهما بالظروف التي يعيشها القائد، وبالموقف على أساس أن عوامل المتغيرات المرتبطة به هي التي تحدد الصفات التي تبرز القائد، وتعمل على تحقيق فاعلية القيادة¹، والتي تؤكد بأن القائد الذي يصلح لقيادة مرحلة ما، حسب ظرف ما، قد لا يصلح لظرف ولمرحلة أخرى، حيث لا يوجد أسلوب وحيد لجميع المواقف، فلكل موقف خصوصية معينة، وإن النمط القيادي يتغير حسب الحالة والموقف.

3.6.2 النظرية الوظيفية

ركّزت هذه النظرية على الأعمال والمهام التي يجب على الجماعة القيام بها، لتحقيق أهداف دور كل عضو في هذه المهام، ودور القائد من الناحية التنظيمية في مساعدة الجماعة على بلوغ أهدافها، وتهتم هذه النظرية بكيفية توزيع المسؤوليات القيادية بين أفراد الجماعة، كما تشير هذه النظرية إلى أن كل من القائد والمرؤوسين والتنظيم يسعون إلى تحقيق هدف منشود².

وتتحدّد غايات هذه النظرية في أهداف التنظيم، التي تتمثّل في قيام القائد بوضع السياسة العامة، والتأثير في سلوك الآخرين، وتحديد الواجبات والمسؤوليات وعمليات الاتصال وتوزيع الأدوار والاختصاصات حسب الكفاءة، والتنسيق بين جهود العاملين، وتعزيز تعاونهم للعمل كفريق واحد، بالإضافة إلى أهداف العاملين، والتي تتمثّل في قيام القائد بحلّ المشكلات الفردية، وتحقيق مطالب الجماعة وتلبية حاجاتهم، ومعرفة قدرات الأفراد واستثمار إمكانياتهم في تحقيق أهداف التنظيم والعاملين. وأخيراً أهداف القائد الشخصية، والتي تثبت قدراته على النجاح في القيادة، وتنفيذ المهام المطلوبة لتعزيز مكانته وتحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي،

¹ سميرة كردي، الذكاء الانفعالي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية والفعالية الذاتية والقيادة التربوية لدى عينة من مديرات المدارس الثانوية، السعودية، مجلة العلوم التربوية، 2010م، ص6.

² رفيف المصري، النمط القيادي السائد لدى رئاسة جامعة الأقصى كما يراه العاملون في الجامعة، غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد15، 2007م، ص633

وتحقيق ذلك من خلال تلاقي أهداف القائد مع أهداف التنظيم وأهداف المرؤوسين أفراداً وجماعات¹.

7.2 أنماط القيادة

نالت أنماط القيادة اهتماماً بالغاً من الدارسين في موضوع القيادة، وقد تعددت بتعدد النظريات التي فسرت القيادة، فأظهرت تقسيمات الأنماط القيادية حسب ما تم تصنيفه عند علماء القيادة، وحسب سلوك القيادة وطريقة تأثيرها بالمرؤوسين، ومن أبرز الأنماط القيادية:

1.7.2 النمط الأوتوقراطي

يتصف هذا النمط من القيادة بتركيز السلطات في يده، فهو يتولى القيام بكل الأعمال مهما كان حجمها، فلا يشرك معه أحد في العمل، أي المركزية المطلقة في العمل، ويتخيل أن الناس أشرار فيجب البعد عنهم، لذا يحتاج هذا النمط إلى متابعة دقيقة وإشراف مباشر من الرئيس على المرؤوسين للتأكد من القيام بوظائفهم على أكمل وجه².

يعتبر القائد من هذا النمط أقرب إلى الرئيس منه للقائد، لأنه يتحكم في مرؤوسيه بغير إرادتهم، فهو يفعل ما يريد، وكان هذا الأسلوب سائداً منذ سنوات، وما زال مرغوباً عند بعض القيادات، لكنه بدأ يتلاشى بسبب ارتفاع مستوى الثقافة³.

وفي هذا النمط القيادي، القائد وحده هو من يصنع القرارات ويحدد وسيلة التنفيذ، حيث تعتبر هذه القيادة محدودة الإبداع، كونها مبنية على إصدار الأوامر، ومن ثم التنفيذ من قِبل الأتباع.

¹ طلال الشريف، الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين في إمارة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004م، ص67.

² محمد الربيق، العوامل المؤثرة في فاعلية الأداء الوظيفي للقيادات الأمنية، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004م، ص26.

³ المرجع السابق، ص27.

2.7.2 النمط الديمقراطي

ظهر هذا النوع كردة فعل على القيادة الاستبدادية، التي قادت إلى تجميد الفكر وشل التطور والإبداع، وقد جاءت القيادة الديمقراطية بالقائد الذي يملك الثقة بموظفيه، ويمنحهم المشاركة في تحديد الأهداف، وتقويم النتائج، وتعزيز الآراء والأفكار واستخدامها، واتخاذ القرارات المشتركة مع الأتباع أو المرؤوسين.¹

يلاحظ هنا أن هذا النمط من القيادة يعزز روح التعاون، ويعمل على رفع المعنوية، ويدفع المؤسسة إلى الإنتاج، فالنمط الديمقراطي يقوم على أساس المشاركة، وتفويض السلطة، وإشباع حاجات الأفراد، وخلق التعاون فيما بينهم.

8.2 القيادة السياسية

هي " قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي - بمعاونة النخبة السياسية - في تحديد أهداف المجتمع السياسي، وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، بما يتوافق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجهه، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".²

1.8.2 تصنيف القيادات السياسية حسب مصدر الشرعية

قدم "ماكس فيبر" (Max Webber) تصنيفاً للقيادات السياسية حسب مصدر شرعية السلطة، وقد اعتمد على ثلاثة أنماط هي³:

¹ عمر زاوي، مساهمة النمط القيادي الديمقراطي في تحقيق الإبداع داخل المنظمة -دراسة حالة مركب تكرير الملح بالوطاية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012م ص 57

² جلال معوض، "علاقة القيادة بالظاهرة الإيمانية: دراسة في المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص 9

³ حنان عواضة، السلطة عند ماكس فيبر، مجلة الأستاذ، ع 206، المجلد الأول، جامعة بغداد كلية الآداب قسم الفلسفة، 2013م ص ص (265-287) ص 271-274

(أ) نمط السلطة التقليدية

ارتبط هذا النمط بالمجتمعات الشرقية، وعرفته أوروبا بالعصور الوسطى، حيث تعتمد على قدسية الأعراف وشرعية القائد وهيمنته، ويعتبر القائد ذو سلطة مطلقة تصل إلى حد الاستبداد، ويتحقق من قبل أعضاء المجتمع الطاعة والولاء للقائد، ويندرج في إطار نمط السلطة التقليدية ثلاثة أنماط فرعية:

1. النمط الأبوي Patriarchal: يسود هذا النمط في المجتمعات التقليدية البدائية، وأساسها تعامل القائد مع أفراد المجتمع بالمنطق الأبوي في تعامله مع الأبناء، - أي السلطة المطلقة وحق الأمر والنهي والتوجيه من جانب الأب، والطاعة العمياء والالتزام دون مناقشة من جانب الأبناء، أي علاقة شخصية مباشرة لا تتخللها بيروقراطية.

2. النمط الرعوي القبلي العشائري Patrimonial: ظهر هذا النمط مع تزايد تعقّد وتنوع وظائف القائد، ومع تطوّر البناء البيروقراطي، والضعف النسبي في العلاقات الشخصية، أصبحت العلاقة بين القائد وأفراد المجتمع يغلفها طابع سلطة شيخ القبيلة، عبر شبكة معقدة من البيروقراطيين الموالين للقائد، الذي يعتمد في تدعيم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم للموالين، نظراً لاحتكاره الثروة المالية في المجتمع، والنمط الأخير هو النمط الإقطاعي، وهو النمط التقليدي للسلطة، والذي ساد القارة الأوروبية في العصور الوسطى.

(ب) نمط السلطة الكاريزمية

ترتبط هذه السلطة بزعيم بطل صاحب رسالة، له خصال يعتبرها أعضاء المجتمع خارقة للطبيعة، وارتبط هذا النمط في المجتمعات التقليدية البدائية بالسحر والكهنة والحكماء والأنبياء وأبطال الحرب، وارتبط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين سواء من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية، وتصبح طاعته مرتبطة بثقة الجماهير وإيمانها في قائدها، حيث لا يلتزم هذا القائد بأي قواعد قانونية أو عرفية، ويعتمد على تأثيره العاطفي على الجماهير ليحقق مصير وأهداف المجتمع.

(ج) نمط السلطة القانونية العقلانية

لقد ارتبط هذا النمط بالدول القومية الغربية الحديثة، حيث يتم ممارسة السلطة من مبدأ قانوني يحدد اختصاصات القائد وعلاقته بالمواطنين، والذي لا تربطهم بالقائد علاقة شخصية، وإنما أساس طاعتهم لقراراته محددة حسب القانون.

2.8.2 خصائص القيادات العربية المؤثرة بالعملية السياسية كما أشار إليها بيل وليدن¹

السلطة الشخصية: تمتع القائد بسلطة مطلقة في صنع القرارات، رغم وجود المؤسسات السياسية الشكلية، حيث لا يتم صنع القرارات ضمن الإطار المؤسسي.

الاقتراب السياسي: هيمنة القائد تجعله محط أنظار، ويصبح هو السبيل الوحيد للاقترب منه وملازمته، ما ينعكس على تأثير المقربين له في صنع القرارات وتأثيرهم السياسي.

الصراع المتوازن: لجوء القائد إلى إثارة الصراعات بين أفراد النخبة السياسية "الدائرة الضيقة"، لتحاشي ظهور مراكز للقوة، وكذلك التعامل مع الجماعات المعارضة لمنعها من التكتل، وكذلك إنشاء قوة عسكرية تتبع القائد لتحقيق التوازن في الجيش.

تحليل مشكلات الأجهزة البيروقراطية في الدول النامية

- الفساد الإداري: تبني القيادة السياسية لسياسات إنمائية، وعدم فاعلية هذه السياسات، بسبب تورط القادة الإداريين في استغلال مناصبهم وتحقيق منفعتهم الشخصية.

- ضعف فاعلية الأجهزة الإدارية في آلية تطبيق البرامج والخطط التنموية، ويعود ذلك إلى التعيينات في المناصب الإدارية، بصرف النظر عن الكفاءة والخبرة، وتوزيع الأنشطة على عدة قطاعات لتنفيذها وخلق التنافس بينها من خلال سياسة "فرّق تسد".²

¹ جلال معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، 21 مارس 2010، متوفر على الرابط: <http://bohothe.blogspot.com>

² المرجع السابق

وقد وصف عبد الحليم الزيَّات القيادة، وتحديدًا القيادة في العالم الثالث بأنها: " تتألف عادة من عناصر متقّنة مغرّبة، وعلى درجة عالية من التحضُّر، وذات تاريخ نضالي مشهود إبان فترة الاستعمار، وما أن وليت أمور بلادها، واحتلت مواقع القوة فيها، حتى أخذت تناصر وتدعو إلى عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع، وهي بذلك تظهر كشخصيات كاريزماتية، مما يسهل عليها جلب الجماهير حول مشاريعها، ومن أجل الحفاظ على مكانتها تعمل دائماً على الظهور في الساحة السياسية للتضييق على المعارضة، كما أنها تعمل على الحفاظ على الأبنية والمؤسسات الموجودة التي تكرر استمرارية وجودها"¹.

أنماط القيادة بالنُّظم العربية كما أشار إليها بيلى²

- القائد البراجماتي البيروقراطي

هو عقلاني يحدد المشكلة والخيارات والبدائل ويتخذ القرار بحرصٍ وتأنٍ، وقادر عل إقناع الآخرين دون قدرته عل توجيه المجتمع نحو طريق جديد، بل هو قادر على تسيير عجلة الحياة، ولا يثق بالإيديولوجيات الجامدة، ولكنه يرفع شعارات إيديولوجية في بعض المناسبات، ويتسم في تعامله مع معارضيه بالمرونة والكياسة ورفض الخصومة والعداء، ويؤمن بالتسويات للوصول إلى الاتفاقيات، وهو أقرب ما يكون إلى "رجل العلاقات العامة".

- القائد الكاريزمي

يعبّر عن روح الأمة وإرادتها، ويتصف بالتصميم وقوة الإرادة والحسم، ورغم قوته ضد خصمه، إلا أنه كريم مع أتباعه، ولديه القدرة على مخاطبة وشد مشاعر الجماهير وعواطفهم، و يعتمد على الحلول الجذرية دون الحلول الجزئية، ولا يلتزم بأية ضوابط أو قواعد مؤسسية، ويتسم بالتسلط، ورسم الطريق الذي ينبغي السير فيه دون اعتراض.

¹ السيد عبدالحليم الزيَّات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 71_72

² جلال معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، مرجع سابق

- الوسيط - المنظم

لا يؤمن بالتسويات، وينحاز إلى الطرف الأقوى، ويملك القدرة على المناورة، وحرية الحركة، ويعتمد على وضع الخطط الكلية في مواجهة المشكلات، التي تتحدد نتائجها بالنجاح الكامل أو الإخفاق الشامل، ويعتمد على أسلوب المخاطبة بالعقل والمنطق وليس بالعاطفة.

ويلاحظُ هنا، أنه بالإمكان أن نجد قيادات تتبنى عدة أنماط من القيادة أثناء ممارستها للسلطة، دون التقيّد بنمط معين كقالب وحيد.

9.2 التمييز بين القائد والرئيس من الجانب التحليلي

حيث يتم وصف رؤساء الدول بالقادة، رغم اختلاف نظمها السياسية، سواء كانت جمهوريات، أو ملكيات، إلا أنه من المهم التمييز بين القيادة، والرئاسة من الجانب التحليلي:

حيث أن القائد عند ممارسته للسلطة تكون لديه اعتبارات تراعي دوافع وحاجات النخبة السياسية، وكذلك المواطنين، ويعتمد في تعامله على الإقناع، والافتتاح، واكتساب ثقة الآخرين، وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع. بينما من يمارس السلطة والذي لا تنطبق عليه صفة القائد يوصف بالرئيس، فهو يتجاهل حاجات ورغبات ودوافع مواطنيه ونخبته ويمارس سلطته القمعية المرتبطة بمنصبه الرئاسي وسلطته الجزائية وتحقيق مصلحته الخاصة¹.

وبعبارة أخرى، إذا كانت الرئاسة تعتمد على الأمر والنهي والتوجيه، فالقيادة تعتمد بالأساس على كسب الثقة أولاً، من خلال ما يتمتع به القائد من قدرات ذاتية وسلوكية، ويعتبر السلطة الجزائية -الأمر والنهي- كأحد أدواته من الدرجة الثانية.

فقد تصل القيادة إلى السلطة بناءً على دعم خارجي أجنبي سواء من الدول الرأسمالية أو الاشتراكية، مما يكرّس التبعية السياسية والاقتصادية، ويكون ضمان ذلك استمرارها بالحكم. وهناك قيادات وصلت إلى السلطة بعد انقلاب عسكري، وتتصف هذه القيادات بالدكتاتورية،

¹ جلال معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، مرجع سابق.

وتلجأ إلى تعيين كبار ضباطها في المناصب السياسية والإدارية، ليس بسبب الكفاءة والخبرة، بل بسبب أنهم مواليين، وهناك قيادات تصل بناء على دعم قبلي وعشائري، وتتصف هذه القيادات بتوريث السلطة، وتعين أفراد القبائل، ممن ترتبط بهم بالمصاهرة والقرابة، ويتم تعيينهم في الجيش والمناصب الحساسة. وهناك قيادات لجأت إلى الاستفتاءات والانتخابات الشكلية لتعطي نفسها الشرعية، حيث لا تتسم هذه القيادات بالديمقراطية، وتسعى إلى إقصاء القوى والأحزاب بطرق غير ديمقراطية، ومنهم من يصل إلى أعلى سلم الهرم في السلطة، عبر صندوق الانتخابات النزيهة، وضمن فترة زمنية محددة وملتزم بها، حسب القانون الناظم للبلاد.

10.2 جدلية العلاقة بين القيادة والتنمية

من الملاحظ أنه لا يوجد نمط قيادي محدد في مجال تحقيق التنمية، فقد ينجح نمط قيادي في مجتمع معين، ويكون فعالاً، وقد لا يصلح لمجتمع آخر له ظروف مغايرة، فالقيادات الإصلاحية التي أتت الليبرالية في المجتمعات الغربية، قد لا تصلح في المجتمعات النامية كافة، وكذلك الحال للنمط القيادي الاشتراكي.

1.10.2 وظائف القائد

فالقائد السياسي هو القائد الذي يعتبر أداة للتغيير بمعناها الواسع، وكأداة للتخطيط من خلال وضع الخطوط العامة للأهداف التنموية، ويستطيع تحديد الأهداف وترتيبها، وتقدير المواقف وتحديد الوسائل والأدوات اللازمة، والاستعانة بأهل العلم والاختصاص، وتسوية الخلافات بين القوى والجماعات والأحزاب، وخلق التماسك والحفاظ على الوحدة الوطنية، وكنموذج للقيم والمثل العليا للمجتمع، وقدرته في خلق الشعور بالثقة، من خلال أقواله التي يتم ترجمتها إلى سلوك يشعر به الفرد.¹

وبما أن القائد يشغل أعلى سلم الهرم، فدوره محورياً في عملية التنمية، من خلال القرارات الصادرة، وإقناعه للجمهور، والدراسات لجوى المشاريع، حيث أن القيادة لها ادوار

¹ فهد العبيري، إعداد القيادات التنموية في ضوء تحديات القرن الواحد والعشرين، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية - المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية - مصر، ج3، ع3، 2003، ص2، صص(367-405) ص 369

كبيرة في تحقيق التنمية، من خلال صنع السياسة العامة، التي يقوم باتخاذها، ومما يحقق الفاعلية والكفاءة وتطوير المجتمع، فالقيادة السياسية ليست في جوهرها ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد، فهي تتضمن عنصرين هما القائد والنخبة السياسية، والقيادة كعملية إدارية تضم المواقف والقيم، ولها دور فاعل في رسم خطط الدولة وتنفيذها، ورسم مسار التنمية بما يخدم متغيرات العصر ويلبي احتياجات المجتمع من خلال اختيار السياسات العامة للدولة وتوجيهها.

فالقيادة السياسية التنموية الناجحة، هي القادرة على فهم خصوصية وطبيعة وقدرة وظروف مجتمعاتها، وطبيعة العملية التنموية كعملية متعددة الأبعاد والجوانب، تنمية سياسية - تنمية اقتصادية - تنمية اجتماعية - تنمية إدارية - سياسة التنمية - إدارة التنمية، وهذه الأبعاد الإنمائية متفاعلة، وهذا يقودنا إلى التأكيد على طبيعة القيادة كظاهرة كلية مركبة متعددة العناصر قائد - نخبة - موقف - قيم، والقيادة السياسية هي محور تفاعلها.¹

وهذا يتطلب أن تكون القيادة ديناميكية في التعامل مع المواقف، بما يتفق مع خصائص المجتمع وسماته، بهدف مواجهة المطالب واحتياجات المجتمع، فالتنمية ليست حتمية من حيث وجودها، وتتطلب توفر العنصر النفسي الداخلي من المجتمع وإرادته في التغيير، وهنا يأتي دور القيادة الواعية التنموية، لبلورة إرادة المجتمع في عملية التغيير والتنمية.

فالتنمية أيضاً قد تؤثر في القيادة، كونها الركيزة الأساسية لشرعية القيادة، وتتمثل في نجاح وفعالية التنمية بالمعنى الشامل بما تتطلبه من توفير المستلزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وتبني الاندماج السياسي لتسوية الانقسامات والصراعات العرقية والدينية واللغوية، وبمعنى الاستقرار السياسي، والقدرة على استيعاب مطالب القوى الجديدة، دون إجبارها على اللجوء إلى العنف.²

ومن الملاحظ هنا، أنه كلما تحقق مستوى التنمية في المجتمعات، ازدادت قوة الشرعية للنظام السياسي الحاكم، والمتمثلة في قيادته من قبل المجتمع، وكلما تمكنت القيادة من بلورة

¹ محمد السيد سليم، تحليل الدراسة الخارجية، القاهرة: بروفيسنال للإعلام والنشر، 1983م، ص 244-245

² المرجع السابق، ص 239 - 246.

إرادة التغيير في المجتمعات، واستطاعت أن تديرَ عملية التغيير الإيجابي، حصدت انجازات على صعيد التنمية.

2.10.2 دور القيادة في تحقيق التنمية

تواجه مسارات التنمية واتجاهاتها العديد من التحديات والمعوقات، وهذا يتطلب وجود قيادات تؤمن بالعمل المشترك، ولديها رؤية شمولية للواقع الحالي والمستقبلي، وأهداف واضحة ومحددة لمواكبة التطورات، واستشراف المستقبل، وعلى وعي بمضمون التنمية، وأهدافها، ونتائجها، وتسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع القاعدة الشعبية، وهنا يبرز دور القيادة في رسم السياسات التي تحقق التنمية وتنفيذها.

ومن التعريفات الحديثة لمفهوم التنمية، أنها عبارة عن عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة، ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط، كما أن هنالك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد، وبين التنمية بمفهومها الشامل، التي تكون مترافقة بتغييرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خلال حقبة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيس على مدى تقدم المجتمعات تجاه التنمية¹

حيث لا يمكن أن تقاس التنمية بالنمو المادي فحسب، فهي عملية متكاملة شاملة وتستند إلى جذور وأسس، وهي مختلفة عن التنمية المصطنعة، ومتوافقة مع متطلبات المجتمع، وهو الانتقال من وضع إلى وضع آخر أفضل، بالاعتماد على الإمكانيات المادية والمعنوية.

يقاسُ نجاح الحكومات والأنظمة السياسية بدرجة قوة قياداتها، وقدرتها على إحداث التغييرات الملائمة، والتأثير الفاعل، وبالتالي نجاح السياسات الحكومية بما يحقق المصلحة

¹ محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية، مجلة دراسات إستراتيجية، 2011م، ع 14،

العامة، بينما القيادات الضعيفة تسهم في إخفاقات الحكومة، وتتمثل في ضعف المشاركة بين قياداتها وأفراد الشعب، واتساع الهوة بينهما.¹

فالقيادة الضعيفة تؤدي إلى انهيار الحكومة، وبالتالي تتسبب بأزمات يدفع ثمنها الشعب والدولة، أما القيادة الحازمة والقوية تؤدي إلى نجاح الحكومة، وبالتالي وجود رخاء وازدهار على المدى الطويل.²

ولا بدّ من توضيح أن القيادة السياسية وإن كانت قوية، إلّا أنها قد تشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية، التي تتولى وحدها زمام الأمور، دون معاونة النخب السياسية المكونة لكيان الدولة، وهذا يؤدي إلى الانشغال عن النظر في المعضلات التي تواجه السياسة العامة للدولة، وتعطيل مسار عملية التنمية، وبداية التتبؤ بعهد من اللانزاهة والفساد في نظام الحكم.³

تعد القيادة محوراً أساسياً من محاور عملية التنمية، التي تمثل سعي المجتمع وطموحه بجميع أطيافه، ويعتمد نجاح القيادة أو فشلها على مجموعة من العوامل، أهمها النضج السياسي، وإدراكها لأهمية دورها في تحقيق التنمية، وتوحيد الرؤى داخل المجتمع، بتبني رؤية واحدة متفق عليها، وهذا يتطلب وجود عامل المرونة، التي يجب أن تبديها القيادة بالتعامل والانفتاح مع أنماط النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمعية، لإحداث التغير التنموي المطلوب.⁴

كما يتمثل دور القيادة في عملية التنمية بمساهمتها بالتخطيط، ورسم السياسات، بما تمتلكه من إمكانيات ذاتية لا تتوفر في غيرها من طبقات المجتمع، فهي تشمل أكفاً الطاقات البشرية المؤثرة في مجال عملها، مما يجعلها معنية بشكل رئيس في رسم الأهداف والسياسات العامة والتنموية

¹ محمد المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت 2010-2013، جامعة الشرق الأوسط، 2015م، ص13

² George, A. L. & Bennett, A. Case studies and theory development in the social sciences, Cambridge MA: MIT Press, 2005, P. 171.

³ محمد المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت 2010-2013، جامعة الشرق الأوسط، 2015م، ص13

⁴ محمد المجمع، النخبة السياسية وأثرها على التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 4، 2013م، ص132-175

للمجتمع، وهذا ما يظهر جلياً في المراحل الكبرى لعملية التنمية الشاملة للدولة، وعليه، تتحدد أدوار القيادة السياسية في عملية التنمية في التعبئة الجماهيرية والتخطيط والتنفيذ والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتذليل كل العقبات، ومعالجة المشكلات، التي قد تقف حجر عثرة أمام مسيرة التنمية¹.

للقيادة دورٌ مهمٌ في مواجهة التحديات وفي إحداث التنمية، ولا بُدَّ أن يتوافر للقيادة الرؤية الحقيقية التي تلتقي مع المفاهيم الإدارية المعاصرة التي تتبناها المؤسسات الناجحة لمواجهة التحديات².

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن التنمية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع وتحقيق الأهداف المرجوة منها إلا بوجود قيادات تؤمن بالعملية التنموية وبجهود واضحة وسعي حثيث وعمل دؤوب وتستطيع أن تدير العملية التنموية بالشكل الصحيح من خلال إقناع المجتمع بضرورة ذلك، وتسعى إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وخلق رؤية موحدة، وقواسم مشتركة، ومحاسبة فاعلة، والاهتمام بالتعليم، والقضاء على الفساد ومحاربة أعوانه واجتثاث أسبابه، وإدارة ريادية استشرافية تبدأ بتلبية الاحتياجات الأساسية من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وضمان عدالة التوزيع وإعداد الموارد البشرية وتأهيلها من خلال التعليم والتدريب والاهتمام بالبحث العلمي وتعزيز الولاء والانتماء للدولة من خلال وجود هوية ثقافية.

فالقيادة الايجابية التنموية التي تؤمن بالعمل المشترك، وتعزز قيمة التعاون والمشورة بين مجمل المراكز الرسمية والقوى الفاعلة في البلاد، وتقود المجتمع وفق نظام إداري واضح المعالم، ومبني على عقد اجتماعي متفق عليه، ويحتكم للدستور والقانون واللوائح المنظمة لعمل المؤسسات، بالمقارنة بنمط القيادة السلبية التي ليس لديها منظومة صنع قرار أو منهجية عمل مؤسساتي تخضع لأنظمة وقوانين وسياسات وبرامج وحلول وبدائل³.

¹ محمد المجعي، النخبة السياسية وأثرها على التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 132-175

² شايع بن خالد مناحي القحطاني، *القيادة بالتمكين*، مجلة الأمن والحياة، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد 37، عدد 427، ص 119.

³ مصطفى ماهر، القيادة، مجلة التنمية الإدارية، مصر، المجلد 23، ع 93، أكتوبر 2001م، ص 20-22، <http://search.mandumah.com/Record/94759>. نجوان فاروق شيحة، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق.

وبالتالي يقاس نجاح القيادة التنموية بقدرتها على إحداث التغييرات المطلوبة، بما يتوافق مع الظروف الحالية للمجتمع والقيم، ومعرفة تامة وحكمة لكل الأبعاد التي قد يحدثها التغيير، فنجاحها لا يكمن في وضع الخطط الإستراتيجية فقط، بل وضوح رؤية الدولة لدى القيادة التنموية، والتفاعل المتبادل بين القيادة والأفراد هذا من جانب، ومن جانب آخر فما يتم تحقيقه من نتائج مختلفة عن النتائج المطلوب الوصول إليها، فمرد ذلك يعود إلى الدور القيادي السلبي في التعامل مع المستجدات والتحديات.

فالقيادة السياسية يمكن أن يتجلى دورها سلبياً في تحقيق التنمية المنشودة، عندما تقوم بقمع الحريات، ولا تسمح بالمشاركة، وتعريض المواطنين للخطر، الأمر الذي يقود إلى سيادة حالة من الفوضى والاضطرابات، والتي تؤثر على التنمية، فالقيادة هي التي بالإمكان أن تراعي أولويات المجتمع وخصوصيته، وتقدم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى المعيشة، وهي القادرة على وضع البرامج والسياسات التي تهدف إلى تحسين الظروف المادية والمعنوية للمجتمع.

حيث يشكل البعد القيادي محوراً رئيساً لا يمكن تجاهله في تحقيق التنمية، من خلال وضع الخطط وآليات التنفيذ ضمن الأولويات ورسم السياسات والإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذها، هذا من جانب، ومن جانب آخر قدرتها في المحافظة على النسيج الاجتماعي وقيمه الإنسانية، ووحدة هويته الوطنية، مما يُظهر حالة من الاستقرار المجتمعي.

ولكي تحقق القيادة ما هو مطلوب منها! ينبغي أن تمتلك رؤية تنموية متكاملة، وتحديد السياسة التنموية الأكثر ملائمة لخصوصية مجتمعها، واستثمار مواردها أفضل استثمار.

الفصلُ الثالثُ

مسيرةُ التَّـمِـيَّةِ في جُمهُورِيَّةِ مِصرِ العَرَبِيَّةِ ودورُ القِياداتِ المِصرِيَّةِ في تحقيقِها

الفصل الثالث

مسيرة التنمية في جمهورية مصر العربية: ودور القيادات المصرية في تحقيقها

1.3 تمهيد

يعتبر محمد علي مؤسس دولة مصر الحديثة، بعد انفصالها عن الإمبراطورية العثمانية وتعد الفترة التي حكم بها مصر عام 1805-1848م هي فترة ازدهار وتنمية بلا ديون، وقد استطاع أن ينهض بمصر عسكرياً، وزراعياً، وصناعياً، وتجارياً، وقد حكمت سلالاته قرن ونصف تقريباً، كان آخرها الملك فاروق عام (1934م - 23 يوليو/تموز 1952م) وقد تخلل أثناء حكم سلالاته، استعمار بريطانيا لمصر عام (1882م) بحجة الدفاع عن مصالحها، واسترداد ديونها التي تكبدها الخديوي إسماعيل والخديوي سعيد "الاستدانة دون تنمية" حيث حصلت بريطانيا على كامل ديونها، وأصبحت فيما بعد مدينة "مقترضة" من المصريين (340 مليون جنيه، وقد تحقق الاستقلال القانوني لمصر عام (1922م)¹.

أثناء حكم الملك فاروق عام (1934م) استمر التدخل البريطاني في الشأن المصري، وتم إجباره أيضاً على تعيين رئيس للوزراء ومحاصرة قصره "حادثة 4 فبراير 1942م"، وسيطرة الأجانب على الممتلكات المصرية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد بلغت الأوضاع ذروتها خلال الفترة (1936-1952م) حيث إزداد الأغنياء غنى، وإزداد الفقراء فقراً، ما أدى إلى قيام بعض من ضباط الجيش "الضباط الأحرار" بانقلاب عسكري ضد الحكم الملكي الملك فاروق وإلغاء الملكية وتحويلها إلى جمهورية²، واستلم قيادتها اللواء محمد نجيب والذي لم يستمر بالحكم سوى فترة قصيرة بعد إعلان الجمهورية، وتم عزله من مجلس قيادة

¹ جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، مصر، (2012م)، ص (11-55).

* حادثة 4 فبراير 1942 أو حصار قصر عابدين، قامت القوات البريطانية بمحاصرة الملك فاروق بقصر عابدين، وأجبره السفير البريطاني في القاهرة السير مايلز لامبسون على التوقيع على قرار باستدعاء زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة بمفرده أو أن يتنازل عن العرش، وقد اعتبر ذلك اهانة للملك فاروق.

² علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وفاق المستقبل 1981-2010، مرجع سابق، ص 31

الثورة ووضعه تحت الإقامة الجبرية وتولي الرئيس جمال عبد الناصر الحكم، ولم يتحقق الاستقلال فعلياً إلا في عام (1956م)، بعد جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر.

2.3 طبيعة النظام السياسي والقيادة السياسية في جمهورية مصر العربية

1.2.3 الدستور

تعتبر مصر من الدول ذات الخبرة الدستورية، حيث يعود صدور أول وثيقة دستورية أصدرها محمد علي عام (1837م)، فقد صدرت العديد من اللوائح الدستورية قبل الاحتلال الإنجليزي عام (1882م)، وصدرت لوائح دستورية في ظل حقبة الاحتلال، وبعد استقلال مصر من الناحية القانونية، صدر دستور المملكة المصرية عام (1923م)، وبعد قيام الثورة ضد الحكم الملكي عام (1952م)، تم إسقاط الدستور الملكي، وفي (16 يناير 1956م) صدر الدستور الجديد للجمهورية المصرية، وفي عام (1958م) صدر دستور الجمهورية العربية المتحدة، بعد اتحاد سوريا ومصر، وفي عام (1962م) صدر إعلان دستوري بانفراط الوحدة، وفي عام (1964م) صدر دستور مؤقت بموجب قرار جمهوري، وفي (7 يناير 1969م) صدر القرار الجمهوري بتعديل أحكام دستور (1964م)، وفي (11 سبتمبر 1971م) صدر الدستور الدائم.¹

يعتبر الدستور الذي أصدره الرئيس السادات عام (1971م)، من أطول الدساتير التي حكمت مصر، لإكساب نظام حكمه سمة الدستورية، واحترام القانون، حيث استمر العمل به، ما يقارب 40 عاماً، إلا أنه يعتبر مزيج من الدساتير السابقة.²

2.2.3 رئيس الجمهورية

منذ إعلان النظام الجمهوري، تبنت الدساتير المصرية نظام الحكم الرئاسي، وهو ما تمثل في دستور عام (1956م)، وكذلك الدساتير التي أعقبته وحتى الآن، ويعتبر منصب رئيس جمهورية مصر العربية من أهم المناصب القيادية، وله مكانة مميزة في النظام السياسي، فهو

¹ علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وفاق المستقبل 1981-2010، مرجع سابق، ص 30-38

² أنور رسلان، النظام الدستوري المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ط(2)، 2008م، ص 41-42

رئيس السلطة التنفيذية، ويمارس دوره، ويعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه، والوزراء، ونوابهم، ويعفيهم من مناصبهم، وهو رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة.¹

حيث يعتبر النظام المصري نظاماً "برلماسي" أو "نظام حكومة الرئيس" كون رئيس الجمهورية هو المحور المركزي للبيان الدستوري، والرأي الأصوب هو نظام مختلط يجمع بين البرلمان والرئيس مع الغلبة لسمات النظام الرئاسي، مما يجعلنا نسميه بالنظام "شبه الرئاسي"² من الملاحظ أن رئيس الجمهورية في النظام المصري هو أقوى حلقات النظام السياسي، كونه يتمتع بنفوذ وسلطات واسعة، تجعله هو المسيطر، والمؤثر في صنع القرارات وتنفيذها.

إنَّ أولَ من شغل منصب رئيس الجمهورية اللواء "محمد نجيب" منذ (يونيو 1953م - نوفمبر 1954م) وتم إقصائه من الحكم، وظل المنصب شاغراً حتى عام (1956م)، وتولى الرئيس جمال عبد الناصر منذ (1956م - 1970م)، ثم السادات (1970 - 1981م)³ ومن ثم محمد مبارك منذ عام (1981م) وحتى عام (2011م) والذي حكم مصر لأطول فترة استمرت (30) عام.

حيث يتم اختيار الرئيس بناءً على استفتاء* من قبل الشعب، ويتم تحديد مدة ولايته ست سنوات، ويجوز تمديد حكمه لحقب متتالية ومتصلة. وقد استمر هذا الحال لمدة نصف قرن منذ عام (1956م) وحتى تاريخ (26 شباط /فبراير 2005م)، أي حتى تعديل المادة (76)، حيث

¹ أحمد عبد الحفيظ، *التعديل الدستوري وأفاق الاصطلاح السياسي في مصر*، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة عشر، العدد 150، 2005م ص ص 13-16

² المرجع السابق.

³ علي هلال، *النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010م*، مرجع سابق، ص 119

* *الاستفتاء*: وضع دستور عام 1956م الأساس لنظام يجمع بين الانتخاب والاستفتاء حيث يقوم مجلس الشعب بانتخاب المرشح، ثم يعرض اسمه على الناخبين في استفتاء عام واستمر العمل بهذا النظام في فترات حكم الرؤساء جمال عبد الناصر (ثلاث استفتاءات) وأنور السادات (استفتاءان) ومحمد حسني مبارك (أربعة استفتاءات) وجرى آخرها عام 1999م حتى عام 2005م عندما اقترح الرئيس مبارك تعديل المادة (76) من الدستور ليصبح انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً من بين متنافسين على المنصب من جانب المواطنين.

أصبح اختيار رئيس الجمهورية يتم عن طريق الاقتراع السري المباشر من قبل المواطنين، وبوجود أكثر من مرشح.¹

3.2.3 رئيس مجلس الوزراء

أما رئيس مجلس الوزراء فيتم اختياره من قبل رئيس الجمهورية، ولا توجد قيود قانونية على ممارسة الرئيس لهذا الحق، ولا يعتبر رئيس مجلس الوزراء رئيساً للوزراء فعلياً، كون الوزراء يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، وبالتالي يكون رئيس الوزراء شكلياً، وهو في حكم الوكيل العام، وكذلك الوزراء بحكم الوكلاء.²

4.2.3 السلطة التشريعية

تتكون من مجلس الشعب، والذي كان يسمى مجلس الأمة في الفترة (1956-1971م)، ومجلس الشورى الذي تم إنشائه عام (1980م)، ويحق لرئيس الجمهورية تعيين عدداً لا يزيد على عشرة أعضاء في مجلس الشعب، وتعيين ثلث من أعضاء مجلس الشورى، وحق الرئيس في حل مجلس الشعب عند الضرورة، حيث يشترط في مجلس الشعب أن يكون نصفهم (50%) على الأقل من العمال والفلاحين، وكذلك مجلس الشورى أن يكون على الأقل نصف أعضائه من العمال والفلاحين.³

تشير إحدى الدراسات حول تقييم أداء مجلس الشعب، بعدم فاعلية مشاركة الفلاحين في المداخلات حول مشروعات القوانين، حيث ساهموا ب(3.3%)، وساهم العمال بنسبة(40.4%).⁴

¹ انظر: حول تفاصيل التعديل الدستوري، البيئة الخارجية والداخلية لقرار تعديل الدستور، احمد عبد الحفيظ، تعديل المادة 76 في إطار تطور خطى الإصلاح السياسي، ورضا هلال بعنوان موقف المؤسسات الرسمية من تعديل الدستور وبعض القوانين

² محمد الجوادي، كيف أصبحوا وزراء: دراسة في صناعة القرار السياسي، القاهرة، ط1، دار الخيال، فبراير 2003م، ص ص228-235

³ انظر المادة (196) من الدستور المصري الدائم (1971) وتعديلاته عام 1980م.

⁴ علي الصاوي وآخرون، تقييم أداء مجلس الشعب " التقرير السنوي الثالث"، دور الانعقاد العادي الرابع، الفصل التشريعي السابع، 1998-1999 (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، برنامج المرصد البرلماني، 1999) ص ص276-278

وهذا يطرح تساؤلاً حول وجود النصف 50% على الأقل من العمال والفلاحين، هل فعلاً لتمثيلهم حق تمثيل، وبالتالي تحقيق الدور التشريعي والرقابي على السلطة التنفيذية، أم للعمل على تغييبهم أثناء صنع القرارات من قبل الفئات الأخرى المكونة للمجلس، لاسيما الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية.

حيث أن المادة (136) من الدستور "لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بحل مجلس الشعب إلا عند الضرورة، وإذا حل المجلس في أمر، فلا يجوز حل المجلس الجديد للأمر ذاته"¹ وقد نصت المادة " (147) "إذا حدث غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون"².

نصت المادة (204) " لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى إلا عند الضرورة، ويجب أن يشتمل قرار حل المجلس على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد لا يتجاوز 60 يوماً من تاريخ صدور قرار الحل "³.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن السلطة التشريعية هي من المؤسسات الهامة في الدولة، كونها الممثلة لإرادة الشعب ومصالحه، ومن خلالها تشرع القوانين، وتبنى الثقافة السياسية، وهي أحد أهم مكونات التنمية، من خلال قدرتها على إصدار القوانين التي تتوافق مع صالح المجتمع، وقد يصبح دورها هامشياً عندما تهيمن عليها السلطة التنفيذية، من خلال قدرة الرئيس على حل مجلس الشعب، وكذلك مجلس الشورى عند الضرورة، مما يجعل مجلس الشعب ومجلس الشورى أيضاً هما الجانب الأضعف في هذه المعادلة، وكذلك قدرته -رئيس الجمهورية- على تعيين عشرة أعضاء من مجلس الشعب، وتعيين الثلث من مجلس الشورى، وكذلك قدرته في إصدار قرارات لها قوة القانون.

¹ انظر: المادة 136 من الدستور المصري لعام 1971م

² انظر: المادة 204 من الدستور المصري لعام 1971 وتعديلاته

³ انظر: المادة (204) من الدستور المصري لعام 1971م وتعديلاته.

5.2.3 السلطة القضائية

نصّت المادة (124) على أن "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون" وجاءت العديد من التعديلات التي تؤكد ذلك.¹

وبالرغم من وجود المادة (124) إلا أنه يمكن القول بأن السلطة التنفيذية، تهيمن على السلطة التشريعية الممثلة بمجلسي الشعب، والشورى، مما يؤدي إلى تحجيم دور السلطة القضائية وتنفيذ أحكامها، لاسيما أيضاً وجود البنود الدستورية الممنوحة للرئيس.

6.2.3 التعددية السياسية

حيث مرت التعددية السياسية بمصر في أربع مراحل:

1.6.2.3 التعددية السياسية الأولى (1907-1922م)

يمكن تمييز هذه المرحلة، بوجود عدة أحزاب، منها نشأت بتشجيع من الانجليز كحزب الأمة(الصفوة)، وأحزاب مؤيدة للخديوي والقصر، وأحزاب تطالب بالاستقلال كالوفد، وأحزاب الرفض السياسي والاجتماعي.²

2.6.2.3 التعددية السياسية الثانية والتي بدأت عام (1923-1952م)

حيث بدأت المرحلة الثانية بعد حصول مصر على استقلالها القانوني، وانتهت بعد استيلاء الضباط الأحرار على مقاليد السلطة، وتميزت هذه المرحلة بتعدد الأحزاب سياسياً ("الأحزاب الليبرالية": مثل حزب الوفد، والأحزاب المنشقة عنه، "أحزاب السراي": وهي الأحزاب الموالية للملك، "أحزاب وجماعات دينية": مثل الإخوان المسلمين، حزب الله، الإخاء، الإصلاح الإسلامي)، والأخذ بنظام الاقتصاد الحر اقتصادياً، حيث كانت هذه التعددية في ظل

¹ انظر: المادة (124) الدستور المصري الدائم لعام 1971م وتعديلاته

² عصام عبد الوهاب، "التجربة الحزبية المصرية من ناصر إلى السادات"، مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)، مج 5،

ع17، 2005، ص ص 149-158 ص 151

وجود الاحتلال، فقد اتسمت فترة الاحتلال باحترام الحقوق المدنية والسياسية، وحق تكوين الأحزاب، ومشاركة سياسية بدرجة مناسبة.¹

3.6.2.3 التنظيم السياسي الواحد (1952-1976م)

وسميت بالمرحلة الناصرية نسبة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، واتسمت بعدة سمات أهمها: غياب التعددية السياسية، وحل جماعة الإخوان المسلمين في عام (1955م)، وإصدار قانون بحل الأحزاب في (16 يناير 1956م)، ووجود تنظيم سياسي شرعي وحيد "هيئة التحرير (1952- 1956م)، الاتحاد القومي (1956-1961م)، الاتحاد الاشتراكي العربي (1962- 1976م).²

وعدم السماح بحق الاعتراض السياسي، واستخدام العنف مع المعارضة سواء من اليمين أو اليسار، ونماء المؤسسات التنفيذية (الجهاز البيروقراطي، الشرطة، الجيش) على حساب الهيئة التشريعية والجمعيات الأهلية، كذلك فرض الرقابة على الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين، وتغلغل أجهزة الدولة في الهيئات غير الحكومية، والسعي للسيطرة عليها من خلال قوانين متعددة.³ حيث يمكن القول أن من أهم العوامل التي مكنت النظام من فرض ذلك هي الشخصية القيادية الكاريزمية التي تمتع بها الرئيس جمال عبد الناصر.

4.6.2.3 التعددية السياسية الثالثة "المقيدة" منذ عام (1977- حتى الآن)

حيث بدأت في عهد الرئيس أنور السادات، فقد تم الانتقال من التنظيم السياسي الواحد، إلى التعددية السياسية المقيدة، بعد طرحه شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات، وأصدر وثيقة لتطوير الاتحاد الاشتراكي العربي، وإعادة النظر في شكل التنظيم، وقد وافق الرئيس في مارس 1976م على السماح بوجود ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي اليميني (الأحرار الاشتراكيين)، الوسط (مصر العربي الاشتراكي)، اليسار (التجمع الوطني التقدمي الوحدوي)، وفي (11 نوفمبر

¹ علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 23-25

² المرجع السابق، ص 24-302

³ علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005م، لجنة كتب عربية، 2006، ص 139

1976م) أعلن بتحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب مستقلة، وصدر قانون الأحزاب السياسية في يونيو 1977م.¹

ووفقاً لهذا القانون استطاعت السلطة التنفيذية من تمكين قدرتها، وحققها بالموافقة على إنشاء الأحزاب الجديدة، وتهديد الأحزاب القائمة أيضاً بالحل، ومصادرة أموالها إذا خالفت مفاهيم واسعة وفضفاضة وغير محددة بدقة، كالحفاظ على الوحدة الوطنية، والسلم الاجتماعي.²

حيث يمكن القول أن صدور قانون الأحزاب، ليس مرده إيجاد تعددية سياسية بالمعنى الحقيقي بل لإعطاء النظام مسحة ديمقراطية تجميلية لنظام ديمقراطي، وبما يجعل الأحزاب تدور في رحي النظام وفلكه، ولا تخرج عن هذا السياق، ضمن الإطار المقرر والمرسوم لها، وليس لديها القدرة على المعارضة الحقيقية؛ لأنها ستواجه الإلغاء والمصادرة لأموالها.

حيث شهدت مصر حتى عام (1995م)، وجود أربعة عشر حزباً، ولم تعكس هذه التعددية دور فاعل في الحياة السياسية؛ ويعود ذلك لعدة عوامل منها الضعف التنظيمي، والضعف في التربية السياسية للكوادر والقيادات من داخلها، وعدم التوازن بين الحزب الوطني الكبير والأحزاب الأخرى، وغياب الفروق والتمايز الواضح في برامج الأحزاب، وعجزها وعدم مقدرتها على صنع السياسات وبلورتها.³

في عام (1978م) أنشأ الرئيس أنور السادات الحزب الوطني الديمقراطي* وتولى رئاسته وجمع بين رئاسته، ورئاسة الجمهورية، وقد استلم رئاسته من بعد وفاته، الرئيس محمد حسني مبارك حيث وصلت الأحزاب المسجلة 24 حزباً حتى عام 2005م.⁴

¹ علي زهرة، الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1984، ص 50

² حسن نافعة، الإدارة السياسية لازمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في مصر، المستقبل العربي، ع112، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 80

³ أسامة الباز وآخرون، مصر في القرن 21 الآمال والتحديات، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996، ص 17

* الحزب الوطني الديمقراطي حيث يعتبر الحزب الحاكم، ويعد من الأحزاب ذات الأغلبية البرلمانية منذ نشأته، وقد فاز بمقعد الرئاسة وحصل على 88.57% من أصوات الناخبين، وتبلغ عضويته تقريباً "مليون ونصف عضو"، وتصدر جريدة أسبوعية باسم "الوطني اليوم"، في عام 2000م تم دخول ثلاثة أعضاء في هيئة مكتب الحزب من ضمنهم "جمال مبارك" نجل الرئيس محمد حسني مبارك.

⁴ احمد تهايمي عبد الحي، الأجيال السياسية في الأحزاب المصري: صراع أم تواصل، مجلة ناير الديمقراطية، السنة الخامسة، العدد 17، يناير 2005، ص ص 159-164

وتعاني الأحزاب المصرية من عدم التوازن، وكذلك من فشل في التحالفات والائتلافات بسبب اختلاف المصالح والرؤى، وظاهرة الانشقاقات والانقسامات في الحزب نفسه، وكذلك غياب الديمقراطية الداخلية، والتشابه بين الأحزاب في برامجها باستثناء الاختلاف الواضح في قليل من الأحزاب، وضعف البنية التنظيمية.

حيث يمكن القول أن للأحزاب وظائف هامة في النظام السياسي منها التجنيد السياسي، والتنشئة السياسية، والمشاركة السياسية، وتعتبر أحد الأدوات الهامة لصنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات على برنامج سياسي معين، وهي مختلفة عن جماعات الضغط والمصالح، التي تسعى إلى التأثير على صانع القرار لاتخاذ قرارات تصب في مصلحتها، ولا تسعى للوصول إلى السلطة، حيث لم تشهد مصر وجود التعددية السياسية الحقيقية التي تضمن لها الوصول إلى السلطة، فقد عاشت إما في ظل تنظيم سياسي وحيد، وإما تعددية سياسية غير فاعلة ومؤثرة وهامشية، ووجود حزب كبير حاكم مؤثر يستقطب التأييد والدعم.

7.2.3 المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني صيغة من صيغ التنظيم الفاعل للدول الحديثة، حيث يتمتع بثلاثة مقومات أساسية تميزه عن الأطر الأخرى، فهو تعبير عن فعل إرادي حر لفئة من الناس، ويسعى لتحقيق منفعة أو مصلحة اجتماعية عامة أو خاصة لهذه الفئات، وتعبّر عن هذه الفئات هيئة غير حكومية، وتتمتع بدرجة من الاستقلال، وتخضع لإطار قانوني تحدده الحكومة، حيث يوجد أكثر من 1500 منظمة أهلية في مصر.¹

والتساؤل هنا يدور حول ماهية المساحة المسموح بها ضمن القانون لتحقيق الفاعلية المطلوبة للمجتمع المدني، وكذلك القوة الحقيقية والقدرة التي يمتلكها ليتمكن من التعبير عن الإرادة الحقيقية للمجتمع، وهنا تكمن المشكلة، حيث أنه وعلى الرغم من وجود أكثر من 1500

¹ أمني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000م، ص13

منظمة أهلية، إلا أن هذه المنظمات فاقدة للقدرة الحقيقية والتأثير في صنع القرارات، والعديد منها تم استقطابها لتعبر عن إرادة النظام وليس عن إرادة الشعب، عدا أنها ليست كيان موحد متجانس بطبيعتها، حيث تتعارض بناءً على المصالح والتوجهات والرغبات والتحديات.¹

8.2.3 النخبة السياسية في مصر

تميزت النخبة السياسية في مصر بعد عام (1952م) بحدوث عملية إعادة تدوير للنخبة، وليس تغيير النخبة، مع عدم امتلاكها لأية خصائص مختلفة تميزها عن الآخرين، سواءً من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية أو الثقافية، وقد تمكنت النخبة من استلام المناصب الحساسة، ونجحت في ذلك بسبب سلبياتها السياسية، وحيادها الأيديولوجي، وتميز العهد الناصري، والعهد اللاحق له، بتعيين جماعة الدفعة الواحدة كدفعة جمال عبد الناصر، والسادات، في الكلية العسكرية والتعاون معهم سابقاً ولاحقاً.²

حيث نرى أن الرئيس السّادات تعاون مع الرئيس جمال عبد الناصر، وأن الرئيس مبارك تعاون مع السّادات، إلا أن كل رئيس منهم أحتفظ بنخبته الخاصة، فأعضاء النخبة السياسية يعينهم رئيس الجمهورية في الحكومة، أو يتم انتخابهم في البرلمان كونهم أعضاء في الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الجمهورية.

1.8.2.3 التعيينات في المناصب القيادية في عهد الرؤساء الثلاثة

في فترة وجود الرئيس جمال عبد الناصر في الحكم حتى عام (1968م) بلغ من تولى المناصب القيادية العليا (131) شخصية، منهم (44) من العسكريين بنسبة (33.6%)، وكذلك كان من تولى رئاسة الوزارات هم من الضباط العسكريين، كما كان عدد الوزراء العسكريين

1 أمانى قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مرجع سابق.

2 مایسة الجمل وآخرون، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية، مجلة العلوم الاجتماعية-الكويت، مج (22)، ع(4)، (1994م)، صص(202-210)، ص(205).

خلال الفترة التي حكم بها الرئيس جمال عبد الناصر (186) وزيراً عسكرياً بالمقابل (215) مدنياً¹

وبلغ متوسط عمر الوزارة في عهد جمال عبد الناصر أربعة عشر شهراً من بين (12) وزارة، وقد تولى الرئيس جمال عبد الناصر رئاسة الوزراء عشر مرات، أما في عهد السادات فقد كان متوسط عمر الوزارة سبعة شهور تقريباً من بين (16) وزارة، حيث تولى (131) من المدنيين مقابل (32) من العسكريين، وقد غلب على الوزارات في عهده الطابع المدني، أما في عهد الرئيس مبارك، ومن بين ثمان وزارات، استمرت اثنتان منها أقل من عام، وكانت نسبة العسكريين في حدود (10%) من الوزراء، وكانت أكثر الوزارات استمراراً، وزارة د. عاطف صدقي، واستمرت لمدة تسعة أعوام.²

أما عملية اتخاذ القرار سواءً على المستوى الداخلي، أو على الصعيد الخارجي، للرؤساء الثلاث جمال عبد الناصر حيث اتسمت "بردة الفعل"، وأنور السادات "بالحسم"، ومحمد مبارك "بالعقلانية"، وتقترب من نموذج القائد المسيطر* مع وجود اختلاف بسيط في الأسلوب والتوجهات.³

حيث أن اتخاذ القرار في عهد الرئيس محمد مبارك، استند إلى الهدوء والثأني والتأكد من دقة المعلومات والاعتماد على أجهزة الدولة لتصبح القرارات مناسبة ومتوازنة وصحيحة للتعامل مع الأحداث والمواقف للحفاظ على كرسي الرئاسة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن التعيينات في المناصب القيادية، كانت مبنية على ثقة القائد بالشخص الذي سيتولى المنصب، وليس على الكفاءة والخبرة، كشرط أساسي للتعيين في المنصب، ناهيك على أن النخبة السياسية في مصر كانت تخضع لرئيس الجمهورية، وليست

¹ أحمد عبد الله، الجيش والديمقراطية في مصر، دار سينا للنشر، القاهرة، 1990م، ص 35

² محمد الجوادي، كيف أصبحوا وزراء: دراسة في صناعة القرار السياسي، مرجع سابق، ص 223-234
^{*} مجموعة القائد المسيطر: مجموعة صغيرة من المسؤولين يسيطر عليها قائد سلطوي قادر على التفرد باتخاذ القرارات حتى دون موافقة أعضاء المجموعة، وينتج عن ذلك أن القرارات الناتجة غالباً ما تكون سريعة.

³ أحمد عبد الحى، آليات صنع السياسة الخارجية في مصر، السياسة الدولية، ع 139، ص 70

شريكة في صنع السياسات، وأنها مدينة للرئيس بمنصبها، وأن الرئيس ليس مدين للنخبة، كونه يتم تعيينه وتثبيتته في المنصب ضمن "استفتاء شعبي".

3.3 المشروع الناصري في مصر

1.3.3 تمهيد

تُعدُّ الفترة التي حكم بها الرئيس جمال عبد الناصر مليئة بالأحداث والتغيرات، وقد حظي بالتأييد كشخصية كاريزمية، حيث تم في عهده تأمين قناة السويس عام 1956م، وقد تصدت مصر للعدوان الثلاثي الذي شاركت فيه فرنسا وبريطانيا و"إسرائيل"، وفي عام (1958م) تمت الوحدة مابين مصر وسوريا، والتي انفرطت عام(1961م)، كما شاركت مصر في حرب عام 1967م، وكذلك في حرب اليمن والاستنزاف، واتبع الخطاب التنموي الاشتراكي بعد التقارب المصري السوفيتي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوظيف جميع الخريجين، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي نص على توزيع الأراضي للفلاحين، الذين كانوا قد أُضطهَدوا من الإقطاعيين في السابق، ورفع شعار التصنيع من الإبرة إلى الصاروخ، حيث تعتبر هذه المرحلة مهمة، وتقدم دروساً أهم للاستفادة منها في تطوير استراتيجيات التنمية¹.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن عبد الناصر في عام(1957م) كان قد أصدر العديد من القرارات بشأن المشروعات التجارية والبنوك البريطانية والفرنسية، والذي عمل على تمصيرها وتأميمها، وتأمين أهم مؤسستين ماليتين هما بنك مصر، والبنك الأهلي، حيث كانت أرباح الاستثمارات الأجنبية ترحل إلى الخارج دون الاستفادة منها، وعليه فقد أصبح استثمارها في مصر بعد التأميم².

وفي يوليو(1960م) قامت الدولة بعدد من التأميمات الواسعة، وذلك بإصدار عدة قوانين (117)، (118)، (119)، والتي تم من خلالها تحويل الجزء الأكبر من الاقتصاد غير الزراعي

¹ حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات، تحديات.. ودروس مستفادة، مرجع سابق، ص42

² كارنيجا وآخرون، كيف نجح عبد الناصر، دار المعارف، القاهرة، 1965م ص82. محمد جبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2014م، ص 67

إلى القطاع العام، كما أدى قانون (117) إلى تأمين البنوك الخاصة، وشركات التأمين و50 شركة ملاحية، والصناعات الثقيلة والأساسية، وأدى قانون (118) إلى إجبار 83 شركة لبيع 50% من أسهمها للقطاع العام، وأدى قانون (119) إلى مصادرة الأسهم الرئيسية و147 شركة متوسطة الحجم¹.

وقد توسعت الحكومة في الاتفاقيات الثنائية للتجارة، خصوصاً بعد عام 1956م، والتي ترتب عليها تركيز التعامل التجاري مع دول أوروبا الشرقية، بغية تشجيع الإنتاج المحلي، وحماية الصناعة الوطنية².

وفي ظل حكم الرئيس جمال عبد الناصر، دأبت مصر على بذل أقصى الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خطط خمسية، حيث تم إنشاء "المجلس القومي" الذي تولى الدراسات والبحوث الاقتصادية من أجل تحويل مصر من بلد زراعي إلى بلد لديه المقومات اللازمة لإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد، من خلال بناء قواعد صناعية جديدة، وإنشاء مشروع السد العالي، الذي رفض البنك الدولي تمويله، مما ترتب على ذلك تأمين قناة السويس، وتمصير البنوك والشركات التي يمتلكها الأجانب، وصدور قرارات التأمين في يوليو (1960م)، حيث بدأت أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (1959\1960م - 1964\1965م)³.

وانحازت إلى التخطيط الشامل، وذلك من خلال إستراتيجية شاملة، حيث قامت الدولة بوضع خطط لزيادة الدخل القومي خلال عشر سنوات، الأولى: خطة أولية على مدى خمس سنوات (1960-1965م)، تقام خلالها مصانع السلع الاستهلاكية على نطاق واسع، تتلوها خطة أخرى (1965-1970م) لمصانع سلع الاستهلاك بعد خلق طلب عليها، أي الصناعة الثقيلة، بالإضافة تحقيق اكتفاء البلاد من الكهرباء⁴.

¹ Waterbury, John, *The Wgupt of Nasser and Sadat*, The Political Economy of Two Regimes, Princeton University Press, 1983, P.73.

² إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، جامعة الزقازيق، 2002م ص79. متوفر على الرابط: <https://core.ac.uk/download/pdf/7301425.pdf>

³ حسن حسني، *التجربة المصرية في التنمية: إنجازات.. تحديات.. ودروس مستفادة*، مرجع سابق، ص45

⁴ علي الجريثلي، خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، 1952-1977م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م، ص18-19

لقد كانت الإستراتيجية المعلنة والمطبقة، هي إستراتيجية "إحلال الواردات"، حيث حاولت الدولة إعطاء دفعة قوية للقطاع العام الصناعي، باعتباره القطاع القائد لعملية التنمية وتحويل مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية، وهي خطة تعتمد على تجارب دول الاتحاد السوفييتي والصين، والهند، ودول أمريكا اللاتينية، في خلق اقتصاد مستقل، وسوق محلية تستوعب الإنتاج الصناعي، وقطاع زراعي يتم زيادة إنتاجه، واستخراج الفائض منه لخدمة أهداف الصناعة، كما تم استصلاح نصف مليون فدان على مياه السد العالي.¹

2.3.3 الخطة الخمسية الأولى (1960-1965م)

تضمنت هذه الخطة بالأساس مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات من خلال القطاع العام الذي يتولى مسؤولية التنفيذ، ويسانده بذلك القطاع الخاص، والاعتماد على القروض الميسرة من قبل الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وقد نجحت هذه الجهود في تحقيق عدة انجازات منها²

1- إنشاء قاعدة صناعية لبعض الصناعات الأساسية كالحديد الصلب والأسمدة والاسمنت والورق وتجميع السيارات والنسيج والغزل وتكرير البترول، وإقامة بعض المصانع الحربية.

2- إصلاح الأراضي الزراعية الجديدة والنهوض بالقطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية.

3- إنشاء مشروع السد العالي كمشروع قومي، بالرغم من ضخامة تكاليفه إلا أنه يحقق العديد من العوائد لمصر، حيث يعتبر من أضخم السدود في العالم ويحتل المرتبة الثامنة من ناحية توليد الكهرباء، ويعتبر من المشاريع الهامة والضرورية لتوسيع القاعدة الصناعية، وإمداد الريف المصري بالكهرباء، فهو مصدر مهم للطاقة على مستوى مصر بأكملها.

¹ سلطان أبو علي، ثلث قرن من التنمية: التجربة المصرية، المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب: المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية - الكويت، مج2، رقم المؤتمر 10، 1988م، ص ص (241-260) ص 243

² سمير التتير، تجربة عبد الناصر الاقتصادية، الفكر العربي (معهد الإنماء العربي)-لبنان، مج1، ع(10)، 1979م، ص (241-245) ص 243

وبناءً على ذلك، يمكن القول لقد حققت تلك الجهود كثيراً من الانجازات في مجال الارتقاء بمستوى المعيشة وزيادة فرص التعليم، وتحسين المستوى الصحي، ونشر مظلة التأمينات الاجتماعية، وبناء قواعد إنتاجية، وإنشاء بنية تحتية ساهمت إلى حد كبير في علاج بعض مشاكل التخلف الاقتصادي، حيث تم في عهده إتباع سياسة "إحلال الواردات"، أي الاستغناء عن الواردات من الخارج وتصنيعها في الداخل، وهذا أدّى إلى زيادة الاعتماد على الصناعات الاستهلاكية، التي تلبي حاجة المجتمع المصري، مع تطور كبير في الصناعات الوسيطة.

وبعد حرب عام (1967م)، لم تستكمل الخطة الثانية، واتجهت مسيرة التنمية إلى استكمال تشغيل المشروعات التي كانت قيد التنفيذ، وكذلك إعادة بناء القوات المسلحة.¹

وبلاحظ هنا، بأن الرئيس جمال عبد الناصر نجح في تحقيق التنمية الاقتصادية، لكنه اخفق في تحقيق التنمية السياسية المتمثلة بالحقوق والحريات والتعددية السياسية، وبالرغم من أن التنمية في عهده لم تصل إلى مرحلة التنمية المتوازنة الشاملة، إلا أنها تعتبر حجر الأساس من الناحية الاقتصادية.

4.3 سياسة الانفتاح زمن السادات

1.4.3 تمهيد

لقد تأثر الرئيس محمد أنور السادات بعدة شخصيات وطنية وأجنبية مثل "سعد زغلول"، و"مصطفى النحاس" و"حسن البنا"، و"هتلر"، وقد انضم إلى العديد من التنظيمات السرية قبل انضمامه إلى مجموعة الضباط الأحرار، وقد أُعتقل مرتين، واشترك في المظاهرات ضد الانجليز، وقد ساهم كل ذلك في تشكيل شخصية وفكر الرئيس السادات.²

¹ حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات..تحديات..ودروس مستفادة، مرجع سابق، ص43

² محمد أبو عامود، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي، 1988م، ص116

بعد وصول الرئيس السادات إلى الحكم عام (1970م)، بعد أن كان نائب للرئيس جمال عبد الناصر، كانت مهمته شاقّة، كون الأخير تمتع بشخصية كاريزمية حظيت بتأييد الجماهير، وكان لا بُدَّ من القيام بسلوك يستطيع من خلاله كسب الثقة، والحصول على الشرعية، حيث قام بعدة خطوات منها:

الإطاحة بمراكز القوى، والتخلص من كبار الوزراء الذين ورثوا النظام الاشتراكي وأودعهم في السجن، فيما عُرف " بثورة التصحيح"، وفي عام (1972م) قام السادات بطرد خبراء الاتحاد السوفيتي من مصر، وإلغاء اتفاقية الصداقة بينهم فيما بعد، ومشاركته في حرب (1973م) "حرب أكتوبر" لتسانده في إكساب الشرعية، وفي عام (1974م) اتجه نحو سياسة الانفتاح لتحقيق التنمية، وأعاد فتح قناة السويس عام (1976م) بعد مرور ثمان سنوات على إغلاقها، وفي عام (1977م) زار السادات الكنيسة الإسرائيلية بالقدس، وفي العام (1979م) وقّع على اتفاقية السلام مع "إسرائيل" والتي عرفت باتفاقية كامب ديفيد*، وفي العام (1981م) شن حملة اعتقالات واسعة ضد المعارضين لحكمه من مختلف القوى والطوائف الدينية والمتقنين، وفي (6) أكتوبر عام (1981م) تم اغتياله، واتهم بها "خالد الإسلامبولي" التابع لمنظمة الجهاد الإسلامي المعارضة بشدّة لاتفاقية كامب ديفيد.¹

2.4.3 شخصية السادات

على الرغم من وجود العديد من المستشارين للرئيس السادات، إلا أنه كان يتخذ القرارات دون الرجوع إليهم، واتسم سلوكه بعنصر المفاجأة والصدمة، والذي دفع ثمنها في آخر المطاف، وتم اغتياله، حيث يعتبر نفسه أب للعائلة المصرية، والذي كان يرددها في العديد من

* اتفاقية كامب ديفيد: هي معاهدة سلام وقعت بين مصر وإسرائيل عام 1979م وتضمنت كذلك مبادئ وأسس لحل الصراع العربي-الإسرائيلي وأنهت الصراع بين الدولتين، وقد أدت هذه المعاهدة إلى توتر العلاقات مابين مصر والدول العربية وصلت إلى حد القطيعة.

¹ ماييسة الجمل، النخبة السياسية في مصر دراسة حالة النخبة الوزارية، رسالة دكتوراه منشورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 80-87

حواراته، وأنه دائماً يسعى إلى تحقيق ما يراه صالحاً ومناسباً لهذه العائلة من وجهة نظره وحده.¹

أكدَ الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر أثناء مقارنته بين "مناحيم بيغن" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، والسادات، أثناء محادثات كامب ديفيد، وكيفية آلية اتخاذ القرارات بين الزعيمين، على أن الأخير كان يتخذ قراراته دون الرجوع إلى مستشاريه، أما بيغن فقد كان دائماً يطلب الرجوع إلى معاونيه، ولا ينفرد بالقرار.²

وعلى سبيل المثال، فقد أصدر الرئيس السّادات قراراً مفاجئاً بإلغاء "هيئة الرقابة الإدارية" التي أنشئت عام (1958م)، وقد برّر ذلك بكونها قامت بعدة تجاوزات، على الرغم من أهمية الدور الذي كانت تقوم به من متابعة للموظفين، والبحث في أسباب القصور الوظيفي، يذكر أنه ولأهمية دورها كانت قد عادت للعمل في عهد الرئيس مبارك.³

اتسمت سياسة الانفتاح بالتركيز على استيراد السلع الاستهلاكية، والتي لاقت إقبال كبير داخل الأسواق المصرية بعد الخروج من الحرب، وعدم التركيز على استيراد السلع الإنتاجية، وعدم الاهتمام الكاف بتنمية الصادرات، وهذا أدّى إلى خللٍ وعجزٍ في الميزان التجاري،⁴ هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، فقد أدّت هذه السياسة إلى التوقف عن دعم السلع الأساسية الاستهلاكية، ممّا أدّى إلى الاحتقان وخروج الجماهير إلى الشارع بصورة عفوية، واندلاع المواجهات بين المواطنين، والشرطة، والتي سميت "بانتفاضة الخبز" وقد أطلق عليها السّادات

¹ صالح بيومي، الديمقراطية والقرار السياسي بين عبد الناصر والسادات، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2008م، ص101
² Carter, jimmy, 1982, **memoirs of apresident**, University of Arkansas, P 413.

³ علي هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010م، مرجع سابق، ص161

⁴ حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات..تحديات..ودروس مستفادة، مرجع سابق، ص42
* انتفاضة الخبز: قامت قطاعات عمالية بإضرابات وانتفاضات في عام (1975م)، (1976م) فقد كان الشعب المصري يحلم بالرخاء الاقتصادي الذي وعد به أنور السادات بعد حرب أكتوبر، وتحوله من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وتقربه من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه في يوم 17 يناير 1977 م أعلن نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية الدكتور عبد المنعم القيسوني في بيان له أمام مجلس الشعب عن مجموعة من القرارات الاقتصادية منها رفع الدعم عن مجموعة من السلع الأساسية وبذلك رفع أسعار الخبز والسكر والشاي والأرز والزيت والبنزين و25 سلعة أخرى من السلع المهمة في حياة المواطن البسيط وبدأت الانتفاضة أطلق عليها الرئيس الراحل السادات انتفاضة الحرامية.

"انتفاضة الحرامية"، إلا أن شدة المواجهات قد أجبرته في النهاية على التخلي عن قراراته الصادرة.¹

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن السادات كان قد تخطى عن النظام الاشتراكي، واتجه نحو المعسكر الرأسمالي، وأتبع سياسة الانفتاح على الصعيد الاقتصادي، والتي كانت مفتوحة على مصراعيها، لكن على الصعيد السياسي كان انفتاحاً مقيداً، بعد إفساحه المجال لوجود تعددية سياسية ديمقراطية، وإنشائه ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي، ومن ثم الموافقة على إنشاء الأحزاب عام 1977م.

5.3 الرئيس محمد حسني مبارك

بعد اغتيال السادات تسلّم نائب الرئيس محمد حسني مبارك الحكم، وقد حكم فترة طويلة دامت (30) عام (1981-2011م)، حيث أن ثورات الربيع العربي، والتي بدأت في تونس مروراً بمصر، أنهت حكمه في نهاية المطاف.

اغتيال السادات لم يخلق أزمة في الشارع المصري، بل على العكس من ذلك، فقد أدى ذلك إلى إنهاء حالة الاحتقان والتأزم، والتي شهدتها أيامه الأخيرة، وقد استفاد الرئيس حسني مبارك بعد وصوله إلى الحكم من حقبة السادات، حيث أنه لم يعلن انقطاعه عن مرحلة السادات، ولم يرغب في اتخاذ قرارات مفاجئة، يكون فيها عنصر من المخاطرة، حيث كان يحرص دائماً على تحقيق التوازن والاستقرار.²

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنه وبعد تولي الرئيس حسني مبارك للحكم، كان قد سعى جاهدًا لإعادة التوازن في العلاقات العربية، وإنهاء القطيعة العربية المصرية بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل"، والحرص على تحقيق الاستقرار السياسي، والحدّ من الاستقطاب السياسي، كما شهد عصره نمو مؤسسات المجتمع المدني.³

¹ محمد الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2014، ص 69

² علي هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010م، مرجع سابق، ص 488

³ حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات..تحديات..ودروس مستفادة، مرجع سابق، ص 48

حيث أن سياسته كانت مبنية على الإصلاح المالي والاقتصادي للتغلب على عجز الموازنة التي أرهقتها الديون، وذلك في نهاية الثمانينات، فقد ارتكزت على محورين منها: تقليص الدور الحكومي في الاستثمار والإنتاج، وتخفيض الدعم الحكومي، والتوجه نحو الخصخصة، ودفع القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الأكبر في النشاطات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية.¹

إلا أن هذه السياسة أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتفاشي الفساد في مختلف المجالات، واختلال المنظومة التعليمية والصحية، وبيع العديد من الشركات والبنوك العامة، وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور مشاعر الانتماء للوطن، والهجرة للخارج، وزيادة معدلات الجريمة والإرهاب مع ظهور نوازع دينية هادمة.²

لقد شهد حكم مبارك العديد من الأزمات والاضطرابات داخل المجتمع المصري من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إذ زادت معدلات التضخم، وتضاعفت الأسعار، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية، نتيجة للسياسات الاقتصادية، حيث أصبح يتحكم (2%) من الرأسماليين المصريين في (40%) من الدخل القومي، وزيادة انتشار الفجوة الطبقية في المجتمع المصري، حيث يوجد (11) مليون مواطن يعيشون في (961) منطقه عشوائية.³

وقد تزايدت الاضطرابات العمالية، وانتشار التعذيب في مراكز الشرطة، وارتفاع عدد المعتقلين السياسيين، وزيادة نسبة الفقر والبطالة في مصر، حيث بلغت نسبة الفقر لعام (2010م) أكثر من (40%)، والذين يعيشون على أقل من (2) دولار في اليوم الواحد.⁴

وبناءً على التقرير الصادر من البنك الدولي عام (2007-2008م)، فقد وصلت مرحلة الأمية (39.4%)، علماً أن الأمية في الدول الحديثة تقاس حالياً، بمن ليس لديه القدرة على

¹ حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات..تحديات..ودروس مستفادة، مرجع سابق، ص49

² المرجع السابق، ص50

³ إيهاب كمال، صناعة الطغاة.. ثورية البدايات والنهايات المؤلمة، الطبعة الرابعة، دار الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012م ص 100

⁴ أحمد خليل، ثورة يناير: كيف يمكن أم تصبح مصر دولة عظمى، مطبعة القرطاسية، القاهرة، 2012م، ص(23)

معرفة اللغات الأجنبية، عدا لغته الأم، وكذلك إتقانه وتعامله مع التقنيات الالكترونية والحواسيب¹.

ومن الجوانب التي سببت حالة من الاحتقان والتحامل هو قيام مصر عام (2004م) بالتوقيع على أربعة عقود لتصدير الغاز الطبيعي المصري "لإسرائيل"، حيث تستمر هذه العقود حتى عام (2030م) والتي تنص على شراء "إسرائيل" الغاز المصري مقابل 3 دولارات للمتر المكعب، في حين يبلغ سعره في الأسواق العالمية 12 دولاراً، وهذا ما يعارضه خبراء البترول، كون الكمية في مصر محدودة، ولا يمكن تصدير هذه الكمية إلا في حالة وجود فائض، حيث تغطي الكمية المصدرة من مصر إلى "إسرائيل" (37%) من إنتاج الكهرباء لديها².

وقد أدى غياب مبدأ نزاهة انتخابات مجلس الشعب لعام (2010م) من خلال تزويرها، حيث حصل الحزب الحاكم على (419) مقعداً من أصل (444) مقعد، وهذا ما أكدته الدكتوراة أمال عثمان رئيسة اللجنة التشريعية³.

وبناءً على التقرير الصادر من منظمة الشفافية الدولية عام (2010م) تحتل مصر المرتبة (98) في الفساد من أصل (178) دولة⁴.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى قانون الطوارئ، والذي بدأ العمل به عام (1967م)، وبقيت السلطات المصرية تستخدمه حتى عام (1980م)، والذي أوقفه السادات في نفس العام، وقد تم تفعيله والعمل به بعد اغتيال السادات عام (1981م)، واستمر العمل به في عهد الرئيس حسني مبارك وتجديده كل ثلاث سنوات، وقد سيطر قانون الطوارئ على السياسة الداخلية لمصر بحجة

¹ محمود بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة، (2012م)، ص (21).

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصرية: تقدير موقف، تداعيات ودلالات، 2012م. متوفر على الرابط: <https://www.dohainstitute.org>

³ عثمان الدلنجاوي، عام الثورة 2011، دار الجمهورية للصحافة والنشر، القاهرة، 2012، ص 22

⁴ محمد ثابت، الحكام العرب: كيف سقطت العروش من المحيط إلى الخليج، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 80

مكافحة الإرهاب، مما ترتب عليه المزيد من قمع المواطنين والمعارضة، واعتقال السياسيين والناشطين دون محاكمة وانتهاك الحقوق والحريات وتعاضم السيطرة البوليسية¹.

حاول مبارك توريث ابنه جمال مبارك حين أدخله الحزب الحاكم بمصر، وقيامه بتعديل المادة رقم (76)، والتي أتاحت إلى إجراء انتخابات على منصب الرئاسة، والتي كانت بالسابق ولأكثر من نصف قرن تتم عن طريق الاستفتاء الشعبي، وذلك من أجل إفساح المجال لأبنه جمال وتنصيبه بالحكم، مما ترتب على ذلك صراع صامت ما بين الجيش والحزب الحاكم، لرفضه ملف التوريث، ويعتبر ذلك من العوامل الغير مباشرة لثورة (25 يناير 2011)².

6.3 تحليل واقع الديون المصرية وأثرها على الموازنة العامة للدولة المصرية

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات السياسة المالية لها، وكذلك هي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية³، حيث أن زيادة الديون الخارجية والداخلية تضغط على الموازنة وترهقها، مما يؤدي إلى تقليص النفقات والتوجه إلى سياسة النقشف وزيادة الإيرادات لتحقيق توازن الموازنة، وهذا يختلف من دولة لأخرى.

ذكرنا في السابق أن بريطانيا كانت قد اقترضت من مصر حوالي (340) مليون جنيه، في وقت لم تكن مصر فيه مدينة لأي جهة دولية، وظلت مصر وحتى عام 1958م غير مقترضة، ولم يترتب عليها التزامات. اقترضت مصر في عام (1959م) قرضين من الاتحاد السوفيتي بقيمة (110) مليون دولار، وقرض من ألمانيا بقيمة (124) مليون دولار، وذلك لتمويل مشاريع "الحديد والصلب" في حلوان، وقد حقق الاقتصاد القومي المصري حينها نمواً زاد عن (6%)، وارتفع دخل الفرد (3%) سنوياً⁴.

¹ حلمي القاعود، تدبير المنزل ما بعد الثورة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص60

² محمد الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، مرجع سابق، ص91

³ علي عشموي، "عجز الموازنة العامة: الحالة المصرية: الأسباب-العلاج"، مجلة مصر المعاصرة-مصر، مج89،

ع(451،452)، 1998م، ص(79-122) ص115

⁴ جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، مرجع سابق، ص 49-50

لقد اقترضت مصر من الولايات المتحدة خلال الفترة (1959-1965م)، (200 مليون جنيه مصري، حيث أن مجمل الديون التي تكبدتها مصر خلال فترة الرئيس جمال عبد الناصر قُدِّرَت بحوالي (1300) مليون دولار، ناهيك عن الأموال التي تم دفعها من أجل التأمين، والتعويضات المستحقة للسودان بعد غرق أراضيهِ الذي تسببه بناء السد العالي، والتي بلغت (5،67) مليون جنيه إسترليني مستحقة، وكذلك ما قدمته مصر إلى بعض الدول منها "مالي، والجزائر" من مساعدات، وغلق قناة السويس بعد حرب (1967م)، والتي كانت تجني منها حينها (164) مليون دولار سنوياً، وقد تم تعويض ذلك كمساعدات تقدم إلى مصر من الدول العربية.¹

وتحقيقاً للمبادئ الاشتراكية، فقد التزمت الحكومة المصرية بتعيين جميع الخريجين في الوظائف العامة، مما أدى إلى تحميل الجهاز الإداري أعداد كبيرة من الموظفين تفوق احتياجاته، مما ترتب على ذلك العديد من النتائج السلبية كالبطالة المقنعة، وزيادة التعقيدات الإدارية، وقد تم التراجع عن تعيين الخريجين ابتداءً من عام (1984م)، وأصبح التعيين حسب الحاجة، وتم الأخذ بنظام التعاقدات المؤقتة، وقد وصل عدد الموظفين إلى 6 ملايين موظف مما ترتب على ذلك تكلفة باهظة على موازنة الدولة.²

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول أن الديون التي ترتبت على مصر خلال فترة جمال عبد الناصر كانت قروض إنتاجية، وليست استهلاكية؛ لأنَّ العائد الذي تحقق من القروض كان يفوق التكاليف، مع الأخذ بالاعتبار ما تم إنفاقه من الموازنة من أجل التأمين.

بعد تولي السادات الحكم في مصر تضاعفت الديون بشكلٍ مذهل، وقد وصلت إلى (30) مليار دولار حتى نهاية فترته، حيث أنه اتّبع سياسة الانفتاح، والتي كانت كارثية على الموازنة والشعب المصري، حيث نمت الصادرات بنحو (240%) لكن الواردات ازدادت ووصلت إلى (350%)، وهذا أدّى إلى عجز في الميزان التجاري، وكذلك فروق الأسعار، حيث أن مصر

¹ جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، مرجع سابق، ص (49-51)

² علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وفاق المستقبل 1981-2010، مرجع سابق، ص 158

كانت تستورد القمح، وتصدر القطن، حيث تضاعف سعر القمح أربع مرات، بينما ارتفع سعره مرتين، عدا الفائدة التي تجاوزت (15%) على قروض قصيرة الأجل.¹

لا يمكن اعتبار حرب أكتوبر سبباً في زيادة المديونية كونها تم تمويلها من قبل الهبات والمنح العربية، وبعد توقيع اتفاقية السلام مع "إسرائيل" تخلت الدول العربية عن تقديم الدعم إلى مصر وحصلت قطيعة بينهما، إلا أنه ومع ذلك، فقد زاد الانتعاش الاقتصادي في مصر بعد اعتمادها على الاقتصاد الريعي بشكل كبير والمتمثل في مردودات قناة السويس بعد فتحها، وإيرادات السياحة، وتحويلات المصريين من الخارج، وقد زاد الإنفاق العسكري بنسبة تتجاوز (20%) حتى وصل إلى (32%) سنوياً بعد اتفاقية السلام.²

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أنه وبعد سياسة الانفتاح الساداتية، توجهت مصر إلى الاقتراض الخارجي، حيث كانت تكلفة القروض باهظة وأعلى من عوائدها، وقد اعتمدت على تنمية الاقتصاد الريعي بشكل كبير، والذي لا يؤدي إلى زيادة في رأس المال الحقيقي على المدى البعيد، مع إهمال توسيع قاعدة التصنيع الإنتاجي، وعدم تبني أجناس تصديرية فعالة، ما أدى إلى تراكم الديون على مصر، وبعد الانتعاش لم تسدد مصر ديونها، بل اتجهت إلى زيادة نسبة الإنفاق العسكري واللجوء إلى المزيد من الاقتراض.

بعد تسلم مبارك الحكم، بدلاً من سداد الديون، تم اللجوء إلى المزيد من الاقتراض، ووضعت خطة سميت "الاعتماد على الذات"، حيث لم تتبنى تخفيض الدين، بل اللجوء إلى الاقتراض وزيادة المديونية بنسبة (13) مليار جنية فقط، بحجة تمويل مشاريع استثمارية، وتحقيق معدل نمو (8،1%) سنوياً.³

لقد كان لانخفاض أسعار البترول مع مطلع العام (1982م)، إضافة للركود في التحويلات الخارجية للعاملين المصريين، والذين تم استبدالهم بالعمالة الأسبوية الرخيصة، إضافة للركود في

¹ جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، مرجع سابق، ص 69

² المرجع السابق، ص 83

³ وزارة التخطيط: الإطار العام التفصيلي للخطة الخمسية (82/83-86/1987م)، الجزء الأول، ص 163-165

السياحة وعمل قناة السويس، لقد أدّى ذلك إلى مزيدٍ من الاستدانة، والتي وصلت بعد انتهاء الخطة إلى (15 مليار دولار) خلال أربع سنوات، وفي عام (1990م)، وصلت مجمل الديون المصرية إلى (47,6 مليار دولار)، وهي من أعلى ديون الدول في العالم، إذا قورنت بالنواتج المحلي الإجمالي.¹

بعد أزمة الخليج، وتدخل الجيش المصري، تدفقت المساعدات المالية، حيث تم إلغاء (12.9) مليار دولار على مصر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ما قدمته دول الخليج من مساعدات، ووقعت الحكومة المصرية اتفاق مع الدول المكونة لنادي باريس، وتم إعفاء مصر (50%) من ديونها على مرحلتين (1992-1994م) ويتوقف ذلك على تنفيذ مصر لتوصيات البنك والصندوق الدوليين، والتي سميت "ببرنامج الإصلاح الاقتصادي"، وفي منتصف عام (1994م)، انخفضت ديون مصر إلى (24) مليار دولار، لكنها ارتفعت بعد عشر سنوات ووصلت إلى (29.4) مليار دولار، بعد تطبيقها لتوجيهات الصندوق الدولي، والتي منها اتّباع الخصخصة، وتخفيض الدعم على السلع الأساسية، وعدم الاهتمام بالتنمية الزراعية، والاعتماد على الاقتصاد الريعي المتمثل (بتحويلات المصريين، إيرادات السياحة، صادرات الغاز، مردود قناة السويس)، والتي دفع ثمنها المواطن المصري من فقر وبطالة وتردي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الفساد والمحسوبية.²

حيث بلغت الديون الداخلية على مصر في عام (2011م) ما يزيد عن تريليون جنيه، أما الديون الخارجية فقد وصلت إلى ما يقارب (210) مليار جنيه.3 لتمويل مشاريع المرافق العامة التي لا تولد عائداً مجزياً، والأدهى من ذلك أن عدم المقدرة على السداد ستزيد من نسبة الفائدة.

¹ علي عشاوي، عجز الموازنة العامة: الحالة المصرية: الأسباب-العلاج"، مرجع سابق، ص100

² المرجع السابق، ص100

³ سمر غانم، معوقات التنمية في دول العالم الإسلامي: دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، 2013م،

ص8 متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/09/>

1.6.3 الاستثمارات المصرية

اعتمدت مصر بشكل أساسي في تمويل المشاريع الاستثمارية واحتياجاتها على الموازنة العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتجاهلت دور أسواق المال والأسهم والبورصة، كما تجاهلت التمويل من المواطنين من خلال طرح الأسهم، وبالتالي أرهقت الموازنة وزادت من المنافسة على التمويل من خلال القروض، وعدم الوعي المطلوب لدى القيادات من خلال الاقتراض دون ضوابط¹، وعدم التناغم بين التشريعات الضريبية واستراتيجيات الاستثمار لتحقيق التكامل، وضعف التمثيل التجاري الخارجي، وضعف العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية، ومختلف الدول الإفريقية والآسيوية والإسلامية.²

حيث لم يكن في الحسبان أن تعمير بعض المناطق يحتاج إلى وضع خريطة استثمارية متكاملة لتحقيق التنمية المتوازنة، وتوطين الصناعات الحديثة بجانب المدن، للاستفادة من الخدمات والبنية التحتية، ما أدى إلى زيادة الهجرة الداخلية وزيادة نسبة التلوث.³

2.6.3 الخصخصة

من المعروف أن الخصخصة عكس التأميم، كون التأميم يسعى إلى تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة، وهو مفهوم ضيق، أما المفهوم الواسع فيشير إلى مشاركة القطاع الخاص بالعديد من الأساليب الإدارية بما فيها نقل الملكية.

لقد اتجهت مصر إلى خصخصة المرافق والقطاعات العامة، حيث لم يكن ذلك هو فكر اقتصادي داخلي وليد، بل كان نتاج الشروط التي وضعها صندوق النقد والبنك الدوليين، لإعادة

¹ علي عشاوي، عجز الموازنة العامة: الحالة المصرية: الأسباب-العلاج، مرجع سابق، ص116

² حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات..تحديات..ودروس مستفادة، مرجع سابق، ص53

³ عبير علي، الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا-المؤتمر السنوي الثاني عشر (إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية)-مصر، مج1، رقم المؤتمر 2007، ص523-527

جدولة الديون، وقد اعتُبرت سياسة الخصخصة من أساسيات الإصلاح الاقتصادي، والتي نفذتها الحكومة المصرية بعد مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي.¹

حيث تعتبر البنوك العامة في مصر من المؤسسات الإستراتيجية؛ وذلك للدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسات في خدمة الاقتصاد القومي، إلا أن هذه البنوك لم تقم بالدور المطلوب منها؛ كونها تأخذ التعليمات من القيادات السياسية، وعدم قدرتها على رفض أي ائتمان لمسؤول سياسي، أو صاحب نفوذ، دون وجود الضمانات الكافية، وفي ظل بيئة فاسدة.²

إنَّ ما حصل في مصر بعد عملية الخصخصة تمثّل في زيادة دور رجال الأعمال والقطاع الخاص والتأثير في السياسات العامة، عدا أن الأموال التي دفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام بدلاً من أن يتم استثمار هذه الأموال لبناء استثمارات جديدة، تحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً، مما أسهمت في افتقاد روح المبادرة والمغامرة لمشروعات جديدة، وقد أعتد القطاع الخاص على شراء أصول القطاع العام من أموال مقترضة، وليس من فوائض مالية لديه، مما حرم الاقتصاد المصري من النمو وتسبّب في إحداث أزمة في السيولة المالية.³

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد تم تخصيص شركات الحديد والإسمنت مما أدى إلى ظهور الاحتكار في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين، وارتفاع أسعارهما بشكل مبالغ فيه والتي دفع ثمن هذا الاحتكار المواطن المصري، ومثال ذلك قامت شركة إسمنت أسبوط بتسريح (2000) عامل من أصل (3000) عامل بعد البيع، وبنك الإسكندرية الذي قام بتسريح (50%) من العمالة والاستغناء عنهم بعد البيع.⁴

¹ علي إسماعيل، دراسة مقارنة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وماليزيا لمواجهة أزمة الفقر الناجمة عن العولمة الاقتصادية، المؤتمر السنوي الثالث عشر (إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية)-مصر، مج 1، رقم المؤتمر 2008، 13، ص (222-268) ص 237

² محيي مسعد، التجربة المصرية لخصخصة المرافق العامة في الميزان: الإيجابيات والسلبيات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية-كلية الحقوق جامعة المنوفية-مصر، مج (22)، ع (37)، (2013م)، ص ص (9-96) ص 56

³ المرجع السابق، ص 56

⁴ سيد البواب، دراسات معاصرة في السياسات الاقتصادية في مصر، ط (2)، دار البيان للطباعة والنشر، 2003م، ص 77.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن الخصخصة تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فخصخصة المرافق العامة ليست هدفاً، بل هي وسيلة من أجل تحقيق الكفاءة والتغلب على عجز الموازنة، ومعاناة الدولة، ورفع مستوى أداء الخدمات، وتحقيق الشراكة، في حين أن ما حصل في مصر كان مختلفاً، حيث أصبحت الخصخصة أحد الروافد الهامة التي تغذي البطالة في مصر.

3.6.3 التنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية أحد أهم ركائز التنمية الشاملة والمتكاملة، حيث لم يكن هنالك سياسات وضوابط للحد من الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية في مصر، الأمر الذي تسبب في انتشار العشوائيات، واختلال في المنظومة الصحية، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المصابين بمرض الكبد الوبائي (B)، (C) 9.8%، مما يشكلُ تهديداً خطيراً لصحة الإنسان، واختلال في نظم التعليم أيضاً، من خلال التوسع في التعليم الجامعي الأكاديمي على حساب التعليم المهني والتقني والحرفي الذي يتطلبه سوق العمل، وعدم الاهتمام الكافي في البحث العلمي، وتدريب المعلمين، وتطوير التكنولوجيا، وارتفاع نمو السكان دون وجود خطط تنموية، ما زاد من نسبة البطالة، وارتفاع الأسعار.¹

لقد تضاعف سكان مصر من (27) مليون عام (1960م) إلى (82.5) مليون في عام (2011م)، وتعتبر الزيادة السكانية عبئاً على الدولة في حال لم تقم الدولة بسياسات تنظيمية وتوزيعية وإنتاجية ملائمة، تستطيع من خلالها جعل هذه الزيادة قوة بشرية لا يستهان بها، ويتم استثمارها في بناء الدولة، وتعتبر محافظة القاهرة من أكبر المحافظات التي تنتشر فيها العشوائيات، حيث يوجد فيها (81) عشوائية يسكنها ثمانية ملايين، منها (68) قابلة للتحسين و(13) بحاجة إلى إزالة، حيث تؤثر هذه البيئة المتدنية على الإنتاجية العامة.²

¹ هبة هندوسه، تحليل موقف، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، مرجع سابق، ص 45

² سمر غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي: دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية،

مرجع سابق، ص 8

وبالرغم من زيادة نسبة الإنفاق على التعليم، والذي كانت نسبته (7.5%) عام (1981-1982م)، حيث ارتفع إلى (16.3%) عام (2003-2004م) إلا أنها بنيت على عدة إختلالات لها علاقة بالفقر، ومن أهمها ارتفاع نسبة التسرب من المدارس من أجل العمل، والنقص الكمي والكيفي في المدارس الابتدائية، وعدم استجابة أولياء الأمور لقوانين إلزامية التعليم.¹

وبموجب دستور (1971م)، يعتبر التعليم حق أساسي تكفله الدولة، فهو إجباري للمرحلة الأساسية (الابتدائية، والإعدادية)، ومجاني لمراحل التعليم الثانوي، وبرغم ذلك فقد بلغ عدد الأميين بناءً على إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري عام (2006م) (16,8) مليون شخص.²

ولا بُدَّ من الإشارة إلى دمج وزارة التربية والتعليم، مع وزارة التربية والتعليم العالي عام (1993م) تحت مسمى واحد، ثم الانفصال عن بعضهما عام (1997م)، وإلغاء منصب وزير الدولة للبحث العلمي، والذي تم استحداثه عام (1986م) والحاظه ضمن اختصاص وزارة التعليم العالي.³

4.6.3 التنظيم والإدارة

إنَّ غياب التنسيق المتكامل بين السياسة العامة للدولة، وبين الإدارتين التنفيذية والوسطى، والفجوة الملموسة بين رؤية القيادة ورؤية الإدارتين الوسطى والتنفيذية، وارتباطها باللوائح والروتين البيروقراطي الجامد، إضافة إلى ذلك تعيينات العسكريين المتقاعدين في الوظائف القيادية المدنية، وكذلك تعيينات الشباب الذين لديهم الخبرة المحدودة، وعدم وجود برامج لتأهيل القيادات العليا.⁴

¹ لمياء المغربي، نحو إستراتيجية لمواجهة الفقر في مصر: دراسة حالة التجربة الماليزية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط-مصر، مج17، ع2، 2009م، صص (50-95)، ص61

² هبة هندوسه، تحليل موقف، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، مرجع سابق، ص70

³ علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وأفاق المستقبل 1981-2010م، مرجع سابق، ص151

⁴ هبة هندوسه، تحليل موقف، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، صص 12-35

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول، وبالرغم من وجود الرئيس حسني مبارك (30) عام على سدة الحكم، حيث انه لم يشارك بحرب استنزفت مصر، ورغم سداد الكثير من الدين عنه، إلا انه لم يستطع تحقيق التنمية المطلوبة للشعب المصري، حيث زاد في عصره الفساد والاستبداد والديون التي تكبدتها خزينة الدولة، وكذلك المشاريع البذخية، والزواج العرفي بين السلطة ورأس المال، وحاول توريث ابنه جمال، ولم يدر العملية التنموية بالشكل الصحيح، حيث كان قادراً فقط على تسيير عجلة الحياة بسلبياتها وإيجابياتها، دون القدرة على شق الطريق والخروج من عنق الزجاجة.

الفصلُ الرَّابِعُ

جذور التجربة التَّناميَّة المَالِيَّة:
دور القيادات المَالِيَّة في تحقيقها

الفصل الرابع

جذور التجربة التنموية الماليزية ودور القيادات الماليزية في تحقيقها

1.4 تمهيد

لم تكن ماليزيا عبر التاريخ كما هي اليوم، فقد عُرفت باسم "ماليزيا"، بعد انضمام صباح وسرواك (ذات الأغلبية المسلمة)، وسنغافورة (ذات الأغلبية الصينية) عام (1963م) لها، وبعد خروج سنغافورة من الاتحاد عام 1965م بقيت محتفظة ماليزيا باسمها، تقع ماليزيا جنوب شرق آسيا، وهي عبارة عن جزيرتين منفصلتين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، يضم القسم الغربي "شبه جزيرة الملايو" وتضم إحدى عشرة ولاية، تسعة منها يحكمها سلاطين وارثين مالايين مسلمين، بالإضافة إلى صباح وسرواك واللذان تقعان شمال جزيرة بورنيو في القسم الشرقي.¹

كانت ماليزيا في السابق عبارة عن أرخبيل يضم عدد من الجزر والمناطق والمقاطعات والممالك، حيث اتسم النظام السياسي فيها قبل الاستعمار البريطاني بنظام إمبراطوري، وتحديداً في شبه الجزيرة المالايوية-القسم الغربي لماليزيا حالياً- حيث كانت ولايات مستقلة بذاتها، وقد تعرضت هذه الجزر لاستعمار العديد من الدول، وفي الفترة الممتدة من القرن السابع وحتى الرابع عشر الميلادي، سيطرت على عالم الملايو دولة "سريفيجايا"^{*}، وقد تمكن البرتغاليون في عام (1511م) من السيطرة على مضيق ملقا^{*} وشبه جزيرة الملايو، وفي عام (1641م) سيطر

¹ نادية فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000م-2010م، دراسات دولية، ع 54، 2010م ص 162
^{*} دولة سريفيجايا يعود أصول حكامها إلى أصول هندية حيث أنشأ الأمير باراميسوار وهو من أمراء سريفيجايا ميناء ملقا وبعد إسلامه انتشر الإسلام في سلطنة ملقا وشبه جزيرة الملايو.
الملايو: هم اكبر المجموعات العرقية في ماليزيا وأكثرهم تجانساً وتعود أصولهم إلى منطقة يونان جنوب الصين حيث هاجروا قبل الميلاد إلى جنوب شرق آسيا وكلهم مسلمون ويتحدثون اللغة المالايوية أو الماليزية المعروفة "البهاسا ويعود إسلامهم إلى القرن الأول الهجري (القرن السابع الميلادي)" بعد مرور السفن التجارية للمسلمين من مضيق ملقا باتجاه الصين.

^{**} مضيق ملقا: ممر مائي يقع في جنوب شرق آسيا بين شبه جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة الاندونيسية، يصل بين بحر أندان في المحيط الهندي من جهة الشمال الغربي، وبين بحر الصين من جهة الجنوب الشرقي. يقدر طول مضيق ملقا بحوالي 800 كم، بينما يتراوح عرضه بين 50 و 320 كم، وتكمن أهمية المضيق الإستراتيجية في كونه الممر الأساسي لتزويد كلا من الصين واليابان بالنفط حيث يعتبران من أكبر المستهلكين في العالم لهذه المادة الحيوية، (تقدر حركة الملاحة فيه مكافئة لتلك التي تعرفها قناة السويس بمصر)

الهولنديون على المضيق، وحلوا محل الاستعمار البرتغالي، وخلال الفترة (1768-1909م) سيطر الانجليز على شبه الجزيرة المالوية-تتفق الانجليز مع سلاطين الولايات بأن تترك لهم الحرية في المسائل الدينية - وعلى شمال جزيرة بورنيو، والتي تضم صباح وسراوك، وقد سعت بريطانيا إلى استقدام الصينيين المهرة للعمل في المناجم والمصانع، والهندود لزراعة المطاط والقهوة والبهارات، لتحقيق أعلى قدر من المكاسب الاقتصادية والسياسية.¹

سيطرت اليابان على شبه الجزيرة المالوية أثناء الحرب العالمية الثانية(1942-1945م)، وقد عادت بريطانيا إلى استعمارها عام(1945م)، وعمدت في عام(1946م) إلى تشكيل اتحاد ماليزي في دولة واحدة، حيث ضمّ هذا الاتحاد شبه الجزيرة المالوية مع تجنيس جميع الأعراق الصينية والهندية، وكذلك بالنسبة لسكان البلاد الملايو البيومترا (أصحاب الأرض).²

عارض الملايو -سكان البلاد- ما طرحته بريطانيا، بسبب تخوّفهم من قضية التجنيس للأعراق التي قامت باستقدامهم من الصين والهند، حيث كانت تسعى بريطانيا إلى إضعاف شأن المالويين وتقليل نسبتهم، من خلال تشجيعهم الهجرة الصينية والهندية على حساب سكان البلاد من الملاوي، الأمر الذي أسهم في تغيير البنية السكانية لماليزيا، وقد تم اعتبارهم من قبل المالويين بأنهم دخلاء تم فرضهم من قبل بريطانيا.³

ورداً على ذلك أنشأ الملايو المنظمة الوطنية المتحدة للملايو "أمنو" في(11 أيار/مايو 1946م) بقيادة جعفر بن عون، واستطاعوا إجبار الانجليز التخلي عن مشروعاتهم، واستبدلوه بآخر أدى إلى تمتع الولايات المالوية بشخصيتها، وذلك بعد مفاوضات مريرة عام (1949م)، وتشكيل اتحاد فيدرالي يتمتع بحكم شبه ذاتي للملايو، وفي نفس العام (1949م) تشكل حزب للصينيين باسم "أم سي إيه".⁴

¹ محمد إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوّة الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2014م ص 21-28

² المرجع السابق، ص 28-29

³ إسراء الحسيني، النفوذ البريطاني وأثره في تغيير الخريطة السياسية والسكانية في ماليزيا وبناء قوتها: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جيل العلوم الإنسانية، ع8، 2015م، ص(29-47) ص37-39

⁴ نجم الغزي، النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية(عبدالرحمن تونكين نموذجاً)، مج5، ع1، 2015م،

استلم قيادة (UMNO) "أمنو" تنكو عبد الرحمن عام (1951م)، والذي تحالف مع الصينيين واستطاع معهم الفوز في رئاسة بلدية كوالالمبور، مما أغرى حزب المؤتمر الهندي "أم أي سي" الانضمام إلى التحالف، وخاض تنكو عبد الرحمن مع سلاطين الملايو، وأعضاء عن التحالف، مفاوضات مع الانجليز، تمكنوا على إثرها من الحصول على الاستقلال في (31 أغسطس/ آب 1957م)¹.

في عام (1961م) سعى تنكو لضم سراك، وصباح، وسنغافورة، وبروناي، حيث كانت تحت الاستعمار الانجليزي وأدت المفاوضات مع بريطانيا ومع ممثلي هذه البلاد إلى انضمامهم للاتحاد عدا بروناي التي رفضت الانضمام، وتشكلت ماليزيا في (16 أيلول - سبتمبر 1963م)، وفي عام (1965م) خرجت سنغافورة ذات الأغلبية الصينية من الاتحاد الماليزي.²

2.4 طبيعة النظام السياسي والقيادة السياسية في ماليزيا

1.2.4 الدستور الماليزي

تم تشكيل لجنة سميت لجنة "ريد" عام 1956م، برئاسة اللورد ريد البريطاني، وهي التي أشرفت على كتابة الدستور الماليزي من قِبل مجموعة من خبراء الدستور، حيث تم مناقشته من قِبل الأحزاب الثلاثة التي تمثل الأعراف الرئيسة الثلاثة - الملايو، الصيني، الهندي-، وتمت الموافقة عليه.³

لقد تمّ تعديل الدُستور في عام (6/ أيلول 1963م)، بعد انضمام صباح وسراوك وسنغافورة، وبعد خروج سنغافورة من الاتحاد عام 1965م تمّ تعديله، وفي عام 1974م، 1984م

¹ إسراء الحسيني، النفوذ البريطاني وأثره في تغيير الخريطة السياسية والسكانية في ماليزيا وبناء قوتها: دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص 40

² محمد ملاك، ماليزيا، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، ع1، مج1968، ص129-133 ص129

³ عطا الله الحديثي، إسراء كاظم: تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مرجع سابق،

بعد تأسيس ولاية كوالالمبور الاتحادية، لا بوان الاتحادية تم تعديله مرة أخرى، وبذلك يكون قد تمّ تعديل الدستور الماليزي أكثر من 40 مرة منذ الاستقلال.¹

يختلف النظام السياسي الماليزي عن العديد من الأنظمة، ووفقاً للدستور الماليزي فهو "نظام ملكي دستوري انتخابي فيدرالي" يقوم بالجمع بين ثلاث عشرة ولاية ماليزية، وثلاثة أقاليم اتحادية (كوالالمبور "العاصمة"، لا بوان "العاصمة المالية"، بوتراجاي "العاصمة الإدارية")، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يتولّاها رئيس الوزراء، أما الوزراء فيتم تعيينهم بناءً على انتخابات عامة، ومن يحصل على أعلى المقاعد في البرلمان.²

1.1.2.4 مجلس الحكّام (راجا راجا)

يُنتخبُ أعضاء الملك ونائبه ويعزلوهم، وهو مكوّن من تسعة سلاطين وارثين، وأربعة حُكّام غير وارثين-يتم تعيينهم من قِبَل الملك لمدة أربع سنوات.³

2.1.2.4 الملك "ملك الملوك" "اجونج"

حيث -كما ذكرنا سابقاً- يوجد تسعة سلاطين يحكمون تسع ولايات-الولايات الأخرى لا يوجد فيها سلاطين-، ويتم انتخاب الملك عبر اقتراع سري من سلاطين الملايو التسعة، ومن الحُكّام الأربعة الغير وارثين، ويستمر الملك في الحكم لمدة خمس سنوات، ويصبح ملك البلاد "اجونج"، حيث انه يملك ولا يحكم، وهو أقرب في سلطاته من الملك في بريطانيا، له سلطات رمزية، فهو القائد الأعلى للجيش، ويتصرف بناءً على نصيحة رئيس الوزراء، وكذلك بالنسبة لنائب الملك، الذي يقوم بدور الملك بعد غيابه، وقد تم تقليص صلاحياتهم عام (1993م)، برفع الحصانة عنهم، ومحاكمتهم في محاكم خاصّة، وتقليل صلاحياتهم في مجال العفو الملكي.⁴

¹ عطا الله الحديثي، إسراء كاظم: تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مرجع سابق، ص232

² بلال المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، مرجع سابق، ص 10

³ النظام السياسي في ماليزيا: 2008/10/3، على الرابط: <http://samiranasri.blogspot.com/2008/10/blog-post.html>

⁴ فادي رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2003م)، مرجع سابق، ص55

3.1.2.4 رئيس الوزراء

هو الحاكم الفعلي للبلاد، وهو رئيس الحكومة الفيدرالية، والذي يصل للحكم بناءً على انتخابات دورية تتم كل خمس سنوات، وهو الحاصل على أعلى الأصوات -أي الأغلبية- في البرلمان، وقد تعاقب على رئاسة ماليزيا ستة رؤساء وزارة منذ استقلالها وحتى عام 2011م.¹

4.1.2.4 نائب رئيس الوزراء

نائب رئيس الوزراء بمثابة منصب تقليدي، يتولى الرئاسة في حالة الشغور، أو عدم قدرة رئيس الوزراء على أداء مهامه، يذكر أن منصب نائب رئيس الوزراء لم يتم الإشارة إليه في الدستور، أو أية نصوص قانونية أخرى، لكنه موجود بشكل تقليدي، وهناك نواب للوزراء، والذين يتم تعيينهم من قبل الملك، وبمشورة رئيس الوزراء، وهم من أعضاء الكتل البرلمانية.²

ويعتبر "تنكو عبد الرحمن" أول رئيس للوزراء "بطل الاستقلال" (1957م-1970م)، وقد تولى بعده "تون عبد الرزاق بن حسين" -بعد أحداث عام 1969م- (1970-1976م)، ثم "حسين بن عون" وهو نجل أول رئيس لحزب أمنو (1976-1981م)، ومن ثم جاء "مهاتير محمد" (1981-2003م)، حيث حكم البلاد لمدة 22 عام، ومن ثم جاء "عبد الله بدوي" (2003-2009م)، وتلاه "نجيب تون رزاق" (2009) ³.

5.1.2.4 السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية في ماليزيا من مجلسين، هما مجلس "النواب الأصغر"، ومجلس "الشيوخ" ولكل مجلس مميزاته وامتيازاته، لاسيما أن كل ولاية أيضاً تمتلك مجلس تشريعي خاص بها، ومجلس تنفيذي يتكون من ملك ورئيس للوزراء للولاية "الوزير الأول"، وكذلك يتم

¹ عطا الله الحديثي، إسرائ كاظم: تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مرجع سابق، ص233

² المرجع السابق، ص233

³ هدير نبيل محمد مبروك، القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009-2016"، المركز الديمقراطي العربي، 2016/7/19، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=34241>

تعيين حكام للولايات الأربع، التي لا يوجد لها ملوك، وهي ملقا، بينانج، صباح، سراوك، وذلك من قبل الملك، لمدة أربعة أعوام.

1.5.1.2.4 مجلس النواب الأصغر (Diwan Rakiyat)

يُمثلُّ هذا المجلس جميع ولايات ماليزيا من خلال حصة كل ولاية، حيث أن العدد الإجمالي للمجلس (222) عضواً، وتتم الانتخابات من قبل السكان في الولايات ليتم تمثيلهم في المجلس، وحسب النسبة العددية لكل ولاية، (الملك يعين لجنة انتخابات، وتقوم اللجنة بتحديد الدوائر الانتخابية)، حيث تجري الانتخابات كل خمس سنوات، ويتم انتخاب رئيس للمجلس ونائب له من خلال أعضاء المجلس.¹

2.5.1.2.4 مجلس الشيوخ (Diwan Negara)

تختار كل ولاية من مجالسها التشريعية المنتخبة من يمثلها في مجلس الشيوخ، ومجموع ما يتم اختيارهم (26) عضواً، ويُعين الملك (44) عضواً من مختلف القطاعات والأقليات لتمثيلهم، ويعتبر مجلس الشيوخ هيئة تشريعية أقل وأصغر من مجلس النواب، إلا أن له دور استشاري ورقابي ومدته ثلاث سنوات، ويتم انتخاب رئيس للمجلس، ونائبين له من خلال أعضاء المجلس.²

وهناك مجالس تشريعية في الولايات، وهي بمثابة ديوان راكيات، ومجالس تنفيذية لكل ولاية، وهي بمثابة رئيس الوزراء الفيدرالي للولاية، ويسمى كيتو متري "الوزير الأول" ويسانده الوزراء (كيراجان)، ويتم تعيينهم بناءً على انتخابات حيث أن من يحصلوا على أكثر المقاعد،

¹ فادي رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانيات الاستفادة الفلسطينية (1981-2003م)، مرجع سابق، ص53

² عطا الله الحديثي، إسراء كاظم: تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مرجع سابق، ص234

يتم تعيينهم كحكام للولايات الأربع، ملقا بيننانج، صباح، سراوك، (بسبب عدم وجود ملوك لها) ويسمى "يانغ دي بيرتوان نيجيري" من قبل الملك "اجونج" لمدة أربعة أعوام.¹

وعليه، نلاحظ أنَّ النظامَ السياسيَّ في ماليزيا يركّزُ على وجود نائب للملك، ونائب لرئيس الوزراء، ونائب للبرلمان الأصغر، ونائب لمجلس الشيوخ، وكذلك يتم تعيين حكام للولايات التي لا يوجد بها ملوك، مما يجعل النظام قائم على التوازن والتكامل، وعدم ترك مؤسسات الدولة للتشتت، ممّا يسهم بالتمثيل الكامل لجميع الولايات، وللمناصب القيادية أيضاً.

6.1.2.4 السُّلطة القضائية

وهي سلطة تتألف من ثلاث مؤسسات، هي المحكمة الفيدرالية، ومحكمة الاستئناف، والمحكمة العليا، حيث يُمكن توضيحها كما يلي:

أ. المحكمة العليا: هي محكمة متخصصة في مسائل تأويل نصوص الدستور وتفسيرها، وتتولى كذلك مسائل حلّ النزاعات التي تنشأ بين الولايات والحكومة الفيدرالية أو بين ولاية وولاية أخرى، وهذه المحكمة هي أعلى السلطات القضائية في ماليزيا.

ب. هنالك محكمتان تليان المحكمة العليا وتمثلها من حيث المستوى، حيث تقع الأولى في شبه جزيرة الملايو، والثانية تقع في "صباح" و"سراوك".

ج. المحكمة الدورية: وتقع في المراكز البحرية والريفية الرئيسة.

د. محاكم الجنج: وهي محاكم متخصصة في الحكم فيما يتعلق بالأمر المدني والجنائي البسيطة.²

¹ عطا الله الحديثي، إسرائ كاظم: تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مرجع سابق،

ص235

² المرجع السابق، ص234

7.1.2.4 التعددية السياسية

تتسم ماليزيا بوجود تعددية حزبية كبيرة، حيث يسمح النظام السياسي بتعدد الأحزاب، علماً أن ماليزيا كانت قد اتجهت إلى التحالف مع الأحزاب قبل الاستقلال، واستطاعت نيل الاستقلال من خلال جبهة وطنية موحدة وهي عبارة عن ائتلاف يضم ثلاثة أحزاب متعددة الأعراق الصيني "أم سي إيه"، والهندي "أم أي سي"، بحيث يرأسهما حزب (UMNO) الملاوي، والذي هو أكبر الأحزاب السياسية في البلاد.¹

إن التعددية الحزبية في ماليزيا بعيدة كل البعد عن مظاهر الشكلية والزيف، وهي تقوم على مستويين هما: مستوى الأحزاب التي تُشارك في الائتلاف الحاكم ويصل عددها إلى (14) حزباً، بعد أن كانت ثلاثة أحزاب - تم توسيع التحالف عام (1970م) بعد فوز الحزب المعارض الصيني ب (30) من المقاعد بالبرلمان، وظهرت أحداث عنف - ومستوى الأحزاب التي تقف في صف المعارضة، والتي يصل عددها إلى 29 حزباً.²

تقوم الأحزاب المعارضة بعمل تحالفات لتكون منافسة للتحالف الحاكم، في جبهة معارضة بديلة، ومثال ذلك ترأس الحزب الإسلامي PASS، مع الحزب الصيني الديمقراطي، وحزب الجبهة التقدمية الهندي، وبالرغم من فوز التحالف الحاكم منذ الاستقلال في الانتخابات، والذي يمثل الأعراق الثلاثة، إلا أن الأحزاب المعارضة متعددة الأعراق، تعمل من داخل البرلمان وخارجه.³

هنالك اتفاق تم تكريسه في الائتلاف الحاكم على حل المشاكل والخلافات، وكذلك المحاصصة، وتوزيع الصفقات والمكاسب ضمن الأبواب المغلقة، غير أنه لم يكن هناك ما يمنع من تفرغ المشاعر والمواقف المتشددة بالمؤتمرات الخاصة لكل حزب.⁴

¹ محسن صالح، قراءة في نتائج الانتخابات الماليزية، الجزيرة، 13-03-2008م، متوفر على الرابط <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/3/13>

² إيمان أحمد، الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991م-2010م)، الحوار المتمدن مواضيع وأبحاث سياسية، ع(4207)، 2013م

³ محمد إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 32-36

⁴ المرجع السابق، ص 33

هنالك اتهامات توجّه للتحالف الحاكم بأنّ النظام الانتخابي ليس عادلاً، كونه يتبع نظام الأكثرية العددية وليس النسبية، حيث يتم اختيار مرشح واحد من كل دائرة انتخابية، وهو الحاصل على أعلى الأصوات، مما لا يعكس الشعبية الحقيقية- مثال ذلك التحالف الحاكم حصل سنة (2004م) على (90%) من المقاعد، علماً أنه حصل فقط على (64%) من الأصوات-، والدعاية الانتخابية مدتها ثلاثة أسابيع فقط، حيث أصبح التحالف الحاكم يضم (14) حزب الأمر الذي يسمح له بالفوز دائماً في الانتخابات.¹

في عام (2008م) فقد التحالف الحاكم أغلبية الثلثين في البرلمان منذ استقلاله، وحصل على (140) مقعداً، أما المعارضة فحصلت على (82) مقعداً، حيث وصفت "بالتسونامي"، وتعتبر هذه المرة الأولى التي يفقد التحالف الحاكم حضوره منذ الاستقلال؛ ويعود ذلك لعدة أمور، منها فصل أنور إبراهيم* من حزب "أمنو" بعد اتهامه في قضية جنسية أفضت إلى اعتقاله، وضعف بعض قيادات الأحزاب المنضوية ضمن الائتلاف الحاكم، وتوسيع الجبهة المعارضة لتحالفاتها بانضمام أحزاب أخرى ضمن لوائها.²

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أن إجراء الانتخابات ضمن مواعيدها وبشكل متصل دون انقطاع، هذا جعل كل حزب يراجع أخطاءه، ويحسن أدائه، ليتمكن من الفوز في الفترة المقبلة، ويكسب تأييد الناخبين، الأمر الذي يعود بالنفع لصالح المجتمع، حيث أن بالإمكان فوز أحزاب المعارضة، وقدرتها على تشكيل الحكومة؛ وهذا يرجع لعدة أمور، منها ثقة الجمهور بالحزب، والقدرة على بناء التحالفات، وضعف الائتلاف الحاكم، علماً أن التحالف الحاكم يسعى لتحقيق الاستقرار من خلال نظام الأكثرية العددية البسيطة، وعدم اتباع النسبية العددية، وما يلحقه من

¹ محسن صالح، قراءة في نتائج الانتخابات الماليزية، مرجع سابق.

* أنور إبراهيم: سياسي كاريزمي، في عام 1998م كان وزيراً للمالية ونائب رئيس الوزراء، دخلت البلاد في أزمة مالية كان من المؤيدين بالاستعانة بالبنك الدولي للحد من الأزمة المالية وهذا ما عارضة رئيس الوزراء محاضر محمد الذي رفض حل الأزمة من خلال القروض، تمت إقالته من المنصب بعد اتهامه بممارسة اللواط مع مساعده وهو ما نفاه أنور، تم إحداث شرخ هائل بين أوساط الملايو وتصاعدت الشكوك حول الخلفيات الحقيقية لطرده، وترأس حزب العدالة.

² محسن صالح، أنور إبراهيم والمخاض الماليزي الصعب، مقالات الجزيرة: 11-08-2008: متوفر على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>

ابتزاز من قبل الأحزاب الصغيرة وشروطها، ما يسهم في زيادة التوتر والتعطيل والتعقيد والمراضاة.

كما يمكن القول أن التعددية الحزبية في ماليزيا كبيرة؛ بسبب سماح النظام السياسي بذلك، وكونها فيدرالية تتمتع بعدة ولايات، ومبنية أيضاً على تعددية عرقية، حيث يتم بناء تحالفات مع الأحزاب متعددة الأعراق ليسهل عليها الفوز، وبالتالي يتحقق الاستقرار، وخاصةً أنها تجمع الأعراق الثلاثة، أما الأحزاب التي لا تتجه إلى التحالف تكون فرصتها ضعيفة، لأنها ستضمنُ تصويت أبناء عرقها على الأغلب، حيث لا يمكن لحزب وحيد أن يفوزَ ويسيطر، مما يضطره للتحالف، الأمر الذي يسهم في مشاركة المكونات الثلاثة للمجتمع في الحكومة، حيث أصبح الاختلاف العرقي يقود إلى الائتلاف الحزبي، ومشاركة الأعراق في بناء ماليزيا، بدلاً من التناحر والتباعد والافتتال.

8.1.2.4 المجتمع المدني في ماليزيا

تلعبُ مؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا أدواراً فاعلةً على عدة أصعدة، فمن ناحية أولى تقوم هذه المؤسسات بتقديم خدماتها إلى المجتمع الماليزي بشكل مباشر، حيث تدعم مجالات الرعاية الاجتماعية، ومن ناحية ثانية تقوم هذه المؤسسات ببناء شراكات وآليات تعاونية مع الحكومة، من أجل المساهمة في زيادة كفاءة المرافق العامة¹.

9.1.2.4 القيادات السياسية

تهياً لماليزيا قيادات لديها رؤية ثاقبة، ومعرفة كافية في التعقيدات العرقية، وتعرف ماذا تريد، وحريصة على العمل بهدف تحقيق المصلحة العليا للدولة، وذلك عبر إدراكها الدقيق لتعقيدات المسألة العرقية في البلاد، وعبر التقدير الصحيح للإمكانات دون مبالغة أو نقصان، حيث تعاقب على ماليزيا 6 وزراء و(5) ملوك منذ الاستقلال وحتى عام 2011م، بتداولٍ سلميٍّ

¹ هدير مبروك: القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009-2016"، مرجع سابق.

للسلطة¹، وسيتم تسليط الضوء على أهم الإنجازات التنموية التي قام بها أربعة من هؤلاء القادة هم: تنكو عبد الرحمن، وتون عبد الرزاق، ومهاتير محمد، وعبد الله بدوي.

3.4 ماليزيا صراع الوحدة والاتحاد

1.3.4 تمهيد

كانت نسبة الملايو في ماليزيا عند الاستقلال (50%) من السكان المسلمين، وكان الصينيون يشكلون (37%) أغلبهم بوذيون، والهنود (12%) أغلبهم هندوس، ووجود أكثر من (14) ديانة يشكلون (1%) من السكان، وقد ارتفعت نسبة الملايو بعد انضمام صباح وسراوك عام (1963م) الى الاتحاد الماليزي، ناهيك عن ارتفاع نسبة التكاثر لدى الملايو مقارنةً مع الأعراق الأخرى المذكورة، حيث بلغ عدد سكان ماليزيا عام (2010م)، (29) مليون نسمة تقريباً، يشكل الملايو منهم (67.4%)، والصينيين (24.6%) والهنود، (7.3%)، وآخرون (0.8%).²

شكلت قضية الوحدة الوطنية في ماليزيا حجر الزاوية، بسبب وجود ثلاثة عرقيات وأكثر من (14) ديانة أخرى غير الاسلام، حيث أن مواقف النخبة تبدلت وتغيرت حسب المتغيرات وضرورة المرحلة، وحسب الموقع الذي تشغله، ونذكر هنا دور "تنكو عبد الرحمن" ودوره في تعزيز الوحدة.

2.3.4 تنكو عبد الرحمن

أثناء الاستعمار البريطاني لماليزيا كان السلاطين التسعة للولايات يحكمون بوجود الاستعمار البريطاني ولهم مكانتهم، وكانوا ضد أية تسويات تقلل من امتيازاتهم، حيث أن تعدد العرقيات لم يأت بمحض الصدفة، بل تم جلبها من خارج البلاد بهدف العمل، مما ساهم

1 أحمد مجدي محمود عبد السلام: التعدد العرقي في ماليزيا وأثره على الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، 2016/8/11، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=35492>

2 محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 19 يوليو/2012م متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html>

في تحقيق مصلحة بريطانيا الاقتصادية، وتحقيق مصلحتها سياسياً في وجودهم، وحتى بعد رحيلها، حيث أسهمت بريطانيا بزرع أعراق لم تكن بالأصل موجودة، لاسيما أن الملايو، والمهاجرون من الصينيين والهنود، كانوا منعزلين عن بعضهم جغرافياً واقتصادياً، حيث كان الملايو يعملون بالأرياف والزراعة، والصينيون في الصناعة والتجارة، وتم تمكينهم من قبل الاحتلال الانجليزي للسيطرة والهيمنة على الاقتصاد، وكانت هنالك صعوبات في الاندماج والتقارب مع سكان البلاد الملايو.¹

وبناءً على ما تقدم، يلاحظ أن بريطانيا كانت قد جلبت الصينيين والهنود على حساب السكان الأصليين، وشجعت هجرتهم للاستفادة الاقتصادية منهم وتحقيق مصالحها، ولجعل ماليزيا تدور في فلك الفتنة والافتتال، ليسهل تبعيتها للاستعمار البريطاني حتى بعد رحيله.

وفي ظل هذا الواقع ظهرت تصورات ومفاهيم لتحقيق الوحدة المنشودة في ماليزيا:²

- المفهوم الأول

رأى أغلبية السكان الملايو أن تحقيق الوحدة يكون من خلال جعل الثقافة الملاوية هي الأساس، كونها ثقافة البلاد التاريخية (Malaysia Malay) أي ماليزيا الملاوية، وهو ما يعرف بالقومية الاثنية الملاوية، والتي تعني هيمنة الملايو وثقافتهم على بقية الثقافات الأخرى، أما بخصوص القوميات الأخرى فهي بمثابة ثقافات ثانوية دخيلة.

- المفهوم الثاني

وهو المفهوم الذي تبنته الأعراق غير الملاوية -الصينيون والهنود- من أجل تحقيق الوحدة، وذلك من خلال رفض التَّصوُّر والمفهوم القومي الملاوي، وتبني مجتمع عرقي تعددي تعيش فيه الأعراق كافة في بلد واحد (Malaysia Malaysian).

¹ نجم الغزي، النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية (عبد الرحمن تونكين نموذجاً)، مرجع سابق، ص 60-61

² المرجع السابق، ص 60-61

وهنا نذكر دور تنكو بعد أن كان في البداية مؤمناً بالقومية وأن ماليزيا هي للميلايين، واستطاع بذلك كسب ثقة أبناء شعبه، وكيف تحول إلى موقف أكثر انفتاحاً فرضته عليه الواقعية السياسية، وجعلته يدرك أن البلاد لا يمكن لها أن تحقق وحدتها واستقرارها، إلا من خلال الاعتراف بالواقع، لا بالقفز عليه، وهذا الواقع يفرض التعامل مع ماليزيا التعددية، بعد تثبيت حق الميلايو أصحاب الأرض.¹

نجح تنكو بدهائه وقدرته في فك رموز المعادلة الماليزية المعقدة، واستطاع التفاوض مع الصينيين والهنود، وتمكن من خلق تفاهات وعلاقات وتحالفات وثيقة معهم، والاتفاق على صيغة توافقية تتمثل في إعطاء الملايو عدداً من المزايا، مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة للصينيين والهنود، واستطاع بناء تحالف جامع، وهو ماعرف باسم (باريسان ناشيونال)، والذي ضم المنظمة الوطنية المتحدة للملايو "UMNO" مع المؤتمر الهندي الماليزي "MIC"، وحزب جمعية الصينيين الميلايين (MCA)، وكان هذا التحالف من مختلف الأعراق.²

أما بالنسبة للملوك فقد تعهد لهم تنكو بإبقاء سلطاتهم الدينية، ومكانتهم المحفوظة، وعلى أساس هذه الفكرة ما زالت ماليزيا تنعم بالاستقرار، حيث خاض تنكو عبد الرحمن مع سلاطين الملايو وممثلين عن التحالف، مفاوضات مع الانجليز، تمكنوا خلالها من الحصول على الاستقلال.³

وبناءً على ما تقدم، يلاحظ بأن "تنكو عبد الرحمن" استطاع تحقيق الوحدة والاستقلال في بيئة معقدة من خلال فك رموز المعادلة الماليزية المعقدة وهي كالتالي:

الهدف: تحقيق الاستقلال عن الاستعمار البريطاني

المشكلة: بيئة معقدة، السلاطين غير متأثرين من الاستعمار وضد أية تسوية تقلل من امتيازاتهم + وجود عرقيات (إسلام "ملايو"، بوذية "صينيون"، هندوس "هندو") + الاستعمار.

¹ هدير مبروك: القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009-2016"، مرجع سابق.

² محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مرجع سابق.

³ نجم الغزي، النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية (عبد الرحمن تونكين نموذجاً)، مرجع سابق،

* **الحل:** معادلة الكل يكسب.

الخطوات:

- _ **الملوك:** التفاوض معهم من خلال الإبقاء على سلطاتهم.
- الملايو:** التعهد بإعطائهم عدد من المزايا.
- _ **العرقيات الأخرى:** التحالف الوثيق معهم (جبهة وطنية تضم الأحزاب الثلاثة)، مع ضمان الحفاظ على مواطنهم بعد الاستقلال.
- _ **الاستعمار:** التفاوض مع الاستعمار لنيل الاستقلال من خلال جبهة موحدة قوية تضم الملوك، والأعراق الماليزية كافة.
- _ **النتيجة:** تحقيق الهدف والحصول على الاستقلال.
- _ **الطموح:** ضم أقاليم إلى الاتحاد (صباح، سراوك، سنغافورة).
- _ **الحسم:** الموافقة على إخراج سنغافورة من الاتحاد بعد اليقين من أنها ستهدم أساس التوافق الذي كان سبباً في نيل الاستقلال.
- ***الاستنتاج:** القيادة الايجابية هي أداة فاعلة لحل النزاعات والصراعات وتحقيق الأهداف، وليست حقلاً للتطاحن والتباعد والاقتتال.

1.2.3.4 أحداث عام 1969م

بعد الاستقلال كانت أغلب موارد ماليزيا تحت سيطرة الأعراق الصينية، وقد جاء فوز الحزب الصيني المعارض واحتفاله بالشوارع، ليزيد من حالة الاحتقان والتحامل المجتمعي لدى الأكثرية من سكان الملايو؛ لشعورهم بزيادة نفوذ الأعراق الصينية السياسية والاقتصادية، بعد مقارنة أوضاعهم الاقتصادية المتردية معها، حيث كان نصيب الملايو من الاقتصاد لا يزيد عن

(2%)، ما أدى إلى اشتباكات بين الملايو والصينيين كان سببها شعور المواطن الملايو صاحب الأرض بالحرمان النسبي، وقد أدت هذه الأحداث إلى قتل (143) صيني، و(25) من الملايو، وجرح العديد من الطرفين، وقد عرف ذلك بأحداث عام (1969م)، الأمر الذي دفع برئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن إلى تقديم استقالته، ليستلم مكانه رئيس وزراء جديد وهو تون عبد الرزاق¹.

3.3.4 تون عبد الرزاق (1970-1976)

أودت الاضطرابات العرقية التي حدثت في ماليزيا عام(1969م) إلى استقالة رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن وتسلم تون عبد الرزاق مكانه رئيساً للوزراء، حيث عمل الأخير على إيقاف هذه الموجة من الاضطرابات العرقية، وذلك عبر سياسة جديدة جاء بها، وهدفت إلى تقليص ذلك التمايز القائم بين الأعراق الثلاثة، وقد أطلق على هذه السياسة اسم "السياسة الاقتصادية الجديدة" "New Economic Policy"، وتضمنت هذه السياسة عدة إجراءات هدفت جميعها إلى رفع الغبن الاجتماعي عن الملايو، وإعادة تمكينهم اقتصادياً-سيتم الحديث عن ذلك لاحقاً-، ووسع التحالف الحاكم من خلال جبهة وطنية موحدة، حيث أصبحت تضم (14) حزباً، لتكون أكثر صلابة، بعد أن كانت تضم ثلاثة أحزاب فقط.²

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن رئيس الوزراء تون عبد الرزاق استطاع من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة "New Economic Policy"، وكذلك بعد توسيع التحالف الحاكم أن يحقق الاستقرار السياسي، والحد من الأزمة بين الأعراق المختلفة في بلاده.

4.3.4 حسين بن عون (1976-1981م)

وقد استمر في السير على نهج تون عبد الرزاق، إلى أن استقال من منصبه، بسبب تردي أحواله الصحية عام 1981، ليخلفه مهاتير محمد، الذي يعد مؤسس النهضة الماليزية

¹ أحمد محمد أحمد: أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017/8/26، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=48657>

² محسن صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالج التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص19

الحديثة، حيث نذكر أن حسين بن عون هو من قام باستيعاب مهاتير محمد بعد أن تم فصله من حزب أمّنو، بعد أحداث عام 1969م، وقيام مهاتير محمد بنشر كتابه "معضلة الملاوي" الذي انتقد فيه الملاويين واتهمهم بالكسل، وكذلك انتقاده لرئيس الوزراء السابق تنكو عبد الرحمن.¹

5.3.4 مهاتير محمد (1981-2003)

هو رابع رئيس وزراء لماليزيا، ومؤسس نهضتها الحديثة، والذي لُقّبَ "بصاحب الازدهار الماليزي"، حيث أستمّر بالحكم لمدة (22) عام بناءً على انتخابات دورية، كان يتصدر المشهد ويفوز فيها بجدارة، وقد قدم استقالته بطوعه واختياره بعد أن شعر أن ماليزيا تسير ضمن الرؤية التي قدمها (20/20)، حيثُ تمكّن خلال فترة حكمه من إحداث قفزة نوعية في ماليزيا نقلتها من موقعها كدولة نامية، وجعلتها تقف جنباً إلى جنب مع دول النور الصناعية الآسيوية، بصفتها واحدة من أسرع الاقتصاديات نمواً في المنطقة الآسيوية.²

حرصَ مهاتير محمد على بناء ماليزيا من الداخل، من خلال سياسة التمييز الإيجابي لصالح الملايو، وبما لا يتعارض مع مصالح بقية الأعراق، كما أهتم بالصناعة، لترتفع بناتها من (11%) إلى (33%) في منتصف التسعينات، مع عدم إهمال القطاع الزراعي، وإيجاد مجتمع منتج للمعرفة التكنولوجية، وبالتعاون مع اليابان -سياسة النظر شرقاً- كما قدّم رؤية 20/20 لنقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة، وما ينبغي أن تكون عليه ماليزيا في عام 2020م، واتخذ شعار القضاء على الفساد، ورفع الكفاءة الانتاجية، وتحقيق الأمانة.³

ومنذ تسلّمه منصب رئاسة الوزراء قام مهاتير محمد باستحداث سياسة جديدة للتنمية، تأتي في أطر مكملة للسياسة التي بدأها تون عبد الرزاق، وقد أطلق على هذه السياسة اسم "سياسة التنمية القومية"، ففي فبراير عام (1991م) قام مهاتير محمد بالإعلان عن تصوّره حول

¹ هدير مبروك: القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009-2016"، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ فادي رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2003م)، مرجع سابق،

إستراتيجية التنمية في ماليزيا، والتي هدفت إلى الارتقاء بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020م، وقد قامت هذه الرؤية على عدة عناصر أساسية هي:

أ. تنمية الشعور بالقومية الماليزية عند جميع الأعراق عبر زيادة وعيهم بأهمية العيش المشترك فيما بينهم.

ب. العمل على ابتداع نموذج خاص في التنمية الرأسمالية لا يكفي بجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الخبرات الغربية فحسب، وإنما يعمل على استلهام التجارب الشرقية الاقتصادية الرائدة مثل التجربة اليابانية والتجربة الكورية.

ج. التركيز على الإسلام باعتباره قوة مهمة للدفع بالتنمية إلى الأمام، والعمل على ابتداع صيغة توافقية بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة، عبر دعم إنشاء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

د. العمل على تقوية دور الدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة¹ -برأيه- لا تتطلب انسحاب الدولة من الشأن العام، وإنما تأتي بمعنى قيام الدولة الرشيدة التي تملك القدرة على التخطيط للمصلحة العامة مع تحفيز القدرات والدوافع الفردية على الإنتاج والابداع².

وبناءً على ما تقدّم، يمكننا ملاحظة أن رؤية رئيس الوزراء مهاتير محمد كانت مبنية على صيغة من أجل العمل لبناء ماليزيا، من خلال الولاء للدولة وليس للعرق، والعمل من أجلها لتكون حاضنة للجميع وليس لفئة دون سواها، لبناء دولة قوية يكسب فيها الجميع، والكل يكون رابح، ولا يوجد فيها شخص خاسر وآخر رابح على حسابه، كانت لهذه السياسة الأثر الكبير في التقدم الكبير وتحقيق المعجزة الماليزية، مدعومة باستراتيجيات تنموية على الأصعدة والمجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية كافة، وقد كانت سياسة مهاتير محمد مبنية على

¹ يُذكر هنا أنّ محاضير محمد أصدر قراراً بخصخصة الكثير من المشروعات الاقتصادية الكبرى، وهو الأمر الذي دفع الملايو ليكونوا مشاركين في تملك تلك المشروعات والإشراف على إدارتها، حيث استفادوا من عائدات تلك المشروعات في تحسين وضعهم الاقتصادي وردم الفجوة الاقتصادية بينهم وبين الصينيين.

² وفاء لطفي: السياسات التنموية في ماليزيا، مرجع سابق.

سياسة تون عبد الرزّاق وليست منفصلة عنها، مع التركيز على تحسين أوضاع الملايو حتى لا يشعروا بالحرمان، وتعود الاشتباكات مرة أخرى.

6.3.4 عبد الله بدوي (2003-2009م)

في عام (2003م) تولّى عبد الله بدوي منصبه، وأصبح رئيس وزراء ماليزيا الخامس، وخلال فترة رئاسته التي امتدت ست سنوات، عمل على السير على نهج مهاتير محمد، فقد كان حريصاً على الوصول بماليزيا إلى الأهداف التي تمّت صياغتها لها في رؤية 20/20، لذلك، ولبلوغ تلك الأهداف قام عبد الله بدوي باتّباع استراتيجيات تنمية شاملة لجميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

حرصّ عبد الله بدوي على الاستثمار في الإنسان، باعتباره الأساس في كلّ تنمية، لذلك عمل على تطوير منظومات التعليم العام والعالي في ماليزيا، ومواجهة أزمة ولاية كلنتان الماليزية الحدودية مع تايلاند، فهذه الولاية فيها عدد كبير من المسلمين، ومواطني تلك الولاية طالبوا الحكومة الماليزية في عهد عبد الله بدوي بالتدخل من أجل وضع حدّ للانتهاكات والاضطهاد للمسلمين في جنوب تايلاند من قبل حكومتهم، وقد واجهت الحكومة الماليزية هذه الأزمة بالالتزام بمبدأ عدم التدخل الذي وقّعه دول رابطة الآسيان، وأقرت به بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، فالحكومة الماليزية خشيت إعادة استغلال ولاية كلنتان الحدودية مع جنوب تايلاند من قبل بعض المتطرفين في تايلاند لشنّ هجمات داخل بلادهم¹.

قدّم بدوي رؤية إسلامية معتدلة جاءت بعنوان "الإسلام الحضاري - فقد كان بدوي حريصاً على تقديم الإسلام بصورته المعتدلة، بعيداً عن أي تشدّد أو تعصّب، وكان يرى أنّ الحزب الإسلامي المنافس لحزب الأمنو ينبغي توجيهه لكسب أصوات الملايو²

عمل عبد الله بدوي على محاربة الفساد المستشري في مؤسسات وشركات القطاع العام في الدولة، كما واتبع بدوي سياسات ضاغطة على الشركات الاقتصادية الماليزية الحكومية

¹ أحمد محمد أحمد: أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، مرجع سابق.

² أحمد مجدي محمود عبد السلام: التعدد العرقي في ماليزيا وأثره على الاستقرار السياسي، مرجع سابق.

الكبرى من أجل الدفع بها نحو البحث عن شركاء أجنب، وهو الأمر الذي يدعم ويزيد من قدرتها التنافسية، واتجه بدوي -أيضاً- نحو إبرام اتفاقيات التبادل الحرّ مع عدد من الدول، والتي في مقدمتها اليابان، التي قام بالتفاوض معها من أجل إبرام اتفاق ثنائي للتبادل الحر¹.

وفي عام (2009م)، جاء نجيب عبد الرزّاق رئيساً للوزراء في ماليزيا²، وقد قام باتّباع سياسات تنموية استهدفت تنمية الاقتصاد الماليزي بشكل متكامل، والذي كان يشهد تراجعاً في معدلات النمو، وقد نجح نجيب عبد الرزّاق في رفع معدلات النمو في الاقتصاد الماليزي من نسبة 1.5% إلى نسبة 6%. كما قام نجيب عبد الرزّاق بتحويل الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد يعمل وفق النظم الإسلامية³.

نستخلص مما سبق، أنّ القيادات الماليزية التي تعاقبت على رئاسة ماليزيا منذ الاستقلال، كانت قد استطاعت أن تقوم بإدارة المجتمع بشكل سليم، وكانت لديها رؤية أساسية، وهي تحقيق الاستقرار لدولة تتمتع بتعدّد الأعراق والديانات والأحزاب، واتّباع سياسات تنموية شاملة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية كافّة، والتركيز على اتّباع سياسات إلغاء التمايز، وتحقيق المساواة بين جميع فئات المجتمع، وهو ما أدّى إلى تعميق شعور الأفراد بمصيرهم المشترك، وإلى سيادة قيم العدالة والمساواة والاحترام المتبادل في المجتمع، وهو ما ساهم أيضاً في تحوّل الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد صناعي متقدّم، الأمر الذي جعل ماليزيا حالياً في شكلها المتقدّم الموحد الراقي والمتحضّر.

4.4 الديمقراطية

وصِفَت الديمقراطية في ماليزيا بأنها شبه ديمقراطية، ومنهم من وصفها بأنها تتبع السلطوية، وقد تحدث أكثر من مرة الرئيس الرابع لماليزيا "مهاتير محمد" بأنه لا يأخذ وصفات

¹ أحمد مجدي محمود عبد السلام: التعدد العرقي في ماليزيا وأثره على الاستقرار السياسي، مرجع سابق.

² رغم السياسات التنموية التي جاء بها نجيب عبد الرزاق للنهوض بالاقتصاد الماليزي إلا أنّ هناك العديد من الاتهامات التي وجهت له من قبل جهات عديدة، ومن ضمن تلك الاتهامات اتهام وجهه إليه محاضير محمد على شكل شكوى رفعها عليه وطالبه عبرها بإعادة مئات الدولارات الموجودة في حساباته الشخصية.

³ هدير مبروك: القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009-2016"، مرجع سابق.

جاهزة تفرض عليه من القوى العالمية باتباع الديمقراطية الغربية، مضيفاً أن ماليزيا هي من تقرر ما هو ملائم لخصوصية مجتمعها، وأن الشعب يستطيع الإطاحة بالحكومة عن طريق الانتخابات ليعبر عن عدم رضاه عن أدائها، علماً أنه تم انتخاب مهاتير محمد خمس مرات متتالية بسبب الانجازات التي حققها، وكان قد قدّم استقالته في (31 تشرين الأول /أكتوبر 2003م) من منصبه بطوعه واختياره، ليخلفه من بعده نائبه عبد الله بدوي.¹

توجد في ماليزيا قوانين متعددة، منها قانون الأمن الداخلي (Internal Security Act)، والذي يُعدُّ من أهم القوانين التي تسمح للحكومة المركزية بمواجهة القلاقل، وتعطي للشرطة صلاحيات اعتقال أي شخص لمدة شهرين دون إحالته للمحاكم، وهناك قوانين تمنع أي نشاط قد يتسبب بالسخط على الحكومة والقضاء، أو إثارة الكراهية والفتنة بين أعراق المجتمع، وهناك قوانين تمنع طلبة الجامعة والاتحادات النقابية من أي نشاط سياسي مغل بالأمم المجتمعي العام، كما أن هنالك قوانين تقيّد الإعلام ضمن تحقيق السلم المجتمعي العام، ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن هذه القوانين، نادراً ما يتم استخدامها وبشكل محدود ومؤقت، وحيثما تقتضي المصلحة العامة ذلك، من وجهة نظر الحكومة الماليزية.²

5.4 الخطط والاستراتيجيات والسياسات الماليزية³

كانت الإستراتيجية المتبعة في ماليزيا منذُ العام (1957-1969م)، هي إستراتيجية "إحلال الواردات"، والتي لم تتجح في تقليل تزايد معدلات البطالة في المجتمع بالشكل المطلوب، حيث وصلت نسبة البطالة آنذاك إلى (25%)، وبعد أحداث (13مايو/1969م)، تمَّ التركيز على ضرورة الحدِّ من الفقر والمستوى الاقتصادي المتدني المرتبط بالعرق، من خلال خطط خمسية، ضمن إطار خطة طويلة الأمد، عُرفت بالسياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy) (1970-1990م).⁴

¹ محمد السيد سليم وآخرون، *الفكر السياسي لمحاضير محمد، مجلة النهضة*، مج8، ع2007، ص3، ص159-164 ص160

² محسن صالح، *النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف*، مرجع سابق.

³ محسن صالح، *النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالج التطور الاقتصادي*، مرجع سابق، ص69-78

⁴ محمد إسماعيل، *التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحة الاقتصادية*، القاهرة، ص 57

1.5.4 السياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1990م)

هدفت هذه السياسة إلى الحدّ من نسبة الفقر وصولاً إلى القضاء عليه، وإعادة تصحيح حالة عدم التوازن الاقتصادي بين أعراق المجتمع الماليزي، وقد ساعدت هذه السياسة الاقتصادية، في زيادة نصيب الملايو في الاقتصاد، من (2.4% إلى 20.3%)، في وقت ارتفع فيه نصيب الأعراق الصينية والهندية من (34.3%) إلى (46.2%) في الاقتصاد الوطني، وقد بُنيت هذه السياسة على مبدأ "تكبير الكعكة"، وليس على تقسيمها، بحيث تستفيد كل الأعراق من نتائج التنمية، مع تقليص الفجوة التي كانت قائمة في المجتمع الماليزي، بما يخدم سكان الملايو وهم الأكثر حرماناً من غيرهم.

2.5.4 سياسة التنمية الوطنية (1991-2000م)

هدفت هذه السياسة إلى إيجاد مجتمع متطور، ورفع المستوى المعيشي، وتعزيز القيم الأسبوية النبيلة، وتحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

3.5.4 سياسة الرؤية الوطنية (2001-2010م)

هدفت هذه السياسة إلى التركيز على البحث العلمي، ومزيداً من التنمية البشرية والقدرة على التعامل مع العولمة، وعدم محاربتها والهروب منها؛ كونها أصبحت أمراً واقعاً، والاستفادة من جوانبها الإيجابية، من خلال العقلانية والمسؤولية والجاهزية وحرية الإرادة.

4.5.4 سياسة النظر شرقاً (1982م)

وقد تبناها رئيس الوزراء "مهاتير محمد" في شباط /فبراير (1982م)، حيث سعت هذه السياسة إلى تعزيز ثقافة العمل وأخلاقيها، والولاء للمؤسسة، استناداً إلى السياسات المعتمدة في اليابان وكوريا.

5.5.4 رؤية (2020)

تبناها الرئيس مهاتير محمد، وهي من أشهر الرؤى الإستراتيجية التي لقيت ترحيباً محلياً وعالمياً، وأصبحت مصدر إلهام للماليزيين، حيث سعت لجعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة مع حلول عام 2020 .

6.5.4 سياسة علي - بابا

حيث يشير "علي" إلى المالاي أما "بابا" فيشير إلى الصيني، وبعد قيام الدولة بإعطاء المزايا الخاصة من عقود للعمل ورخص للميلايين بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية فقد تفاجأت الحكومة بقيام "علي" ببيع هذه الرخص والعقود من الباطن إلى المقاول الصيني "بابا"، مقابل حصول "علي" على المال السريع دون جهد وتعب، واستمرار الصيني بالاحتفاظ بالخبرة والإمكانات وتنمية مدخراته، ما أدى إلى انزعاج القيادة السياسية الماليزية، والتي اتخذت مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة، لعدم إفساد الملايو بالمال دون تعب وجهد منهم.

6.4 الأزمة الاقتصادية (1997-1998)

عصفت أزمة اقتصادية بالمجتمع الماليزي، كانت بدايتها في تايلاند، وهي ما عُرفت بالأزمة الاقتصادية الآسيوية، فأتخذت القيادة السياسية الماليزية عدة إجراءات للسيطرة على الأزمة، ورفضت التمويل من البنك الدولي وتوصياته، وتعافت من أزمتها بعد سنتين، من خلال أجندة وطنية، وسياسات نقدية ومالية حافظت بها على النقد الأجنبي من الهروب، واستجلبت المزيد منه.¹

7.4 الديون الخارجية

شرعت ماليزيا في تسديد ديونها التي اقترضتها من البنك الدولي والبنك الآسيوي في الفترة الواقعة بين 1965-1997م، والتي كانت بسبب تمويل مشاريع إنتاجية ضخمة قامت بها

¹ وفاء لطفي: السياسات التنموية في ماليزيا، على الرابط: <http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d->

الحكومات الماليزية المتعاقبة، وبعد الأزمة الآسيوية التي ضربت جنوب شرق آسيا، لم تقتصر ماليزيا مجدداً من البنك الدولي، وكسرت معادلة أن البنك الدولي هو المنقذ الوحيد لأزمات الدول المالية، حيث أدركت القيادة السياسية الماليزية أن الاستدانة من البنك الدولي ستكبلها وتجعلها منقادة لشروطه المجحفة.¹

8.4 مكافحة الفساد المالي والإداري

شرعت ماليزيا بمكافحة الفساد، وأنشأت هيئة مكافحة الفساد لمتابعة الفاسدين، فلا يوجد حصانه لأحد ممن تثبت بحقهم أية تهمة فساد مالياً أو إدارياً، لقد قامت الدولة الماليزية بتطوير الأنظمة الإدارية في العدل والقضاء، وسن تشريعات قانونية صارمة، لحماية حقوق المواطنين، وتحديد الواجبات والمسؤوليات، كما عملت الحكومات الماليزية المتعاقبة، ضمن استراتيجيات متكاملة، ومن خلال مؤسسات وهيئات رقابية فاعلة، بهدف اجتثاث جذور الفساد من المجتمع، عن طريق تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة، وتنظيم علاقة المواطنين بالمسؤولين وعلاقتهم بالدولة، على أسس قانونية ودستورية، تمتاز بالموضوعية والمصادقية والشفافية العالية، فلا أحد فوق القانون، ولا قانون يمكن أن يُجبر لصالح أحد.²

9.4 التعليم والبحث العلمي

نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعليمي متميز، ساهم بشكل فعال في عملية التحول الاقتصادي من نظام زراعي تقليدي، إلى نظام صناعي حديث ومتطور، حيث تبلغ صادرات ماليزيا من السلع المصنعة (85%) وتقوم بإنتاج (80%) من السيارات التي تسير في شوارعها، حيث تبنت الحكومات الماليزية المتعاقبة استراتيجيات تنموية مختلفة، وظفت من خلالها التعليم والبحث العلمي المتقدم، كأداة أساسية للوصول إلى مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والبرمجيات المحوسبة.³

¹ محمد إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 69

² فادي رمضان البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2003م)، مرجع سابق، ص 129-130

³ جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، عمان الأردن دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م، ص 273

أولت الحكومات الماليزية أهمية فائقة للتعليم والبحث العلمي، ودورهما في بناء التنمية والنهوض بالاقتصاد، من خلال اعتماد موازنات ضخمة لموازنة التعليم، كما انتهجت ماليزيا سياسات تعليمية لتطوير أداء وفاعلية هذا القطاع الحيوي والهام، من خلال التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي للمواطنين، بحيث أصبح التعليم في هذه المرحلة واجب يعاقب عليه القانون¹، وانخفضت نسبة الأمية إلى ما يقارب (6%) عام (2000م) واحتقلت ماليزيا بمحو الأمية لآخر مواطن عام (2011م)².

ومن المهم ذكره هنا، تركيز النظام التعليمي في ماليزيا على التطورات التقنية والمعلوماتية، فيما يُسمى بالتعليم المعرفي، حيث يتم توجيه الطلاب حسب المقدرة والرغبة في المجالات المعرفية المختلفة، مع الاهتمام الواضح بمجالات المعرفة التقنية، وأنظمة التصنيع والتكنولوجيا التطبيقية، وتوجيه ذلك بكفاءة وفاعلية، في خدمة الاقتصاد والتنمية، تحت رعاية وتوجيه أعلى المستويات القيادية في الدولة الماليزية، التي وظفت حوالي (25%) من موازنتها السنوية العامة لصالح القطاع التعليمي، حيث شكلت هذه النسبة ثلاثة أضعاف الموازنة المخصصة للجيش والدفاع!، وبذلك تتقدم ماليزيا في حجم موازنتها التعليمية مقارنةً بالنتائج القومي الإجمالي على الكثير من الدول المتقدمة في أوروبا، وكذلك على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.³

والى جانب ذلك فقد تم إنشاء العديد من المعاهد المختصة بالتدريب المهني والتقني والهندسي والميكانيكي لتأهيل الطلاب لدخول سوق العمل، حيث بلغت نسبة المدارس المرتبطة بشبكة الانترنت (90%) عام (1990م)، وتم ربط جميع المدارس والجامعات بشبكة من الألياف الالكترونية البصرية السريعة لنقل حزم المعلومات، وإنشاء أكثر من أربعمئة جامعة ومعهد وكلية، بالإضافة الى التوأمة مع الجامعات العالمية، وتوثيق ومأسسة التعاون بين مراكز الأبحاث

¹ ماجدة صالح، الثقافة السياسية لماليزيا، مرجع سابق، ص 22-23

² سعيد ابو عالي، متوفر على الرابط 30-3-2012م: <https://www.alyaum.com/articles/838962>

³ فادي رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2003م)، مرجع سابق،

والجامعات وبين الحكومة والقطاع الخاص، ما أسهم في امتلاك المصانع الماليزية القدرة على المنافسة والابتكار في الأسواق المحلية والعالمية.¹

10.4 التنمية البشرية

الإنسان هدف التنمية البشرية، وهو أداة تحقيقها في نفس الوقت، فهو الغاية والوسيلة في آنٍ واحدة، والتنمية البشرية بدورها هي أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لقد أولت القيادة الماليزية أهمية كبيرة من أجل تنمية الموارد البشرية، من خلال التعليم والتوعية والتأهيل والتدريب، ما أسهم في خلق قوة بشرية عاملة متعلمة ومدرّبة، تستطيع التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها في بناء الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ذلك، فقد اهتمت برامج التنمية البشرية الماليزية بتزويد الإنسان بالقيم والأخلاق والبادئ الديمقراطية، ومفاهيم التعايش والمشاركة والتسامح، وحب الوطن والإخلاص في العمل وإتقانه، كجزء من ثقافة المجتمع المسلم، وعليه، فقد اتجهت الدولة في هذا الإطار إلى الاهتمام بالتعليم الفني والمهني، وتطوير مهارات الأفراد الحرفية، من خلال البرامج والمناهج الخاصة بذلك، حيث بلغت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب في خطة التنمية البشرية السادسة للعام (1990م)، حوالي (5,15%) من ميزانية الدولة للتنمية الشاملة.²

يذكر أنه يحق لكل مواطن ماليزي أنهى تخرجه الجامعي ولمدة ستة شهور أن يتقدم بشكوى لمكتب وزارة العمل ضدّ المؤسسة أو الشركة التي رفضت توظيفه ويتم متابعة شكواه.³

وبناءً على تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للعام (2001م)، فيما يخص تصدير المهارات التقنية العالية الجودة، فقد جاءت ماليزيا متقدمة على كل من إيطاليا والسويد والصين، كما تمكّنت ماليزيا بفضل الكادر البشري المؤهل فكرياً

¹ راغب السرجاني، قصة الإسلام مهاتير محمد صانع النهضة الماليزية، 2010-10-21: متوفر على الرابط: <https://islamstory.com/ar/artical/22228/>

² محمد سليم: "الإسلام والتنمية في ماليزيا"، مركز الدراسات الآسيوية / جامعة القاهرة، 1999م، ص 31.

³ محمد إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 71

وتقنياً، من مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الاقتصادية عام 1997م بكفاءة عالية، فاقت دول الجوار الماليزي-اندونيسيا، تايلاند- في تفادي الآثار الناجمة¹.

11.4 القضاء على البطالة والفقر

لقد وضعت الدولة الماليزية استراتيجيات واضحة ومدرسة لمحاربة الفقر والبطالة، من خلال إجراءات عملية لتحويل البلد من مصدر للمواد الخام الأولية إلى مستهلك لها، وهذا يعني التحول من الاقتصاد الزراعي إلى التصنيع، بهدف استيعاب العاطلين عن العمل، وفي غضون سنوات معدودة، تحولت البلاد من مرحلة الزراعة البدائية وتصدير الخامات، إلى مرحلة التصنيع الحديث ومجال الخدمات، بحيث انخفضت معدلات الفقر من (49%) في العام (1970م)، إلى أقل من (5%) في عام 2004م، حيث تراجعت نسبة البطالة لتصل (2.7%) عام 2001م²، وهذا ما يشير إلى أن البلاد خالية من البطالة حسب المعايير العالمية، عندما تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في الدولة إلى ما دون (4%) تعتبر خالية من البطالة³.

لقد نفذت الحكومة الماليزية عدة برامج لمواجهة الفقر، من خلال إنشاء العديد من المساكن للفقراء، وتقديم القروض بدون فوائد لهم، ودعم الأدوية للفقراء، وعلى سبيل المثال منحت الحكومة الماليزية إعانة مالية شهرية دورية تقدر بحوالي (130-260) دولار لمن يعيل أسرة، بشرط عدم قدرته على العمل، بسبب عجزه أو كبر سنه⁴.

12.4 الخصخصة

اتجهت ماليزيا منذ عام (1983م) إلى خصخصة المشاريع والمؤسسات العامة، حيث لم تتسحب الدولة بشكل كامل من النشاط الاقتصادي، بل كانت هي المحرك الأساسي للتخطيط

¹ جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، عمان الأردن دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م، ص271

² فادي رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2003م)، مرجع سابق، ص97

³ عبد الله شندي، التجربة الماليزية في مجال علاقات العمل، باحث في الشؤون العالمية، 21-03-2018م متوفر على

الرابط: <http://alwaeialshababy.com/ar/index.php/tawar-nafsak>

⁴ إيمان أحمد، الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991م-2010م) مرجع سابق.

والمتابعة والرقابة الفاعلة على القطاع الخاص، بما يضمن سير المشروعات ضمن الأهداف القومية.¹

وقد استفادت الدولة من سياسة الخصخصة والاندماج التي اقترحها رئيس الوزراء "مهاتير محمد" (Malaysia.inc) Malaysian incorporated and privatization policy حيث كانت تحصل على (30%) من أرباح الشركات في صورة ضرائب وتراخيص يتم إنفاقها فقط على مشروعات التنمية، حيث حققت الدولة فائضاً كبيراً في الميزانية خلال الفترة بين (1993-1997م) من خلال هذه السياسة.²

13.4 الدولة الإنمائية

إنَّ ما حققته ماليزيا منذ استقلالها عام (1957م)، جديرٌ بالإعجاب، بعد أن كانت ماليزيا دولة نامية وفقيرة، وتعتمد على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، حيث تُعتبر ماليزيا اليوم في طليعة الدول المتقدمة في مجموعة دول جنوب شرق آسيا، والمعروفة بالنامور الآسيوية، فقد تحوّل اقتصادها من اقتصادٍ زراعيٍّ بدائيٍّ، إلى اقتصادٍ صناعيٍّ وخدميٍّ متقدّم، الأمر الذي رفع متوسط دخل الفرد فيها، على الرُّغم من مواجهتها العديد من التحديات، وعلى رأسها التعدد العرقي.

تبنت ماليزيا العديد من الخطط طويلة الأمد، حيث قُسمت إلى خطط خمسية يتم مراجعة كل خطة في منتصف المدة - أي بعد سنتان ونصف -، وانصياح القطاع الخاص لخطط الدولة وإشرافها وإنشائها للصناعات العنقودية "التجمعات" التي تضم مجموعة من الأنشطة المترابطة سواءً بين الصناعات المختلفة أو الصناعة الواحدة ضمن فريق العمل.³

¹ إيمان أحمد، الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991م-2010م) مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ عبير علي، الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا، ص515

إنَّ ما حققته ماليزيا يؤكد أنها لم تتبع النظرية الليبرالية الرأسمالية التي تعطي دور أقل للدولة، كذلك لم تتبع الاشتراكية والتي تعطي الدولة الدور المركزي، بل كان للدولة دور إنمائي صعوداً وهبوطاً بما يحقق المصلحة العامة.¹

¹ شـباب بيتـي المسـتقبل، مفهوم الدولة الإنمائية: متـوفر علـى الـرابط:
https://www.academia.edu/11761242/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9

الفصل الخامس

مقارنة التجربة التَّـمَوِيَّة في مصر مع
التَّـجربة التَّـمَوِيَّة الماليزيَّة – أنموذجاً من
النَّاحية السِّياسِيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة

الفصل الخامس

مقارنة التجربة التنموية في مصر مع التجربة التنموية الماليزية أنموذجاً من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

1.5 تمهيد

في هذا الفصل سيتم التطرق الى عدة مواضيع حددها الباحث وحصرها في مجالين اثنين، المجال الأول منهما والمتعلق بالقيادات السياسية في كلا البلدين، وكل ما يتعلق بنظام الحكم، مثل النظام السياسي، والايديولوجيا، والمشاركة السياسية، والتعايش السلمي، والانتخابات، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والحريات، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من مسئوليات نظام الحكم القائم، في المجال السياسي والقانوني، أما في المجال الثاني في أسباب النتائج التنموية المتناقضة بين البلدين، فسيتم التطرق إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية، والمتعلقة بالتنمية البشرية، وتعزيز مهارات الإنسان وقدراته العلمية والعملية، والمقومات البشرية والطبيعية، وكذلك قضايا الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، ومحاربة الفساد، والقضاء على البطالة والفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم القطاعات الإنتاجية وتوجيهها، وتنمية القطاع الزراعي والصناعي، وما إلى ذلك.

2.5 النظام السياسي في كلتا الدولتين

يتميز النظام السياسي المصري بأنه نظام جمهوري رئاسي، حيث يعتبر رئيس الجمهورية هو أقوى الحلقات في النظام السياسي -مما يتيح للقائد حرية التصرف-، حيث أن السلطة التنفيذية تتوغل وتسيطر على جميع السلطات، ويعتبر دورها محورياً، وبذلك فهي وحدها من يتحمل النتائج الايجابية والسلبية، هذا وقد كان تعيين منصب رئيس الجمهورية بالحكم منذ الاستقلال ولمدة نصف قرن قائمة على الاستفتاء، وقد تم تعديل المادة ذات العلاقة عام (2005م) ليصبح تعيين -رئيس الجمهورية- عن طريق "الاقتراع السري".

أما النظام السياسي الماليزي فهو يجمع بين فيدرالي دستوري - ملكي، يقوم على الجمع بين (13) ولاية ماليزية، ويقع على رأس هذه الولايات حكومة فيدرالية مركزية يتولاها رئيس

الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات العامة، التي تحدث على مستوى الدولة-تداول سلمي سلس للسلطة-، وتتميز دائرة صلاحياته بالاتساع.

وبذلك نستنتج أن القائد في النظام الماليزي يتمتع بعدة صلاحيات، لكنها ليست كاملة، بل توجد هناك صلاحيات للملك، وكذلك لمجلس الحكام "راجا راجا"، مع وجود عدة سلطات تشريعية وقضائية، وكذلك سلطات أخرى للولايات، حيث لكل ولاية رئيس وزراء، وحاكم يتم تعيينه، أو ملك، أما في مصر فإن الرئيس وبالرغم من وجود رئيس وزراء، ووزراء، إلا أنه يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، ولا توجد قيود على رئيس الجمهورية في ذلك.

النظام السياسي يحدد نمط صنع القرار وكيفيته، حيث أن انتقال الدولة إلى مؤسسات قادرة على صنع القرارات، يدفع إلى تعاظم دور القائد السياسي في اتخاذ القرارات المبنية على الايديولوجية والبيئة النفسية لصانع القرار ورؤيته الواقعية.

وبعد دراسة مستفيضة للنظامين المصري، والماليزي في-الفصل الثالث والفصل الرابع- نلاحظ بأن رئيس الجمهورية في مصر، وكذلك رئيس الوزراء في ماليزيا، يتمتعان بقدر كبير من الصلاحيات، مع فارق مذهل لصالح القيادة المصرية بالصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والسياسة الخارجية، كون النظام المصري استند وارتبط بطبيعة القيادة الحاكمة، إلا أن التناقض في تحقيق التنمية كانت لصالح القيادات الماليزية التي اعتمدت على رؤية متكاملة وتفهم عميق للتعقيدات العرقية، حيث تمكنت القيادات الماليزية من النهوض وتحقيق معجزة تنموية، من خلال الدور القيادي التنموي الواعي والمدرک لخصوصية الحالة.

3.5 القيادة السياسية

إنَّ التنمية الناجحة والمستدامة والقادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، إنما تكون بجهود واضحة وسعي حثيث من قبل القيادة السياسية ونظام الحكم القائم، فالدولة هي من يملك حق إصدار القوانين والتشريعات كافة، والتي من شأنها أن تضبط جميع متغيرات التنمية ومقوماتها، من أجل تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة.

وبالرجوع للنموذج الماليزي - قيد الدراسة - يلاحظ بأن جميع القيادات السياسية، ومنذ البدايات الأولى للاستقلال، كانت قد وضعت المصلحة القومية العليا للبلاد في قمة أولوياتها، من خلال دراسات معمقة للتحديات المحلية والإقليمية والدولية، فقد أدركت القيادات الماليزية أن الاستقلال الحقيقي والاستقرار في المجتمع، لن يرى النور، إلا بتوافق جميع مكوناته نحو الهدف الرئيس والمصلحة الوطنية العليا.

وعليه، فقد عملت جميع القيادات السياسية الماليزية، ضمن مخطط تنموي ورؤية موحدة تنفذ على عدة مراحل، وضمن برامج وأولويات مدعومة باستراتيجيات لمحاربة الفساد، وتفعيل مبدأ سيادة القانون، وتحسين الأداء الحكومي بشفافية ونزاهة، وتحت رقابة صارمة ومحاسبة فاعلة.

أما في الحالة المصرية، فيلاحظ غياب القيادات السياسية الرشيدة، التي يمكن لها أن تُدير العملية التنموية بالشكل الصحيح والهادف، فمنذ الاستقلال وحتى نهاية حكم مبارك، فقد كانت العملية التنموية مبنية على إتباع أكثر من سياسة على مستوى الدولة، ولم يتم تقييم هذه السياسات وأثارها على الشعب المصري، واختيار الأفضل بما يحقق التنمية المطلوبة، حيث تم إتباع أكثر من سياسة، الانغلاق الاقتصادي تارة زمن جمال عبد الناصر، وبالاعتماد على الاشتراكية، وسياسة الانفتاح الاقتصادي زمن السادات، معتمداً على الرؤية الغربية الرأسمالية الليبرالية، وسياسة الإصلاح الاقتصادي زمن مبارك، معتمداً على توجيهات الصندوق والبنك الدوليين، حيث لم تكن الخطط التنموية المصرية في هذه الحقب المختلفة متكاملة ومتوازنة ومتوافقة للحالة المصرية، فقد كان لكل قائد تجربته الخاصة، فلم تكتمل مسيرة التنمية المتوازنة، حيث كانت مبنية على التجربة التي يتخللها الخطأ والصواب، دون وجود إستراتيجية واضحة ومحددة.

1.3.5 القيادات المصرية

سيطرت القيادات ذات الطابع العسكري على مصر، وبالرغم من انتمائها لنفس المؤسسة العسكرية، إلا أن كل رئيس كان له طابع خاص ورؤية مغايرة لسلفه، من الناحية السياسية

والاقتصادية والتنموية، حيث أن الرئيس جمال عبد الناصر اتّبع النظام الاشتراكي، واقترب من الاتحاد السوفيتي آنذاك، لكن السادات كان مغايراً في أسلوبه، واقترب من النظام الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي ومن الولايات المتحدة الأمريكية، أما حسني مبارك، فقد اختلف عن سابقيه، وبالرغم من أنه لم ينقطع عن توجهات واستراتيجيات فترة السادات، إلا أنه سعى جاهداً للحفاظ على كرسيّ الرئاسة، حيث استمرّ في الحكم لمدة (30) عاماً.

1.1.3.5 النظرية الاشتراكية

اتّبع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر المنهج الاشتراكي، والذي يعطي دوراً أكبر للدولة، حيث سيطرت حينها الدولة على جميع المؤسسات، مع عدم السّماح بحق الاعتراض السياسي، واستخدام العنف مع المعارضة سواءً من اليمين أو اليسار، مع نموّ المؤسسات التنفيذية (الجهاز البيروقراطي، الشرطة، الجيش) على حساب الهيئة التشريعية والجمعيات الأهلية، كذلك فرض الرقابة على الصحافة وحلّ مجلس نقابة الصحفيين، وتغلغل أجهزة الدولة في الهيئات غير الحكومية، والسعي للسيطرة عليها من خلال قوانين متعددة، وغياب التعددية السياسية، وحلّ جماعة الإخوان المسلمين في عام (1955م)، وإصدار قانون بحلّ الأحزاب في (16 يناير 1956م)، ووجود تنظيم سياسي شرعي وحيد فقط.

أمّا من الناحية الاقتصادية، فقد اتّبع عبد الناصر إستراتيجية "إحلال الواردات"، حيث حاولت الدولة إعطاء دفعة قوية للقطاع العام الصناعي، باعتباره القطاع القائد لعملية التنمية، وتحويل مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية، وهي خطة تعتمد على تجارب دول الاتحاد السوفيتي والصين، والهند، ودول أمريكا اللاتينية في خلق اقتصادٍ مستقل، وسوق محلية تستوعب الإنتاج الصناعي، وقطاع زراعي يتم زيادة إنتاجه واستخراج الفائض منه لخدمة أهداف الصناعة، كما تم استصلاح نصف مليون فدان على مياه السّد العالي.¹

1- إنشاء قاعدة صناعية لبعض الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والأسمدة والاسمنت والورق، وتجميع السيارات والنسيج والغزل، وتكرير البترول، وإقامة بعض المصانع الحربية.

¹ سلطان أبو علي، ثلث قرن من التنمية: التجربة المصرية، مرجع سابق، ص 243

2- إصلاح الأراضي الزراعية الجديدة والنهوض بالقطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية.

3- إنشاء مشروع السد العالي كمشروع قومي، وبالرغم من ضخامة تكاليفه، إلا أنه حقق العديد من العوائد لمصر، حيث يعتبر من أضخم السدود في العالم، ويحتل المرتبة الثامنة من ناحية توليد الكهرباء، ويعتبر من المشاريع الهامة والضرورية لتوسيع القاعدة الصناعية، وإمداد الريف المصري بالكهرباء، فهو مصدر مهم للطاقة على مستوى جمهورية مصر بأكملها.

وبناءً على ذلك، يمكن القول لقد أثمرت تلك الجهود كثيراً من الانجازات في مجال الارتقاء بمستوى المعيشة، وزيادة فرص التعليم، وتحسين المستوى الصحي، ونشر مظلة التأمينات الاجتماعية، وبناء قواعد إنتاجية، وإنشاء بنية تحتية ساهمت إلى حد كبير في علاج بعض مشاكل التخلف الاقتصادي، حيث تم في عهد عبد الناصر اتباع سياسة "إحلال الواردات"، أي الاستغناء عن الواردات من الخارج وتصنيعها في الداخل، وهذا أدى إلى زيادة الاعتماد على الصناعات الاستهلاكية التي تلبي حاجة المجتمع المصري، مع تطور على صعيد الصناعات الوسيطة.

ويلاحظ هنا، بأن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد نجح في تحقيق التنمية الاقتصادية، لكنه أخفق في تحقيق التنمية السياسية، والمتمثلة بالحقوق والحريات والتعددية السياسية، وبالرغم من أن التنمية في عهده لم تصل إلى مرحلة التنمية المتوازنة الشاملة، إلا أنها تعتبر حجر الأساس من الناحية الاقتصادية.

2.1.3.5 النظرية الرأسمالية

أما الرئيس السادات فقد أتبع نهجاً مخالفاً لسلفه، واتجه نحو الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية التنموية التي اعتمدت على الاقتصاد الريعي، والمعونات (الديون) الخارجية، والتبعية للغرب، والخضوع للتوجيهات والشروط المفروضة منهم، وتطبيق نماذج وسياسات اقتصادية وتنموية في ظل غياب التخطيط والتدبير السليم والمدروس، مثل سياسة الانفتاح الاقتصادي فيما

يعرف بالاقتصاد "الليبرالي"، التي أفضت إلى تحرير التجارة الدولية، والخضوع لقوانين البنك وصندوق النقد الدوليين، والتسبب في المديونية الناجمة عن سياسات الاقتراض دون ضوابط وقيود، ودونما مراعاة لأبسط خصوصيات الاقتصاد المصري المتهالك والهش.

لكن على الصعيد السياسي كان انفتاحاً مقيداً، بعد إفساحه المجال لوجود تعددية سياسية ديمقراطية، وإنشائه ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي، ومن ثم الموافقة على إنشاء الأحزاب عام (1977م).

أما مبارك فقد شهد حكمه العديد من الأزمات والاضطرابات داخل المجتمع المصري من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، إذ ازدادت معدلات التضخم، وتضاعفت الأسعار، وتفاقت الأزمة الاقتصادية، نتيجة السياسات المالية والإدارية الغير مدروسة، وتزايدت الديون على مصر، وقد سيطر قانون الطوارئ على السياسة الداخلية لمصر بحجة مكافحة الإرهاب، مما ترتب عليه المزيد من قمع المواطنين والمعارضة، واعتقال السياسيين والناشطين دون محاكمة، وانتهاك الحقوق والحريات، وتعاضم السيطرة البوليسية على المجتمع¹.

تؤكد الدراسة على حتمية نتائج المشاريع التنموية في مصر، مقارنةً بنتائجها في نظيرتها ماليزيا، استناداً إلى دور القيادات في كلا البلدين، حيث لا يعقل المساواة في الدور التنموي "لمهاتير محمد" قائد النهضة الماليزية المعاصرة، واستراتيجياته التنموية التي انتهجها في النهوض بالاقتصاد الماليزي، ودور "مبارك" في نفس السياق تجاه الاقتصاد المصري، وخاصةً أنهم تسلموا الحكم في نفس العام (1981م)، حيث كان نظام الأخير نموذجاً للفساد، والتواطؤ مع الفاسدين وحمائهم، مع غياب واضح لأية استراتيجيات تنموية هادفة للنهوض بالاقتصاد المصري.

2.3.5 القيادات الماليزية

لم تعمل ماليزيا في تطبيق استراتيجياتها التنموية بعيد الاستقلال، ومُنذ عهد "تنكو عبد الرحمن" مروراً بعهد "تون عبد الرزاق وحسين عون" وصولاً "لمهاتير محمد" وخلفه "عبد الله

¹ حلمي القاعود، تدبير المنزل ما بعد الثورة، مرجع سابق، ص60

بدوي"، لم تعمل الدولة الماليزية على تطبيق النظام الليبرالي طبقاً للرؤية الغربية، وتوجيهات البنك الدولي، والمؤسسات ذات العلاقة، كما فعلت القيادات المصرية، ولم تتبع النظام الاشتراكي أيضاً، بل اتخذت إجراءات صارمة في حماية صناعاتها الوطنية، فالنجاح التنموي الذي حققته ماليزيا، كان بفعل سياسات قادتها الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية، وبفعل استراتيجيات التغيير الهيكلي الذي يدعم الاقتصاد الوطني.

حيث اعتمدت الاستراتيجيات التنموية الماليزية على النظام الاقتصادي الإسلامي كأساس في نهضتها التنموية، وكذلك لم تكن الدولة الماليزية خاضعة للسوق، ولم تكن تابعة للقطاع الخاص، بل قامت بتوجيه السوق بما يساعد على تحقيق الأهداف، بحيث أصبحت توصف بأنها تنمية بقيادة الدولة للسوق، وليست بقيادة السوق، بالإضافة إلى إجراءات تكيف قوى السوق والتحكم في مساراتها وتوجيهها لخدمة التنمية الوطنية، في ظل قوانين مشددة لمحاربة الفساد والقضاء عليه¹.

3.3.5 القيادة والايديولوجيا

فبينما اتبعت القيادات المصرية عدة سياسات اقتصادية، وايديولوجية منطلقاً من الواقع العالمي، وليس من واقعها، واختارت سياسات وقولاً جاهزة وطبقته، منها الرأسمالية، والاشتراكية، والديمقراطية، والليبرالية، النيوليبرالية².

إلا أن القيادة الماليزية لم تتبع إيديولوجيا محدّدة، وقد تحدث مهاتير محمد عن ذلك، واعتبر أن الإيديولوجيا هي تقييد للإنسان وحدّ لقدراته الذهنية والعملية وقوله: "الايديولوجيا الجيدة هو عدم وجود إيديولوجيا"، وفي الوقت نفسه اعتبر الإسلام دين الاعتدال والعدالة وليس إيديولوجيا، حيث استلهمت التجربة الماليزية قوتها من قيم الإسلام التي تحض على العدل

¹ أماني الجوهري، *الدولة التنموية بين التجربة الآسيوية ومتطلبات الحالة المصرية*، مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)- مصر، مج7، ع(28)، 2007م، ص107

² دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987م، ص7-11: متوفر على الرابط: <http://hadaracenter.com/pdfs>

والتسامح، ومن القيم الآسيوية التي تقدر العمل والانضباط والجودة واحترام الوقت¹، وهذا يؤكد على دور الدولة الإنمائي وتعارضه مع مفردات الديمقراطية الغربية وقولها الجامدة.

وعلى الرغم من عدم طرح القيادات الماليزية المتعاقبة لشعار "أسلمه المجتمع الماليزي" أو بناء دولة إسلامية في ماليزيا، بل على العكس من ذلك، فقد تم التوافق على علمانية الدولة، مراعاةً للتعددية العرقية والدينية، إلا أن القيادة الماليزية كانت تؤكد باستمرار، على دور الإسلام في دفع عملية التنمية في البلاد، من خلال روح التسامح والانفتاح على كل الأفكار والثقافات والسياسات، التي يمكن أن تخدم الأهداف التنموية المطلوبة، مع الحفاظ على شخصية الدولة الإسلامية.²

حيث اتبعت ماليزيا نظاماً يتوافق مع بيئتها، فهي لم تتخذ الإسلام صراحةً، مراعيةً التعددية، لكنها استلهمت القيم الإسلامية في تجربتها التنموية والقيم الآسيوية، ولم تتبع الإيديولوجيا الرأسمالية، ولا إيديولوجيا الاشتراكية، بل كانت توظف دوراً إنمائياً للدولة، يعتمد هبوطاً وصعوداً بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع الماليزي، فقد استفادت من الاشتراكية بإعطاء البلاد دوراً أكبر في التخطيط، وكذلك استفادت من الرأسمالية بإعطاء السوق متسعاً للحرية الاقتصادية والعولمة، لكن بشرط أن تتواءم مع المصلحة التنموية للمجتمع، ولم تترك السوق المفتوح ليقدر ما يشاء، بل كان هنالك ضوابط للعمل، واستلهمت التجربة الماليزية قوتها بالافتداء باليابان، لكن في نفس الوقت لم تأخذ التجربة اليابانية بحذافيرها كقالب جامدة.³

الأمر الذي كان مُناقضاً تماماً للأوضاع في مصر، حيث اتبعت النظرية الاشتراكية كاملةً اقتصادياً وسياسياً في عهد جمال عبد الناصر، وكذلك قيام السادات بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه إلى الليبرالية الاقتصادية، ومن الناحية السياسية توجهت مصر إلى

¹ محمد السيد سليم، الفكر السياسي لمحاضير محمد، مرجع سابق، ص6

² عائشة عباس، نهى الدسوقي، (مجموعة باحثين) أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات... الأسس... الآفاق، ط1، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، 2019م

ص 16-18

³ المرجع السابق، ص 248-252

الديمقراطية المقيدة لمسايرة الرؤية الغربية، وقيام محمد مبارك بالتَّوجُّه نحو الإصلاح بشكلٍ شكليٍّ، إضافةً للتَّوجُّه نحو الخصخصة والاقتراض دون ضوابط، ومعالجة العجز بالعجز، والخضوع لاشتراطات البنك وصندوق النقد الدوليين.

4.5 المشاركة السياسية والتعايش السلمي

تعني المشاركة السياسية بمفهومها المبسَّط، مساهمة المواطنين الفعَّالة في بناء النظام السياسي القائم، من خلال التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، وبهذا نلاحظ أن المشاركة السياسية تساهم في تغيير مخرجات النظام السياسي، بالشكل الذي يُلبِّي مطالب المواطنين، ويتناسب مع رغباتهم المختلفة، وتُعدُّ المشاركة السياسية سمة من سمات الأنظمة الديمقراطية، وما من شك في أن المشاركة السياسية ضرورية لاحتواء التناقضات الاجتماعية، والاختلافات العرقية، والتوجُّهات الحزبية داخل المجتمع، الأمر الذي يساهم في التعايش السلمي والسلم الأهلي بين الأفراد، حيث يشكِّل ذلك أساساً قوياً لضمان الأمن والاستقرار في الدولة، والذي يعتبر مقوماً رئيساً ومحورياً لأية عملية بناءٍ تنموية مطلوبة، وفي المجالات كافة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن المشاركة السياسية هي القاعدة التي من خلالها توظَّف جميع إمكانيات الدولة المادية والبشرية في خدمة استراتيجيات التنمية، دون إقصاءٍ أو استبعادٍ لأيِّ فئةٍ من فئات المجتمع.

وبالرجوع إلى التجربة الماليزية، نلاحظ أن العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الدولة الماليزية بعد الاستقلال، كان قد ارتكز على الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والإقرار بوجود خلل في مبدأ العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للموارد والثروات، لصالح الأصول الصينية والهندية، على حساب السكان الأصليين من "الميلايو"، مع ضرورة العمل على حلِّ هذه المعضلة بشكلٍ سلميٍّ وهادئٍ ومتدرجٍ، الأمر الذي ساهم في استقرار البلاد اجتماعياً وسياسياً، حيث انتهجت القيادات الماليزية المتعاقبة استراتيجيات لتعزيز الوحدة الوطنية، من خلال حفظ حقوق الجميع وبمساواةٍ تامةٍ في برنامج النهوض التنموي، فقد آمنت القيادات الماليزية المتعاقبة، في أن النزاع المُحتمل بين الأعراق الثلاثة الرئيسة في بلادها - الملايو، الصينيون، الهندود - هو

التّحدي الرئيس أمام النهضة التنموية في ماليزيا، حيث تم معالجة هذا التّحدي من خلال التعليم -بناء الإنسان- وإشراك مؤسسات الدولة كافة، وبالتعاون مع القطاع الخاص، وإيجاد قاعدة قانونية وحقوقية تربط حقوق الفرد وواجباته بانتمائه الوطني، وليس بانتمائه العرقي، من خلال ترسيخ الثقافة الوطنية في ذهنية المواطن.

وبذلك نلاحظ أن التعددية العرقية والحزبية في ماليزيا لم تشكل عائقاً أمام اندماج المواطنين على اختلاف أعراقهم وأحزابهم في الدولة الموحدة، التي جمعتهم ضمن المصالح الوطنية العليا.

وبمقارنة مبسّطة مع الحالة المصرية، نجد أنه وعلى الرّغم من وحدة النسيج الشعبي في مصر عرقياً مقارنةً بماليزيا، حيث يظهر التباين المحدود الأثر من خلال القيادات السياسية المصرية المتعاقبة التي لم تُفلح في استيعاب جميع شرائح المجتمع، وتوجيه قدراتهم وإمكانياتهم في دعم الاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وكانت على مدار التاريخ المصري المعاصر، سبباً في الإقصاء والاستبعاد والعداء تجاه ألوان الطيف السياسي المصري المختلفة، لا سيّما الصراع المتأزم مع جماعة الإخوان المسلمين، والتي تُعتبر الحزب الأكثر حضوراً وتأثيراً على الساحة المصرية¹.

إنّ هذه العلاقة التصادمية، وحالة الصراع والنزاع بين النظام الحاكم وأكبر كتل سياسي في مصر، وعدم القدرة على إيجاد قواسم مشتركة مع هذا التكتل، كان قد انعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وساعد بشكل كبير في إعاقة عملية البناء التنموي والنهوض الاقتصادي في المجتمع المصري، ورفع مستويات الغضب والكرهية والاحتقان الشعبي والتّحامل بين المواطنين.

وبإمعان النظر في النتائج والتّداعيات المترتبة على هذا الواقع المصري، نلاحظ أن سياسات أنظمة الحكم في مصر، كانت قد أسهمت على الدوام في حالة الصراع والتأزم

¹ مركز كارينغي للشرق الأوسط، أي مسار ستتخذه حركة الإخوان المسلمين في مصر، 23-09-2013، متوفر على

الرابط: <https://carnegie-mec.org/2013/09/23/>

والاحتقان والتحامل داخل المجتمع المصري، ما هيأ الظروف لسيادة حالة الاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وشلّ قدرات المجتمع في المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المرجوة، وعليه كانت المفارقة، وكان التناقض الواضح في مسارات النهضة التنموية ونتائجها في ماليزيا، مقارنةً بنظيرتها مصر.

5.5 الانتخابات والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة

لقد كانت القيادة السياسية في ماليزيا تنتظر بعين القلق الدائم تجاه التكوين العرقي للمجتمع، ما جعلها تؤمن باستحالة قدرتها على العمل التنموي، وبناء الدولة والإنسان، دون إزالة جميع أسباب الاحتقان العرقي ودوافعه، من ذهنية المواطن الماليزي، لذلك اتخذت الدولة كل الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ومن ضمن هذه الإجراءات، ضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها، بحيث يتحقق التداول السلمي للسلطة ضمن القانون بسلاسة ودونما أية عوائق أو اضطرابات، فالتعددية الحزبية في ماليزيا وُظِّفَت من قِبَل الدولة لتكون قاعدةً أساسيةً في بناء التنمية واستقرار النظام السياسي، وكذلك لعبت الأحزاب دوراً مهماً داخل البرلمان وخارجه، حيثُ مثلت التعددية السياسية تمثيلاً نزيهاً وحقيقياً في الانتخابات الماليزية، وكان تداول السلطة سلساً وسليماً.

وبذلك، فقد استطاعت الانتخابات الماليزية أن تجعل الشعب الماليزي كتلةً موحدةً رغم التركيبة المجتمعية المتنوعة والمتباينة، بهدف تحقيق توافق سياسي يوظف لخدمة الدولة، والمصالح الوطنية العليا لشرائح المجتمع كافة من مختلف الأعراق، ما أسهم في الاستقرار والتنمية في ماليزيا بشكلٍ مذهلٍ يستحق الدراسة والبحث.

وبالمقارنة بالحالة المصرية، نجد التغييب الواضح لمضمون الأحزاب والتعددية السياسية والانتخابات ودورها الحقيقي في نظام الحكم القائم، حيث أُنْهِيَتْ على نظام الاستفتاء لمدة نصف قرن تقريباً، وعندما سمحت بتعدد الأحزاب أدخلت "قانون الأحزاب"، الذي وضع قيوداً على إيجاد تعددية سياسية حقيقية، ما جعل الأحزاب تدور في فلك النظام، ضمن الإطار المقرر

والمرسوم لها، دونما امتلاك القدرة الحقيقية على المعارضة، لأنها ستواجه التضيق والحظر والمصادرة لأموالها، فإذا ما تتبعنا التاريخ السياسي للنظام المصري المعاصر، نلاحظ أن مصر لم تشهد التعددية السياسية الحقيقية التي تضمن لها الوصول إلى السلطة، فقد عاشت إما في ظل تنظيم سياسي وحيد-في عهد الرئيس جمال عبد الناصر-، وإما تعددية سياسية غير فاعلة وهامشية-في عهد السادات، مبارك - ووجود حزب حاكم كبير مؤثر يستقطب التأييد والدعم وينفرد به دون سواه.

وعليه، فقد تفرّدت الأحزاب الحاكمة المصرية المتتابعة في إدارة شؤون البلاد كافة، بالآلية التي تخدم مصالحها، ودون أية رقابة أو محاسبة من أية جهة كانت، وتحت أي من الظروف والمبررات، فالرئيس يعمل باستمرار على اختزال الدولة في شخصه، بحيث تتحكم سلطته التنفيذية في جميع مفاصل الدولة.

وفي ظل هذا الوضع القائم، يُصبح الاستبداد في علاقة تكاملية مع الفساد، وعندها كيف لنا أن نتصور مفهوم الانتخابات وأثرها في التنمية السياسية والاقتصادية على حد سواء؟!، لا شكّ إذاً أن الانتخابات في مثل هذه الحالة لا تعدو كونها أداة من أدوات تجديد "الشرعية الوهمية" للنظام القائم، وبذلك يتضح لنا أن نظام التسلط والاستبداد في مصر على مرّ عقود طويلة من الزمن، وفي ظل الفساد وغياب المساءلة والرقابة، وأتباع القيادات المصرية أكثر من رؤية واستراتيجية متباينة غير متناغمة مع المصالح العليا للدولة والمجتمع، كل ذلك كان سبباً رئيساً وجوهرياً لفشل مشاريع التنمية، وتحقيق النهضة المرجوة للشعب المصري، وهذا يؤكد العلاقة التلازمية بين القيادة والتنمية، حيث لا تنمية في ظل قيادة ليس لديها رؤية تنموية متكاملة.

6.5 الحريّات واحترام حقوق الإنسان

هنالك علاقة تلازمية بين الحرية والإبداع في شتى مناحي الحياة البشرية، حيث تُفضي الحرية وصون كرامة الإنسان، واحترام حقوقه الفكرية والمادية، إلى إطلاق العنان لقدراته ومواهبه وإبداعاته، ليكونَ عنصراً فاعلاً في بناء مجتمعه، وتعزيز قيم الولاء والانتماء

والإخلاص لهذا المجتمع، وبخلاف ذلك، فإنَّ الاستبداد والقمع وانتهاك حقوق الإنسان، أسباب أساسية وعوامل رئيسة في التخلف والانحطاط والرجعية.

وبالنظر إلى الحالة المالية، نلاحظُ التعقيد العرقي وحساسية البُعد الطائفي، وما يمكن أن يفضي إليه ذلك من عقبات ومشاكل أمام النهضة التنموية في البلاد، فقد أدركت القيادات السياسية المتعاقبة في ماليزيا خطورة ذلك، فاتخذت مختلف الإجراءات العملية لتوطيد دعائم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة، ومن أهم هذه الإجراءات، المساواة والعدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع الماليزي المختلفة، حيثُ تمكَّنت الحكوماتُ الماليزيةُ المتعاقبةُ من إدارة التعددية العرقية في البلاد بشكلٍ متوازن، يضمنُ حقوق الجميع بإنصافٍ وعدالة، في ظلِّ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والتوزيع العادل للثروات، الأمر الذي أنهى الأسباب المحتملة للتأزُّم والاحتقان، وساهم في وحدة المجتمع واستقراره، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد أسهمت سياسات الدولة الماليزية في وضع بعض القيود على الإعلام، والحريات، ليس بحجة الاستقرار بالحكم، بل للحفاظ على المجتمع-متعدد الأعراق-واستقراره قبل كلِّ شيء.

وعليه، فقد تمكَّنت الدولة الماليزية من استقطاب جميع شرائح المجتمع، ضمنَ الأهداف الوطنية والتنموية الموحدة، مُعتمدة في سياستها على احترام حقوق الجميع، والمساواة بينهم، وكفالة حقوقهم ومصالحهم، وتحقيق متطلبات العيش الكريم، وتوفير الاحتياجات المادية اللازمة للإنسان، بالقضاء على البطالة والفقر والامية من جهة، والتوزيع العادل للموارد والثروات من الجهة الأخرى، فعندما تُحفظ الحقوق والمصالح للأفراد-المادية منها والفكرية- في ظلِّ سيادة القانون ودولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة، عندها تتعدم احتمالات التأزُّم والصراعات، ويتَّجه المجتمع بذلك نحو الاستقرار والتقدُّم والنهضة.

وبالمقارنة في هذا السياق مع الحالة المصرية، نلاحظُ أنَّه وعلى الرغم من انضمام مصر لكثير من المعاهدات الدولية بخصوص ضمان احترام حقوق الإنسان، إلا أن هذا الانضمام بقي شكلياً دون تفعيل، حيث تعاني مصر منذ البدايات الأولى للاستقلال، وخلال فترات الحكم

المختلفة، من انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان المصري، في ظل أحكام الطوارئ الدائمة وقوانينها، حيث انتشرت الاعتقالات السياسية للمعارضين، والمحاكمات العسكرية للمدنيين، والتعذيب والإذلال والقهر في سجون أمن الدولة المختلفة.¹

ومما لا شك فيه، أن هذه البيئة بخصوص انتهاكات أبسط حقوق الإنسان في مصر، وفي ظل غياب كامل لسيادة القانون ودولة المواطنة والمشاركة، هي ما جعلت مقدرات الدولة ومواردها مُسخرة بالكامل لخدمة منظومة القيادة الحاكمة وأدواتها، الأمر الذي أدى إلى حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والاحتقان والتحامل بين المواطنين، في ظل الفقر والحرمان والجهل وانتشار الجريمة، الأمر الذي شكّل عائقاً أساسياً أمام التنمية والنهضة الاقتصادية في مصر، مقارنةً بالقيادات السياسية في ماليزيا، والتي كان جُلّ اهتمامها المصالح الوطنية العليا للبلاد والمجتمع.

7.5 المقومات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية

1.7.5 تمهيد

تعتبر التنمية هدفاً استراتيجياً تسعى الدول على اختلاف مستوياتها في التقدم والتطور بهدف الارتقاء بها إلى الأفضل، حيث تقاس فاعلية النظام الحاكم ومؤسساته، بمدى قدرته على تحقيق المستويات المرجوة والمتوقعة في المجالات التنموية المختلفة، وحتى تتمكن الدولة من الوصول إلى المستويات التنموية المتوقعة منها، ينبغي عليها أن تضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف، وأن تسن القوانين التي تسمح بذلك،² استناداً إلى أن التنمية عملية تراكمية مترابطة العناصر، تُبنى على قواعد وأسس علمية ومقومات عملية واضحة، حيث يمثل مؤشر التعليم، ومستوى التقدم في مجال البحث العلمي، مقياساً هاماً على مستوى التنمية في الدولة، فهو الركيزة الأساسية التي تمثل قاعدة التنمية المستدامة والشاملة، بما في ذلك التنمية البشرية وبناء قدرات الإنسان الذاتية معرفياً وعملياً، من خلال التدريب والتأهيل للكوادر البشرية في

¹ وحيد عبد المجيد، "ثورة 25 يناير - قراءة أولى"، مؤسسة الأهرام / مصر، 2011م، ص 29-30.

² عبد الحسن الحسيني، "التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة"، الدار العربية للعلوم / بيروت، 2008م، ص 17.

مختلف المجالات، وكذلك من خلال بناء ثقافة الفرد الديمقراطية، وتعزيز قيم التسامح والمشاركة، واحترام حريات وحقوق الآخرين وتقبل آرائهم، كذلك تعتبر الشفافية والنزاهة والرقابة والمحاسبة عناصر أساسية في بناء التنمية، لما لها من دور هام في محاربة آفة الفساد، الذي يُعتبر العدو الرئيس للنهضة والتنمية، في ظل سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات الوطنية بشكلٍ عادل، والقضاء على البطالة والفقر والحرمان والامية والجهل والمرض، من خلال النهوض بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة في المجتمع.¹

أما بالنسبة للمقومات ذات البعد الاجتماعي، ومستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، حيث تعتبر المقومات الاقتصادية وتأثيرها على مستوى حياة الأفراد، من المعايير والمؤشرات الدالة على حجم التنمية ومستوى فاعليتها، في تحقيق احتياجات الناس وحجم رضاهم عن نظام الحكم القائم، وبالتالي مستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة.

وعليه، فإن تحليل الباحث للمقومات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، سيعزّز موضوع الدراسة والمقارنة في مجال التعرف على أسباب النجاح والنهوض في ماليزيا، مقابل الإخفاق التنموي في مصر.

2.7.5 المقومات البشرية والطبيعية

تعدّ مصر ذات مقومات طبيعية وبشرية هائلة، حيث أن مساحتها تزيد عن (مليون كم²)، وقد بلغ عدد سكانها حوالي (82.5) مليون نسمة عام(2011م)، حيث يمثل الشباب دون(30)عام(61%) من السكّان، وتمتلك موقعاً استراتيجياً هاماً، ولديها إحدى عشرة بحيرة، وهي مصب أطول أنهار العالم- نهر النيل - وتستفيد منه بحوالي (55) مليار متر مكعب في السنة، وكذلك توجد فيها منطقة الدلتا، وهي منطقة خصبة جداً للزراعة، وهي ثالث دولة محجريّه في العالم، وتشرف مصر من خلال قناة السويس على غالبية حركة التجارة العالمية، فهي المعبر المائي الأهم في العالم، حيث تطلّ على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر،

¹ عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص 17- 18

وتمتلك مقومات بشرية وثقافية، وموارد طبيعية، ومساحة جغرافية كبيرة ومتواصلة، إلى جانب المعادن والمياه والثروة السمكية، وكذلك السدّ العالي، الذي يوفر كميات هائلة من الكهرباء، وكذلك الغاز المصري، وجبال من الذهب، كمنجم السكري والحديد، وخامات المنغنيز، والكوبالت، الموجودة في الصحراء، ويوجد فيها حوالي ثلث آثار العالم، وهي مورد هام للسياحة الثقافية، ويدرّ دخلاً كبيراً¹، كما لا يوجد في مصر اختلاف عرقي أو مذهبي أو ديني كبير، وتتمتع بموقع جغرافي يفوق أهمية موقع ماليزيا المعزول بكثير.

أما ماليزيا فتقدر مساحتها قرابة (330.000 كم²)، وقد بلغ عدد سكانها عام (2010م)، حوالي (29) مليون نسمة تقريباً، يشكل الملايو حوالي (67.4%)، والصينيون حوالي (24.6%) والهنود حوالي (7.3%)، وآخرون حوالي (0.8%). وتتكون ماليزيا من عدة جزر متقاربة، تغطي الغابات نحو (68%) من مساحتها الكلية، وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير، والنفط، والغاز، والأخشاب، والنحاس، والبوكسيت، وخام الحديد، والفحم، وزيت النخيل².

تمتلك الدولة المصرية من الموارد والطّاقات البشرية والطبيعية، ما يفوق بكثير ما تمتلكه ماليزيا، كذلك فإنّ التعقيدات العرقية الموجودة في المجتمع الماليزي، ليست موجودة لدى المصريين، ويبقى التساؤل الهام والجوهري عن ماهية الأسباب التي أفضت إلى التناقض في النتائج في كلتا الدولتين؟!، ولعلّ هذه الدراسة حاولت إلى حدّ ما، أن تتعرّض إلى أهم هذه الأسباب ومناقشتها، من خلال الربط والتحليل والمقارنة، والتّشخيص السليم للمشكلة.

8.5 التعليم والبحث العلمي

لقد عملت الحكومة الماليزية على ربط التعليم بالنشاط البحثي التطبيقي، من خلال تأسيس شبكة معلوماتية وتكنولوجية في مؤسسات التعليم الجامعي، وتزويدها بالبنية الأساسية

¹ أسامة الباز وآخرون، مصر في القرن 21 الآمال والتحديات، مرجع سابق، ص 39-56. هالة السعيد، 10 مقومات للاقتصاد تمكنه من الوصول لإستراتيجية التنمية 2030-2018-06-18 متوفر على الرابط:

<https://www.youm7.com/story/2018/6/18/10> صلاح جودة، موارد مصر، يوتيوب

<https://www.youtube.com/watch?v=MDzpfXGKhw>

² محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مرجع سابق.

اللازمة لدعم جهود الأبحاث العلمية وتطويرها، من خلال "مؤسسة تطوير التقنية المالية"، التي تهتم بتوظيف الأنشطة البحثية في المجالات التطبيقية الاقتصادية والتجارية والإدارية المختلفة، كما أن هنالك "المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير"، الذي يختص بانجاز أعمال الأبحاث العلمية التطبيقية، من خلال الربط بين مراكز البحوث في الجامعات والمؤسسات العلمية والتعليمية المختلفة، وبين الشركات المصنعة والمنتجة "القطاع الخاص"، حيث يلعب هذا المجلس دوراً هاماً في رعاية المؤسسات البحثية، وتوطيد العلاقة بينها وبين الجامعات، من أجل البحوث والتنمية، ما أسهم في توفير نخبة وطنية من الخبراء والعلماء، في جميع المجالات التي تحتاجها التنمية في البلاد، حيث عملت الدولة على دمجهم في مجالات التصنيع والإنتاج المختلفة، من خلال المشاركة مع مؤسسات محلية وخارجية في أنشطة البحوث التطويرية الموجهة للتصنيع والتقنية الإستراتيجية، الأمر الذي قاد البلاد وفي غضون سنوات معدودة، إلى مصافي الدول الصناعية المتقدمة في العالم، بعد أن كانت بالأمس دولة زراعية بدائية متأخرة¹.

وبالمقارنة مع الواقع التعليمي في مصر، نجد المفارقة والتناقض الواضح، حيث يعاني قطاع التعليم بجميع مراحله ومجالاته، من التهميش وضعف الإمكانيات، وعدم وجود إستراتيجية شاملة للتعليم، وتدني مستوى جودة التعليم، وقلة معدلات الإنفاق الحكومي على هذا القطاع الهام².

فالتعليم المدرسي والجامعي -على السواء- في مصر يفتقدان للمقومات الأساسية اللازمة من دعم وتحفيز وموازنات مالية وكوادر مُدربة ومؤهلة، مع انعدام وجود استراتيجيات ربط التعليم بالنشاط البحثي التطبيقي، الذي يُعتبر الأساس في بناء النهضة التنموية، وأن إجمالي إنفاق الحكومة المصرية على التعليم والبحث العلمي لا يتجاوز (2,0%) من الناتج القومي الإجمالي³.

¹ نادية لطفي، التجربة التنموية في ماليزيا (2000-2010م)، مرجع سابق، ص 178-180

² أحمد محمد نبوي حسب النبي، التعليم والتنافسية في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، العدد الأول، 2017م ص 198

³ هبة هندوسه، تحليل موقف، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، مرجع سابق، ص 79،

وللتدليل على أبعاد الأزمة التعليمية، وتحديات البحث العلمي، ودورهما في التخلف الاقتصادي والتنموي في المجتمع المصري، سيشير الباحث إلى أحد معايير تقييم أداء البحث العلمي في الدول، والمتمثل في عدد براءات الاختراع التي تسجلها الدولة سنوياً، فحسب إحصاءات المؤسسة العالمية للملكية الفكرية، فقد سجّلت الدول العربية مجتمعة (173) براءة اختراع للعام 2008م، في حين سجّلت ماليزيا - نموذج المقارنة في هذه الدراسة -، (177) براءة اختراع لنفس العام المذكور، وهذا يعني أن أداء البحث العلمي في ماليزيا يزيد (15) ضعف عن الدول العربية مجتمعة، مع الأخذ بالاعتبار أعداد السكان وأعداد مراكز البحث العلمي والمؤسسات ذات العلاقة، وأعداد الخبراء والباحثين في كلٍّ من ماليزيا والدول العربية.¹

يَظهر لنا مما تقدم، حجم الأزمة المصرية في مجال التعليم والبحث العلمي، خاصةً أن معيار عدد براءات الاختراع يعبرُ عن الفرص الاستثمارية المتاحة في استغلال هذه البراءات المسجلة، لتحقيق تقدم نوعي في مجال التنمية الصناعية المباشرة، وبالرجوع إلى الأسباب، نجد أن السياسة الحكومية العامة وتوجهاتها بخصوص قطاع التعليم والبحث العلمي، هي من أهم أسباب تخلف هذا القطاع وأزماته المزمنة، حيث لم يتجاوز الإنفاق الحكومي المصري على التعليم والبحث العلمي ما نسبته (0,2%) من إجمالي الناتج القومي خلال عام 2009م.

وعليه، فقد كان التعليم والاهتمام بالبحث العلمي في ماليزيا، من أهم ركائز النهضة التنموية فيها، في حين كان أثر التعليم والبحث العلمي في مصر محدوداً وعاجزاً عن التأثير الفاعل في بناء النهضة التنموية المرجوة.

9.5 التنمية البشرية

آمنت الدولة الماليزية بأن رأس المال البشري استثمارٌ فعّالٌ في مسيرة البناء والتنمية الشاملة، على العكس تماماً من استراتيجيات التنمية في مصر، والتي اعتبرت القوى البشرية عبئاً اقتصادياً يُرهق كاهل الدولة، استناداً إلى زيادة عدد السكان في مصر، مع أن دول مثل

¹ العرب في ذيل قائمة براءات الاختراع لعام 2008م، الجزيرة 26-03-2009 متوفر على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/>

الصين، والهند، اعتبرت الزيادة السكانية عامل مهم في تحقيق التنمية، فبدلاً من اعتبار المواطن أحد عناصر بناء قوة النظام الحاكم وأدواته، من خلال قائمة الواجبات الموكلة إليه تجاه الدولة، أخفقت الدولة المصرية في ضمان الحقوق الأساسية، وأبسط متطلبات العيش الكريم لمواطنيها، بالإضافة إلى العشوائيات، في ظلّ الحكم السلطوي، وسيادة الفساد، وغياب القانون والعدالة الاجتماعية¹.

فلم يكن ضمن اهتمامات الحكومات المصرية المتعاقبة، أية توجهات عملية فعّالة، بهدف تنمية الموارد البشرية والنهوض بمستوى الأداء والكفاءة لدى الأفراد، الأمر الذي انعكس سلباً على علاقة المواطن بالدولة، ومدى إيمانه بمشاريع التنمية التي تتبناها، في ظلّ سوء توزيع الموارد، وغياب العدالة الاجتماعية، وانتشار البطالة والفقر والجهل، والفساد المالي والإداري، ولا شك أن هذه البيئة غير مؤهلة لبناء نهضة الوطن، وتحقيق التنمية.

10.5 العدالة الاجتماعية

لقد كان الاختلال الواضح في توزيع الموارد والثروات بين الأعراق الوافدة إلى ماليزيا "الصينية والهندية" من جهة، والسكان الأصليين للبلاد من "الميلايو" من الجهة الأخرى، لقد كان هذا الخلل يمثل تحدياً كبيراً أمام مشروع النهضة التنموية في البلاد، وقد أدركت الدولة الماليزية هذا التحدي، واستطاعت أن تضع الاستراتيجيات والخطط الناجحة لتجاوز المخاطر التي قد تتجم عن سوء توزيع الثروات، والنفوذ الاقتصادي للصينيين والهنود، فعلى الرغم من أن أغلبية السكان من "الميلايو" المسلمين، وهم سكان البلاد الأوائل، إلا أن الاستعمار البريطاني كان قد جلب الصينيين والهنود، ومنحهم امتيازات استثمارية، بهدف التحالف معهم في السيطرة على البلاد، والتحكم بالسكان "الميلايو"، الذين كانت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المعيشية بائسة، وكانوا يعانون من الفقر والجهل مقارنة بالصينيين والهنود، وبعد رحيل الاستعمار، وفي الوقت الذي كان فيه "الميلايو" فقراء يعانون الحرمان والتهميش، كان الصينيون والهنود يسيطرون على معظم مقدرات اقتصاد البلاد.

¹ فادي رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1998-2013م)، مرجع سابق،

لقد وضعت الحكومات الماليزية المتعاقبة استراتيجية قومية لتحسين ظروف "الميلايو"، من خلال تجسيد الفلسفة التنموية المُنصفة والعادلة، مع الحفاظ على الوحدة القومية للأعراق الثلاثة في البلاد، بحيث لا يكون تحسين أوضاع "الميلايو" على حساب الأعراق الأخرى، وإنما من خلال تفعيل دورهم وزيادة كفاءة استثماراتهم في الاقتصاد الجديد، ومشاركتهم مع الآخرين في بناء التنمية، وتحقيق المصالح والأهداف الوطنية المشتركة.

كما عملت الحكومات الماليزية على تبني سياسات تنموية شاملة في محاربة الفقر، وتقليص أعداد العاطلين عن العمل، ورعاية المحتاجين وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لهم، وتقديم خدمات البنية التحتية والخدمات الطبية للمهمشين من الطبقات المحرومة والمعزولة، وكان الهدف من وراء ذلك، تحقيق أكبر قدر ممكن من التوزيع العادل لثروات البلاد ومواردها الإنتاجية على السكان بإنصاف وعدالة، وصولاً إلى تحقيق مستويات مقبولة من العدالة الاجتماعية، ضمن أقصى الإمكانيات والطاقت المتوفرة.

وعليه فقد تجنبت البلاد الصراعات العرقية والأزمات الاقتصادية، من خلال إزالة أسباب الاحتقان والتحامل بين السكان، ما أسهم في تقوية الوحدة الوطنية، والمشاركة الفاعلة في بناء التنمية، وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وبالمقارنة بالحالة المصرية، نجد أن من أهم سمات الاقتصاد المصري غياب العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع ثروات البلاد، ونهب المال العام، والفساد والحرمان والإقصاء، فعلى الرغم من قَدَم مطلب العدالة الاجتماعية في مصر، والذي كان الرئيس "جمال عبد الناصر" أول من حاول بشكل فعلي معالجة هذا المطلب الشعبي المُحق، من خلال تطبيق سلسلة قوانين وإجراءات في مجال التصنيع، والإصلاح الزراعي، وصولاً إلى تأمين قناة السويس، الأمر الذي أدى إلى تحسن ملحوظ في أوضاع الطبقات المحرومة، إلا أن فترة حُكم خلفه السادات امتازت بانتكاسات واضحة على هذا الصعيد، حيث تحوّل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد هزيل ومفتوح أمام الاستثمارات الأجنبية دون أية ضوابط، ما تسبب في انتشار الفساد وانهيار الصناعة الوطنية والقطاع الزراعي، وزيادة شريحة الفقراء والمحرومين.

وبوصول "مبارك" للسلطة، زادت الأوضاع سوءاً على سوء، واستشرى الفساد في جميع مفاصل الدولة، وتمت خصخصة مشاريع الدولة، وخضع الاقتصاد المصري لشروط البنك وصندوق النقد الدوليين، وغرقت البلاد في القروض والمديونية المتراكمة، وارتفعت معدلات البطالة، لتصل إلى أرقام قياسية، وزادت حدة الفقر والجوع والحرمان، وانتشرت الأمية، وتفشى الجهل والمرض، ما زاد في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بحيث انقسم الشعب المصري إلى طبقتين، إحداهما أقلية (20%) تملك كل شيء تقريباً، وثانيهما أغلبية (80%) تكاد لا تملك شيئاً، تمثل فقراء الشعب، منها (40%) من المعدومين تحت مستويات دنيا من خط الفقر¹.

وعليه فإن هذا الحرمان والتفاوت الطبقي الهائل بين فئات الشعب المصري، وغياب أبسط مقومات العدالة الاجتماعية، وفشل سياسات الدولة الاقتصادية والتنموية، وانتشار الظلم والفقر، لم يكن أبداً في صالح بناء التنمية والنهوض الاقتصادي في الدولة المصرية.

11.5 محاربة الفساد

تقع على كل دولة مسئولية اجتماعية ووطنية هامة، تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال تحقيق التنمية، وكفالة حقوق المواطنين بعدالة وإنصاف، في ظل سيادة القانون والمواطنة الكاملة، ولكي تستقيم هذه الأمور، هنالك عدة خطوات تلتزم الدول بتطبيقها، وأهمها القضاء على الفساد والبيئة الاجتماعية الداعمة له، في ظل المساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته.

لقد قامت الدولة الماليزية بتطوير الأنظمة الإدارية في العدل والقضاء، وسن تشريعات قانونية صارمة، لحماية حقوق المواطنة، وتحديد الواجبات والمسؤوليات، كما عملت الحكومات الماليزية المتعاقبة، ضمن استراتيجيات متكاملة، ومن خلال مؤسسات وهيئات رقابية فاعلة، بهدف اجتثاث جذور الفساد من المجتمع، عن طريق تفعيل مبدأ المسائلة والمحاسبة، ومن خلال السياسات الحكومية الماليزية السابقة الذكر نلاحظ مدى مساهمتها في الاستقرار الاجتماعي

¹ محمد رضا الطيار، جهاد عودة، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي-دراسة مقارنة تونس مصر، المكتب العربي للمعارف، ط(1)، 2016م، ص197-198.

والسياسي في المجتمع، وتعزيز ثقة المواطنين على اختلاف أعراقهم بمؤسسات الدولة ومسئولياتها، وزيادة انتمائهم لمجتمعهم وولائهم لوطنهم، واستثارة دوافعهم وطاقاتهم في بناء اقتصاد البلاد، وتحقيق المصالح المشتركة، وعلى رأسها تحقيق النهضة التنموية الشاملة في الدولة.¹

وعلى سبيل المثال فقد شرعت الحكومة بإنشاء وحدة إدارية مهمتها التأكد من سلامة التنفيذ، ومثال ذلك عندما يتم إصدار أمر يكون هناك اطمئنان من إجراء التنفيذ، حيث يوجد نظام إداري واضح ومحدد بالإجراءات المتخذة والزمن المستغرق، بحيث أن عدم التزام الموظف بالإجراءات والوقت يعتبر فساد ويتم محاسبته، ووجود مؤسسة رسمية تكافح الفساد (Agency Corruption Anti) كما اتخذت حديثاً أساليب تقليل الإجراءات الإدارية بإنهاء المطلوب في إجراء واحد، وكذلك الاهتمام بالانضباط الوظيفي ويشمل ذلك القضاة والوزراء ورئيس الوزراء نفسه.²

لقد تمّ القبض عام (2003م) على (339) متهماً، وفي عام (2004م) على (479) متهماً، وفي عام (2005م) على (458) متهماً، وتمّ تقديمهم للمحاكمة ومحاسبتهم بتهم فساد مالية وإدارية ومن ضمنهم عدة وزراء.³

أما في مصر، فقد أسهمت البيئة الثقافية والاجتماعية في انتشار الفساد السياسي، والمالي والإداري، كذلك ساهمت الدولة ومؤسساتها المختلفة في تدعيم مقومات الفساد، من خلال السياسات العشوائية التي أفضت إلى الانفتاح التجاري وفتح الأسواق الوطنية على العالم دون ضوابط أو قيود، وتبني سياسات اقتصادية للتصدير والاستيراد دون دراسة لظروف وخصوصية الاقتصاد المصري وهشاشته، الأمر الذي تسبب في ارتفاع الأسعار، وتكاليف المعيشة للسكان البسطاء، وزاد من الضغوط على الاستثمارات المحلية، ما أسهم في تراجع الإنتاج الوطني

¹ محسن صالح، النهوض المالي في قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص 51

² المرجع السابق، ص 51

³ المرجع السابق ص 52

وقدرته التنافسية، كما أدى التوسع في مشاريع الخصخصة دون دراسة وتخطيط علمي، إلى بيع أكثر من نصف شركات القطاع العام، في ظل غياب القانون والمساءلة والمحاسبة الفاعلة، حيث أدى ذلك إلى الاحتيال والتلاعب بالمال العام وهدر الموارد.¹

وعلى سبيل المثال فقد رفعت هيئة الرقابة الإدارية المصرية تقريراً إلى مؤسسة الرئاسة مفاده تزايد معدلات الفساد في مصر أثناء تولي محمد عبيد (1999-2004م) رئاسة الوزراء، وانتشار الفساد في مختلف قطاعات الدولة، حيث قُدرت الأموال المختلسة بحوالي (500) مليون جنيه، وأعتبر التقرير أن السنوات الماضية شهدت أكثر من (80) ألف حالة فساد، ووصل حجم الكسب غير المشروع إلى (100) مليار جنيه، وتدهور الأداء الإداري للقيادات بشكلٍ حاد.²

وقد حلت مصر في المرتبة (115) بين الدول الأكثر فساداً من بين (180) دولة، وذلك حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية التي تُعنى بمكافحة الفساد في مختلف دول العالم عام 2009م.³

وبناءً على ما تقدم، نستنتج أنَّ حالة الفساد المستشرية في جميع مفاصل الدولة المصرية، كانت قد تسببت في العديد من الأزمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما شكّل عائقاً أمام النهوض والتنمية، مثل ضعف قدرة الدولة ونظامها السياسي على بسط السيطرة في إدارة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين، وكذلك عجز الدولة في ضبط نفقاتها العامة، وضعفها في استغلال مواردها الطبيعية والبشرية بالشكل الصحيح، وكذلك فشلها في إدارة التنمية الاقتصادية وتوزيع الموارد تبعاً لأولويات المجتمع، وكل ذلك بسبب

¹ عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974-2010)، ط1، دار الشروق، مصر القاهرة، 2011م ص 135-176م. جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2012م ص 217-236.

² محمد الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، مرجع سابق، ص 83

³ أحمد حميد محمد، عضو المنظمة الوطنية الدولية لحقوق الإنسان، الفساد المالي والداري بمصر، إحصائيات عن الفساد بمصر حتى عام 2009م. ص 27 متوفر على الرابط بصيغة بـدف: <https://nazaha.gov.sa/ar-sa/Documents/دراسات%20في%20النزاهة/الفساد%20المالي%20والاداري%20في%20مصر>

وجود شبكات المصالح الضيقة من الفاسدين والمنفعيين وأصحاب النفوذ في النظام السياسي الفاسد.

وبذلك يمكن لنا أن نعتبر الفساد أحد أهم مُعيقات تحقيق التنمية الشاملة في مصر، فهو منتشرٌ ومتجذرٌ، ومتورطٌ فيه موظفين ورجال سياسة، الأمر الذي انعكس سلباً على نهضة مصر التنموية، وشلَّ قدرتها على النهوض.

12.5 البطالة والفقر

تشكل البطالة عبئاً على اقتصاد الدولة، فحيثما وجدت البطالة ارتبط بوجودها الفقر، وانخفض متوسط دخول الأفراد، وبالتالي انخفض الإنفاق الاستهلاكي، والقدرة الشرائية، ومستوى المعيشة العام، كذلك تتسبب البطالة في انخفاض حجم الادِّخار، والاستثمار، وسيادة الكساد، وفائض الإنتاج، ما يؤثر على مستوى التنمية الاقتصادية في المجتمع.

لقد وضعت الدولة الماليزية استراتيجيات واضحة ومدرسة لمحاربة البطالة، من خلال إجراءات عملية لتحويل البلد من مصدر للمواد الخام الأولية إلى مستهلك لها، وهذا يعني التحول من الاقتصاد الزراعي إلى التصنيع، بهدف استيعاب العاطلين عن العمل، وفي غضون سنوات معدودة، تحولت البلاد من مرحلة الزراعة البدائية وتصدير الخامات، إلى مرحلة التصنيع الحديث ومجال الخدمات حيث كانت نسبة الفقر في ماليزيا عام(1970م) تقدر(49.3%)، وقد وصلت عام(2012م)(1.7%) حيث يتضح لنا حجم الجهود التي بذلتها الدولة الماليزية، بهدف المحافظة على مستوى تشغيل عمالة مرتفع خلال نهضتها التنموية، ويرجع ذلك إلى التوسع السريع جداً في هيكله اقتصادها، وقد ترتب على سياسات التشغيل وبرامجها المتعددة، أن أصبحت ماليزيا واحدة من أعلى دول العالم في نسبة التشغيل، حيث ارتفعت كفاءة التشغيل لتصل إلى حدودها العظمى، هذا مع تحسن هائل في مستويات الأجور وظروف العمل، الأمر الذي كان بمثابة قاعدة إستراتيجية قامت عليها النهضة التنموية في ماليزيا.¹

¹ بلال المصري، "تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية - تجربة مستفادة، مرجع سابق، ص 62-85

بينما افتقدت نظيرتها مصر، لأبسط أبجديات هذه المقومات وبديهياتها، وبالمقارنة مع الواقع المصري، فقد بلغت نسبة البطالة حوالي (12%) للعام (2010م)، وحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر، فإن البطالة من العوامل الرئيسة في إعاقة التنمية في الدولة المصرية، وكذلك هي المتسبب في تخريب النسيج الاجتماعي للسكان، وهجرة الشباب، وظهور حالة عدم الثقة بالدولة والاستياء من نقصيرها، والفساد المتوغل في مؤسساتها.¹

الحكومات المصرية المتعاقبة، لم تتمكن من وضع إستراتيجيات تنموية حقيقية لتقليص نسبة البطالة في المجتمع، ويرجع ذلك بالأساس إلى سوء الإدارة والتخطيط، وعدم وجود الإرادة اللازمة لدى المسؤولين لتحقيق هذا الهدف، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، تغلغل الفساد وتمكنه من تدمير أية خطط تنموية في هذا السياق.

فقد ساهم الواقع المذكور في تفاقم مشاكل التنمية في المجتمع المصري، حيث حرمت قطاعات واسعة من الشعب حرماناً كبيراً من أبسط مقومات الحياة الأساسية، إضافة إلى انتشار الأمية والجهل والمرض والجريمة، الأمر الذي أدى إلى اضطراب المجتمع وعجزه التام عن السير في طريق التنمية والبناء الاقتصادي، على غرار النموذج الماليزي المقارن في هذه الدراسة.

1.12.5 دعم القطاعات الإنتاجية وتوجيهها

يمثل قطاعي الصناعة والزراعة أهم ركائز النظام الاقتصادي في أي دولة، بحيث يتوقف مستوى التنمية الاقتصادية على فعالية وتطور هذه القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، فمن سياق التجربة التنموية الماليزية، يلاحظ منذ بدايات هذه التجربة، التوجه الواضح للحكومة نحو التصنيع والنهوض بالقطاع الصناعي، من خلال الإجراءات المساندة لتنمية الصناعات الوطنية ودعمها، عن طريق تعزيز الابتكار والإبداع الصناعي، وحماية مشاريع الإنتاج والأعمال، والتشديد على مسؤولية الحكومة في الحماية والتسويق، ودعم البحوث العلمية

¹ محمد رضا الطيار، جهاد عودة، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي-دراسة مقارنة تونس مصر، مرجع سابق، ص198.

والتكنولوجية في مجال التصنيع، والتصنيع العنقودي*، والانفتاح على الاستثمارات الخارجية، وتقديم الدعم المالي، وتخفيض الضرائب على المنتجات الوطنية، وحماية الأسواق المحلية¹.

حيث يمكن لنا أن نلاحظ أثر السياسات الحكومية الماليزية وأهميتها في ازدهار الصناعات الماليزية وتفوقها على البدائل الأجنبية، ورواجها الواسع في مختلف العالم، ما أسهم في تدعيم الاقتصاد الوطني، وزيادة فعالية المسارات التنموية ونجاحها في البلاد.

أما في مصر، فعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على هذا القطاع الحيوي والهام في عهدي "محمد علي وعبد الناصر"، إلا أن تراجع الأداء كان مهولاً في عهدي "السادات ومبارك"، ومما يُشير إلى ضعف أداء هذا القطاع وتخلفه.

يعاني القطاع الصناعي في مصر من عدة تحديات، عجزت الدولة عن مواجهتها حتى هذا الوقت، وكانت سياساتها عاملاً من عوامل تراجع هذا القطاع وتخلفه وتحولت الصناعة المصرية إلى ورش تجميع، حيث شكّلت واردات مصر من الآلات والتجهيزات الاستثمارية في مجال الصناعة، ما نسبته (16.5%) من إجمالي واردات الدولة، حيث لم تطورها أو تعيد إنتاجها محلياً، حيث لم تتمكن الصناعة المصرية من الاستفادة من التجربة الماليزية، التي استوردت تكنولوجيا التصنيع، ثم استوعبتها وطوّرت استخدامها، وفي مرحلة متقدمة أنتجتها وأضافت إليها من ابتكاراتها، الأمر الذي مكنها من المنافسة في الأسواق العالمية سعراً وجودةً، أحد العوامل التي أضعف المنافسة للصناعات المحلية في مصر دخولها في اتفاقيات منها اتفاقية مع "منظمة التجارة العالمية" في عام (1995م)، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما أوجد العديد من السلع أقل سعراً وأعلى جودة من المنتجات المصرية، لذلك اتجه البعض إلى التجارة بدلاً من الصناعة².

* التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا هذه الطريقة والتي تقوم على الترابط والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية المتصلة في إطار منظومة واحدة من خلال (الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال) ويشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

¹ علي درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل-العلوم الصرفة والتطبيقية، ع3، مج(23)، 2015م، ص 1368-1370

² عبد الحافظ الصاوي، تحديات الصناعة المصرية، 2013-04-21 متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net>

حيث تنتشر في مصر ظاهرة يطلق عليها مصانع "بير السلع" وهي مصانع غير مستوفية الترخيص والإنتاج، من الناحية القانونية أو الفنية، حيث تنتج السلع الغذائية والمنظفات الصناعية، وفي بعض الأحيان منتجات دوائية ولا تخضع لأية ضرائب، كما لا يتمتع العاملون بها بأي نوع من الحماية الاجتماعية أو الصحية، وبالتالي تكون أسعار منتجاتها أرخص بكثير من السلع المنتجة في المصانع المرخصة، وهو ما يؤثر على المصانع المرخصة؛ بل ويكون سبباً في خسارتها.¹

من خلال توظيف المنهج التحليلي والمقارن للبيانات السابقة الذكر، نلاحظ غياب أثر الدولة المصرية الفاعل في إدارة الصناعات الوطنية وتوجيهها، فلم يكن هنالك ترابط وثيق بين مراكز البحوث التطويرية والمصانع الإنتاجية، كما هو الحال في ماليزيا - نموذج المقارنة -، كذلك يُلاحظ أن الدولة المصرية لم تتبنى استراتيجيات عملية لحماية الصناعات الوطنية وتطويرها، بل إنها ارتكبت أخطاءً جسيمة بحق هذا القطاع الاستراتيجي، بعد التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية، بخصوص تحرير التجارة، وفتح الأسواق، وتبني الخصخصة العشوائية، وسياسات الاقتراض، والخضوع لشروط البنك وصندوق النقد الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وقوانين العولمة، فكل هذه الإجراءات كانت دون دراسة وتخطيط، ودون مراعاة لخصوصية الاقتصاد الوطني وهشاشته، ما أفضى إلى إلحاق الضرر الفادح، والانهيار المروّع في أداء القطاع الصناعي المصري، وتعطيل مسارات التنمية في البلاد، على العكس مما كان عليه الوضع في الدولة الماليزية، التي انتهجت سياسات تنموية مختلفة تماماً في هذا السياق، كما تبين فيما سبق.

وبخصوص القطاع الزراعي في ماليزيا، فعلى الرغم من التوجّه العام للدولة نحو التصنيع، إلا أنها لم تهمل هذا القطاع الهام، على اعتبار أنه أحد روافد الدخل القومي للبلاد، حيث يستقطب جزءاً هاماً من الأيدي العاملة الوطنية، وعليه، فقد خصصت الدولة جزءاً من موازنتها بهدف دعم هذا القطاع وتطويره، من خلال دعم الفلاحين مادياً وثقافياً، وتخفيض

¹ عبد الحافظ الصاوي، تحديات الصناعة المصرية، مرجع سابق.

الأعباء الضريبية عنهم، وتسهيل تسويق منتجاتهم محلياً وخارجياً، وربط الأنشطة الزراعية المختلفة بالتكنولوجيا الصناعية، سواءً في مجال زراعة المحاصيل، أو تربية الحيوانات، أو قطاع الصيد البحري¹.

فقد أسهمت السياسات الحكومية الماليزية، في تعزيز فعالية القطاع الزراعي، وزيادة قدرته وإمكانياته الإنتاجية، من خلال توفير المستلزمات اللازمة والمطلوبة، وتزويده بأفضل التقنيات والابتكارات للتحديث والتطوير، ما أسهم في قوة الاقتصاد الوطني، وتعزيز بناء التنمية في البلاد.

وعلى النقيض من ذلك، يعاني القطاع الزراعي في مصر من التخلف، ويكابد الفلاح من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف الخبرات اللازمة، ومحدودية الأراضي الزراعية، ومشاكل التسويق والترويج وغيرها من الأزمات المستعصية، في ظل غياب الدعم الحكومي اللازم والاستثمار المنخفض لهذا القطاع الهام²، ما شكّل عقبة إضافية أمام بناء القدرات التنموية في المجتمع.

¹ علي درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مرجع سابق، ص 1368

² هبة هندوسه، تحليل موقف، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، مرجع سابق، ص 24-25

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

توصّل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، التي تؤكد على أهمية دور القيادة السياسية في مسيرة البناء التنموي، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، استناداً إلى العلاقة التلازمية بينهما، وقد تم إيجاز أهم النتائج المستخلصة فيما يلي:

- الدور القيادي الماليزي استطاع حشد طاقات المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات العرقية، الاجتماعية، الدينية، المذهبية، والثقافية، من خلال "معادلة الكل يكسب"، وليس من خلال مصادر ثروات الآخرين وحقوقهم والتضييق عليهم.
- اعتمدت القيادات المصرية على تبني عدة سياسات مختلفة اقتصادية وسياسية، حيث لم تكن متكاملة، وكان لكل قائد تجربته الخاصة، ولم تكتمل مسيرة التنمية المتوازنة، حيث كانت مبنية على التجربة والتي يتخللها الخطأ والصواب، دون وجود إستراتيجية واضحة ومحددة، هذا مع اتّباع أكثر من إيديولوجية قوالب جاهزة دفع ثمنها المواطن المصري.
- اعتمدت القيادات الماليةزية على سياسة الدولة الإنمائية، بالاعتماد على الإسلام، والقيم الآسيوية، وسياسة النظر شرقاً، والاستفادة من الرأسمالية والاشتراكية في تحقيق مصلحة الدولة، وعدم اتّباع إيديولوجية محدّدة.
- سعت القيادة الماليةزية إلى بناء الإنسان، برفع كفاءة رأس المال البشري من خلال التعليم والبحث العلمي، والتركيز على جميع القطاعات في تحقيق التنمية والتوزيع العادل للموارد والثروات.
- الموارد الطبيعية والبشرية سواء كانت قليلة أو كثيرة، ليست هي الأساس في تحقيق التنمية، بل يعتمد ذلك على دور القيادة في كيفية استثمار الموارد، والاعتماد على الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، والبرمجيات المحوسبة، والابتكارات والاختراعات.

- الفساد عدو التنمية الرئيس، والقضاء عليه شرط أساسي لتحقيقها، فوجود الفساد تغيب العدالة الاجتماعية، وينتشر الظلم المتمثل في البطالة والفقر والجهل والمرض، وانتهاك حقوق الإنسان وكرامته، ما يتسبب في غياب الاستقرار والأمن الاجتماعي، ويشل قدرة المجتمع على البناء والعطاء، ودعم مسيرة التنمية المرجوة.
- النظام السياسي الذي يتيح المشاركة السياسية لمواطنيه، ويحترم التداول القانوني السلمي للسلطة، ويحمي الحريات وحقوق الإنسان وكرامته، في ظل دولة المواطنة وسيادة القانون، يستطيع بناء تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة، من خلال تفعيل طاقات جميع شرائح المجتمع في البناء والتطوير، دون إبعاد أو إقصاء لأحد.
- يمثل التعليم والبحث العلمي، قاعدة أساسية لا بُدَّ من تفعيلها بالشكل المناسب للتقدم في أي مجال تنموي مستهدف، فمن خلال التعليم يُبنى الإنسان معرفياً وفكرياً، وبما أن الكادر البشري هو حجر الزاوية في قيادة أية نهضة تنموية، حيث يتوقف عليه نجاح التنمية أو إخفاقها، يتوجب إذاً تفعيل قطاع التعليم والمعرفة، وتوجيه البحث العلمي لخدمة الأهداف التنموية في المجالات الإنتاجية كافة، فالعلم هو المسئول عن بناء قدرات الإنسان ومواهبه الإبداعية، وتزويده بالخبرات المطلوبة، والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة.

توصيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة، يمكن توجيه بعض التوصيات، التي يمكن توظيفها في صياغة الاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية، والتي تُعاني من إخفاق واضح في تحقيق مستويات التنمية المطلوبة، ويمكن إيجاز هذه التوصيات فيما يلي:

- ضرورة بناء مؤسسات الدولة على أسس تنموية هادفة وموجهة، من خلال الكادر البشري المؤهل والمدرب، والقادر على تفهم عظم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه، والمتميز بالإرادة الصلبة والعزيمة القوية، في مواجهة التحديات التي تعترض طريق النهضة التنموية المرجوة.

- ينبغي على أية دولة تتطلع إلى النهضة والتنمية، الارتقاء بمستوى حياة مواطنيها إلى الأفضل، بغض النظر عن الاختلافات العرقية، الاجتماعية، الدينية، المذهبية، والثقافية، وأن تُدرك بأن الفساد عامل هدمٍ أساسي، وعائق أمام أية خططٍ تنموية، واستراتيجيات بناء المجتمع، لذا يتوجب اتخاذ كل الإجراءات، التي من شأنها اجتثاث كل مقومات الفساد وأسبابه وأدواته، من خلال تفعيل الرقابة والمساءلة والمحاسبة، ضمن قوانين نافذة على الجميع، وفي جميع مفاصل الدولة.

- يوجد ارتباط وثيق بين نموذج القيادة والتنمية، حيث تُعتبر القيادة ومبادئها المتمثلة في المشاركة السياسية وكفالة الحقوق والحريات والعدالة، بمثابة قاعدة إستراتيجية لتفعيل عملية البناء التنموي والاقتصادي، وفي ذات الوقت، تُعتبر الانجازات التنموية تبريراً لشرعية النظام السياسي، من خلال الأداء الإيجابي، وعليه، يتوجب على القيادات والمسؤولين وصناع القرار، إن أرادوا بناء تنمية حقيقية وشاملة ومستدامة، أن يأخذوا بالاعتبار، أن الاستبداد والتسلط طريق حتمي إلى التخلف والانحطاط الحضاري.

- التعليم أساس المعرفة، ومن خلال المعرفة يتمكن الإنسان من توظيف جميع متغيرات البيئة، بهدف تلبية جميع احتياجاته ومتطلبات حياته، وعليه، فإن جميع الأمم التي استطاعت السير في ركب الحضارة والتقدم، كانت قد عملت على توظيف التعليم والمعرفة العلمية، كأساس في نهضتها ورقيها، فإذا لم تتخذ حكومات الدول النامية خطوات عملية جادة، للنهوض بهذا القطاع الحيوي والهام، فلن تكون لديها فرصاً حقيقية، للوصول إلى مستويات معقولة من التنمية البشرية الاقتصادية والسياسية، التي تتمتع بها الدول المتقدمة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الدستور المصري لعام 1971م وتعديلاته عام 1980م.

الكتب

إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، 2000م.

أحمد خليل، ثورة يناير: كيف يمكن أم تصبح مصر دولة عظمى، القاهرة، مطبعة القرطاسية، 2012م.

أحمد عبد الله، الجيش والديمقراطية في مصر، القاهرة، دار سينا للنشر، 1990م.

أحمد عبد المحسن العساف، مهارات القيادة وصفات القائد، السعودية، ديوان مطبوعات السعودية، 2011م.

أحمد محمد نبوي حسب النبي، التعليم والتنافسية في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، العدد الأول، 2017م

أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، مصر، الدار الجامعية، 2003م

أسامة الباز وآخرون، مصر في القرن 21 الآمال والتحديات، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996م.

أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000م.

أنور رسلان، النظام الدستوري المصري، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008م.

إيهاب كمال، صناعة الطغاة.. ثورية البدايات والنهايات المؤلمة، الطبعة الرابعة، القاهرة، دار الكرنك للنشر والتوزيع، 2012م.

جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، القاهرة، مصر، دار الشروق، 2012م.

جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2012م.

جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م.

جودت عطوي، الإدارة التعليمية والإشراف التربوي أصولها وتطبيقاتها، الاردن، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، 2001م.

حامد ربيع، محاضرات في تطور الفكر السياسي: الفكر الإسلامي، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1980م

حلمي القاعود، تدبير المنزل ما بعد الثورة، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2011.

خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007م.

راتب السعود، القيادة التربوية مفاهيم وآفاق، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر، 2012م.

سيد البواب، دراسات معاصرة في السياسات الاقتصادية في مصر، ط2، دار البيان للطباعة والنشر، 2003م.

السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول، ط2، مصر، دار المعارف الجامعية، 1986م

السيد عبد الحليم، الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، ط2، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002م

صالح بيومي، الديمقراطية والقرار السياسي بين عبد الناصر والسادات، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2008م.

صفاء الدين محمد عبد الحكيم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005م.

طارق سويدان، فيصل شرحبيل، صناعة القائد، ط2، لبنان، بيروت، دار ابن حزم، 2003م.

عائشة عباش، نهى الدسوقي (مجموعة باحثين)، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات... الأسس... الآفاق، ط1، برلين، ألمانيا، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019م.

عبد الحسن الحسيني: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2008م.

عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974-2010) ط1، مصر، القاهرة، دار الشروق، 2011م

عثمان الدلنجاوي، عام الثورة 2011، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة والنشر، 2012.

عرايبي محمد كلوب، الأمن الشامل (المفهوم -المقومات-التنمية-المجالات)، ط1، غزة، فلسطين، مكتبة ومطبعة دار الأرقم، 2011م.

علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، 1952-1977م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005م، لجنة كتب عربية، 2006.

علي هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010م، الدار المصرية اللبنانية، 2010م.

كارنيجا وآخرون، كيف نجح عبد الناصر، القاهرة، دار المعارف، 1965م.

محمد إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحو الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2014م.

محمد الجوادي، كيف أصبحوا وزراء: دراسة في صناعة القرار السياسي، ط1، القاهرة، دار الخيال، فبراير 2003م

محمد السيد سليم، الفكر السياسي لمحاضير محمد، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006م.

محمد السيد سليم، تحليل الدراسة الخارجية، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، 1983م.

محمد المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت 2010-2013، جامعة الشرق الأوسط، 2015م،

محمد ثابت، الحكام العرب: كيف سقطت العروش من المحيط إلى الخليج، القاهرة، دار الحياة للنشر والتوزيع.

محمد رضا الطيار، جهاد عودة، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي-دراسة مقارنة تونس مصر، ط1، المكتب العربي للمعارف، 2016م

محمد سليم: الإسلام والتنمية في ماليزيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999م.

محمد غزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية، ط3، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، 2005م

محمود الخالق، معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1984.

محمود بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة، دار الشروق، 2012م.
ميرفت عبد العزيز، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في ماليزيا وسنغافورة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997م.

وحيد عبد المجيد: ثورة 25 يناير - قراءة أولى، مصر، مؤسسة الأهرام، 2011م.
وفاء لطفي، السياسات التنموية في ماليزيا، باحثة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006م.

الرسائل الجامعية

بلال المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية - تجربة مستفادة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016م.

جلال معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1985م.

حساني بوعكاز، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر 1988-2014م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور طاهر الملاوي، الجزائر، 2015م.

زيد عدنان محسن العكيلي، التنمية السياسية العربية بين الإصلاح السياسي ودعوة التغيير الخارجي، رسالة دكتوراه، جامعة النهدين، 2006م.

زينة مدحت الهموندي، أثر الأزمة السياسية في التنمية الاقتصادية، دراسة أنموذج تركيا (1946-2005م)، رسالة ماجستير، جامعة النهدين، 2007م.

- سعد التميمي، تجربة التنمية المالية دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 2004م
- شادي الغرباوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م
- طلال الشريف، الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين في إمارة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004م.
- علي زهرة، الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1984م.
- عمر زاوي، مساهمة النمط القيادي الديمقراطي في تحقيق الإبداع داخل المنظمة - دراسة حالة مركب تكرير الملح بالوطاية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012م.
- فادي رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981م-2003م)، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا - أكاديمية الإدارة والسياسات، جامعة الأقصى - غزة، 2015م.
- ليلي العجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الرشيد في المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009م.
- مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر دراسة حالة النخبة الوزارية، رسالة دكتوراه منشورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- محمد الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2014.

محمد الربيق، العوامل المؤثرة في فاعلية الأداء الوظيفي للقيادات الأمنية، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004م.

محمد بدر المطيري، دور القيادات السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015م.

محمد جبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2014.

مروة أبو النور، العوامل المؤثرة في أنماط السلوك القيادي لدى القيادة النسائية في منظمات المجتمع المدني، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، 2012م.

المجلات والدوريات والمؤتمرات

أحمد تهامي عبد الحي، الأجيال السياسية في الأحزاب المصري: صراع أم تواصل، مجلة ناير الديمقراطية، السنة الخامسة، العدد 17، يناير 2005.

أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة الفكر - الجزائر، العدد الخامس

أحمد عبد الحفيظ، البيئة الخارجية والداخلية لقرار تعديل الدستور، تعديل المادة 76 في إطار تطور خطى الإصلاح السياسي.

أحمد عبد الحفيظ، التعديل الدستوري وأفاق الاصطلاح السياسي في مصر، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة عشر، العدد 150، 2005م.

أحمد عبد الحي، آليات صنع السياسة الخارجية في مصر، السياسة الدولية، ع 139، 2000م

أزهار سليمان هادي، التعليم مؤشراً من مؤشرات التنمية - دراسة واقع التعليم في مصر، مجلة ديالي، العراق، ع 53، 2011م.

إسراء الحسيني، النفوذ البريطاني وأثره في تغيير الخريطة السياسية والسكانية في ماليزيا وبناء قوتها: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جيل العلوم الإنسانية، ع8، 2015م

أمانى الجوهري، الدولة التنموية بين التجربة الآسيوية ومتطلبات الحالة المصرية، مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)، مصر، مج7، ع28، 2007م.

إيمان أحمد، الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991م-2010م)، الحوار المتمدن، مواضيع وأبحاث سياسية، ع(4207)، 2013م.

جمال حسن غنيم، القيادة التحويلية مفهوم جديد للقيادة، إدارة الأعمال - القاهرة، ع109، 2005م.

حسن حسني، التجربة المصرية في التنمية: إنجازات.. تحديات.. دروس مستفادة، مجلة المدير العربي، مصر، العدد 186، 2009م.

حسن نافعة، الإدارة السياسية لازمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في مصر، المستقبل العربي، ع112، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م.

حنان عواضة، السلطة عند ماكس فيبر، مجلة الأستاذ، ع206، المجلد الأول، جامعة بغداد كلية الآداب قسم الفلسفة، 2013م.

دينا شحاتة، مُحركات التغيير في العالم العربي، الدراسات الدولية، العدد الثامن والأربعون، 2011م

رضا هلال موقف المؤسسات الرسمية من تعديل الدستور وبعض القوانين.

رفيق المصري، النمط القيادي السائد لدى رئاسة جامعة الأقصى كما يراه العاملون في الجامعة، غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد15، 2007م.

سلطان أبو علي، *ثلاث قرن من التنمية: التجربة المصرية*، المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب: المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية - الكويت، مج2، رقم المؤتمر 10، 1988م.

سمير التنير، *تجربة عبد الناصر الاقتصادية، الفكر العربي* (معهد الإنماء العربي)، لبنان، مج1، ع10، 1979م.

سميرة كردي، *النكاء الانفعالي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية والفعالية الذاتية والقيادة التربوية لدى عينة من مديرات المدارس الثانوية*، مجلة العلوم التربوية، السعودية، 2010م.

شايح بن خالد مناحي القحطاني، *القيادة بالتمكين*، مجلة الأمن والحياة، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد37، عدد427، 2015.

عبد الخالق عبد الله، *العالم المعاصر والصراعات الدولية*، سلسلة عالم المعرفة 133، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989م.

عبد العزيز الأزهر، *التنمية والديمقراطية في ظل العولمة*، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، سكرة، 2007م.

عبير علي، *الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا*، المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية والعالمية، مصر، مج1، رقم المؤتمر 12، 2007م.

عصام عبد الوهاب، *التجربة الحزبية المصرية من ناصر إلى السادات*، مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام، مج5، ع17، 2005.

عطا الله الحديثي، *إسراء كاظم: تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره*، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، العدد 13، نيسان 2013.

علي احمد درج، *التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً*، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، عدد 3، مجلد 63، 2015م،

علي إسماعيل، دراسة مقارنة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وماليزيا لمواجهة أزمة الفقر الناجمة عن العولمة الاقتصادية، المؤتمر السنوي الثالث عشر: إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، مصر، مج 1، رقم المؤتمر 13، 2008م.

علي الصاوي وآخرون، تقييم أداء مجلس الشعب، التقرير السنوي الثالث، دور الانعقاد العادي الرابع، الفصل التشريعي السابع، 1998-1999 (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، برنامج المرصد البرلماني، 1999) ص ص 276-278

علي درج، *التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً*، مجلة جامعة بابل- العلوم الصرفة والتطبيقية، ع3، مج (23)، 2015م.

علي عشاوي، *عجز الموازنة العامة: الحالة المصرية: الأسباب-العلاج*، مجلة مصر المعاصرة مصر، مج89، ع452، 451، 1998م.

فهد العبيري، *إعداد القيادات التنموية في ضوء تحديات القرن الواحد والعشرين*، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مصر، ع3، ج2، 2003م.

فهمي هويدي، *جنور الصراع في ماليزيا*، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد، 17، 1969م.

لمياء المغربي، *نحو إستراتيجية لمواجهة الفقر في مصر: دراسة حالة التجربة الماليزية*، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، مج17، ع2، 2009م.

مايسة الجمل وآخرون، *النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية*، مجلة العلوم الاجتماعية-الكويت، مج22، ع4، 1994م.

محسن صالح، النهوض المالي في قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 136، ط1، 2008م.

محمد أبو عامود، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي، 1988م
محمد السيد سليم وآخرون، الفكر السياسي لمحاضير محمد، مجلة النهضة، مج8، ع3، 2007م.

محمد المجمعى، النخبة السياسية وأثرها على التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 4، 2013م.

محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية، مجلة دراسات إستراتيجية، ع 14، 2011م.

محمد ملاك، ماليزيا، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، ع1، مج1، 1968م.

محيي مسعد، التجربة المصرية لخصخصة المرافق العامة في الميزان: الإيجابيات والسلبيات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، مصر، مج22، ع37، 2013م.

نادية فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 - 2010م، مركز الدراسات الدولية، ع54، 2016م.

نادية لطفي، التجربة التنموية في ماليزيا (2000-2010م)، دراسات دولية، العدد الرابع والخمسون، 2010م.

نجم الغزي، النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية(عبد الرحمن تونكين نموذجاً)، مج5، ع1، 2015م.

نصر محمد عارف، *في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها*، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد جوان 2008.

نصرة قوريش، *التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برامج التنمية (2010-2014م)*، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، عدد 6، 2011م.

هدى ميتكس، *القيم الآسيوية والثقافية الماليزية*، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2007م.

وزارة التخطيط: *الإطار العام التفصيلي للخطة الخمسية (82/83-86/87م)*، الجزء الأول، ص 163-165

المراجع الأجنبية

Carter, jimmy, 1982, **memoirs of apresident**, University of Arkansas, P 413.

Ceneva United Nations commission for Eurpe, 2003, P.111.

George, A. L. & Bennett, A. **Case studies and theory development in the social sciences**, Cambridge MA: MIT Rress, 2005, P. 171.

Noth, **The Role of institution in economic development** Discussion paper series, No.2003.2,

Ranis, **Economic Growth and Human Development**. World Development, 28, 2000, P96.

Ranis, Mahmoud, **The Policical Economy of Blackwell**, 1992, P.29.

Waterbury, John, **The Wgupt of Nasser and Sadat**, The Political Economy of Two Regimes, Princeton University Press, 1983, P.73.

المواقع الالكترونية

إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، جامعة الزقازيق، 2002م متوفر على الرابط:

<https://core.ac.uk/download/pdf/7301425.pdf>

أحمد حميد محمد، عضو المنظمة الوطنية الدولية لحقوق الإنسان، الفساد المالي والداري بمصر، إحصائيات عن الفساد بمصر حتى عام 2009م. ص 27 متوفر على الرابط بصيغة بـدف:

<https://nazaha.gov.sa/ar->

أحمد عبد الوهاب، طرق الخصخصة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ص2-3 متوفر على الموقع الالكتروني بصيغة بـدف:

<http://ecpps.org/attachments/article/546>

أحمد مجدي محمود عبد السلام: التعدد العرقي في ماليزيا وأثره على الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي، 2016/8/11، على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=35492>

أحمد محمد أحمد: أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017/8/26، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=48657>

إلهام سامي، حمده ابوصالح، سامية المهيدلي، نظريات القيادة التربوية، جامعة الملك سعود، عمادة الدراسات العليا-قسم الإدارة التربوية، السعودية، 1433-1434هـ، ص 3-

4:متوفر على الرابط: <https://s19647.files.wordpress.com>

جلال معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، 21 مارس 2010: متوفر على الرابط:

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html.

دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987م، ص 7-11: متوفر على الرابط:

<http://hadaracenter.com/pdfs>

راغب السرجاني، قصة الإسلام مهاتير محمد صانع النهضة الماليزية، 21-10-2010: متوفر على الرابط: <https://islamstory.com/ar/artical/22228/>

سعيد ابوعالي، متوفر على الرابط 30-3-2012م:

<https://www.alyaum.com/articles/838962>

سمر غانم، معوقات التنمية في دول العالم الإسلامي: دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، 2013م، ص 8 متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/09/>

شباب بيتي المستقبل، مفهوم الدولة الإنمائية: متوفر على الرابط:

https://www.academia.edu/11761242/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9

صالح خليل أبو أصبع، ثقافة التسامح والتعايش مع الآخر - الثقافة بين التنوير والتكفير، ص 1-2. متوفر على الموقع الإلكتروني:

<file:///C:/Users/Admin/Desktop/ثقافة%20ومصر/ثقافة%20التسامح>

صلاح جـودة، مـوارد مـصر، يوتيـوب

<https://www.youtube.com/watch?v=MDzpfDXGKhW>

عبد الحافظ الصاوي، تحديات الصناعة المصرية، 21-04-2013 متوفر على الرابط:

<https://www.aljazeera.net>

عبد الله شندي، التجربة الماليزية في مجال علاقات العمل، باحث في الشؤون العالمية، 21-03-

2018 متوفر على الرابط: [http://alwaeialshababy.com/ar/index.php/tawar-](http://alwaeialshababy.com/ar/index.php/tawar-nafsak)

nafsak

العرب في ذيل قائمة براءات الاختراع لعام 2008م، الجزيرة 26-03-2009 متوفر على

الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/>

فاطمة مبروك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، ع(13)،

يناير 2016م، ص ص(13-16)، متوفر على الرابط بصيغة بـدف:

<https://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-13/3.pdf>

محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة

للدراسات، 19 يوليو/2012م متوفر على الموقع الالكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.ht>

ml

محسن صالح، أنور إبراهيم والمخاض الماليزي الصعب، مقالات الجزيرة: 11-08-2008:

متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>.

محسن صالح، قراءة في نتائج الانتخابات الماليزية، مقالات الجزيرة 13-03-2008 متوفر

على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/3/13/>

محمد رياض، أشكال التنمية المطلوبة، جريدة الأهرام، 25 نوفمبر 2013م، عدد 46375،

ص7: متوفر على الرابط: <http://www.ahram.org.eg>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصرية: تقدير موقف، تداعيات ودلالات (2012م). متوفر على الرابط:

<https://www.dohainstitute.org>

مركز كارينغي للشرق الأوسط، أي مسار ستتخذه حركة الإخوان المسلمين في مصر، 23-09-

2013، متوفر على الرابط: <https://carnegie-mec.org/2013/09/23/>

مصطفى عبد الله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، مجلة الحوار المتمدن، عدد 816،

2004م: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17430>

مصطفى ماهر، القيادة، مجلة التنمية الإدارية، مصر، المجلد 23، ع93، أكتوبر 2001م، ص

20-22، <http://search.mandumah.com/Record/94759>.

نجوان فاروق شيحة، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول

النامية، مجلة النهضة المصرية، مجلة 3، عدد 9، جامعة القاهرة 22-23: أبريل 2001،

141-145، <http://search.mandumah.com/Record/66764>

النظام السياسي في ماليزيا: 2008/10/3، على الرابط:

<http://samiranasri.blogspot.com/2008/10/blog-post.html>

هالة السعيد، 10 مقومات للاقتصاد تمكنه من الوصول لإستراتيجية التنمية 2030 18-06-

2018 متوفر على الرابط: <https://www.youm7.com/story/2018/6/18/10>.

هيئة هندوسة، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، تحليل موقف،

2010م.

http://www.eg.undp.org/content/dam/egypt/docs/LegalFramework/2010_Sit%20Analysis_KDCFE_Arabic.pdf

هدير مبروك: القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009-2016"، المركز الديمقراطي العربي، 2016/7/19، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=34241>

هنا عبيد، التجربة المصرية: المؤتمر الاقتصادي والدولة التنموية، مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام) - مصر، مجلة محكمة، العدد والمجلد، مجلد 15، ع58، أبريل 2015، ص 84-90، <http://search.mandumah.com/Record/654098>

وداد جابر غازي، تأمين النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية (1951م-1953م)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - قسم الدراسات التاريخية، بغداد ص4-6. متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=73592>

وفاء لطفي: السياسات التنموية في ماليزيا، على الرابط: <http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01072012.pdf>

An- NajahNational University
Faculty of Graduates Studies

**Egypt's Development Model:
Determinants of Success and Failure;
A comparative study with Malaysia**

By
Fadi Ahmad Shhadi Shaheen

Supervised by
Dr. Raed Neirat

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2019

**Egypt's Development Model: Determinants of Success and Failure;
A comparative study with Malaysia**

By

Fadi Ahmad Shhadi Shaheen

Supervised by

Dr. Raed Neirat

Abstract

This study aims at recognizing the success factors of the Malaysian developmental experience and the failure of the Egyptian one by studying the most important challenges the two countries faced highlighting the features and impact of the economic and political theory which is implemented in both countries through comparing the leadership role in both countries and its influence on the developmental leadership.

The problem of this study comprises the answer on the central question which is why did Egypt failed in achieving the planned development while Malaysia succeeded despite the similarity in the implementation circumstances; however, the only difference here is that Egypt has plenty of natural and man power more than Malaysia.

It is based on the hypothesis that the leadership model in Egypt failed to implement the effective political deployment in the political system which can run the developmental process appropriately. This serves as a guarantee that the achievement of the economic development in the Egyptian society is possible.

Also, it provides developmental environments ruled by the law, social justice, human rights respect, enhancing political participation,

resisting financial and administrative corruption, respecting cosmopolitanism, developing educational programs and governmental work aiming at fighting poverty and unemployment. Unlike the leadership in Malaysia which contributed in achieving that through its administrative philosophy and strategic vision. It is included in programs and priorities supported by strategies to fight corruption, activating the power of the law, enhancing the governmental performance with integrity and transparency under the supervision of a strict supervision and active accountability contributing in the rise of the Malaysian society.

This study follows many methods, namely: analytical descriptive and comparative. This is done to describe the phenomenon and explain it highlighting the nature of the relationship among its variables along with analyzing, interpreting and linking, comparing and classifying the retrieved data in order to draw the conclusions and generalizations.

Also, the historical method is employed in order to find explanations for the stage Malaysia and Egypt are witnessing since their independence until 2011 in order to base on leadership theories and patterns when comparing the role of their leadership in decision making and general policies recognition. Also, it is imperative to study the role of the leadership as an independent factor and its influence on development as a dependent factor.

The researcher reaches a number of results. The first result is that the Malaysian leadership's role is able to use all the powers of the society

regardless the ethnic, social, religious, cultural and sectarian difference. This is done through the equation of “everyone wins” making use of the Islamic values, the eastern policy, capitalism and socialism in achieving the interests of the state and not following a specific ideology and the existence of a clear strategy.

Secondly, the Egyptian leadership depends in its experience on different economic and political policies which are incompatible. In other words, Presidents Abdul Nasser, Sadat and Mubarak have their own individual experiences. The march to development hasn't completed because it is full of mistakes without having any specific strategy and following more than one ideology not based on the reality of the Egyptian society making them pay the price.

Finally, the natural and human sources in the state even it is few as in Malaysia or many as in Egypt, it is not the basis for achieving development. It depends on the role of the leadership and how to invest its resources, raise the efficiency of their man- power. It depends on developing people through education, scientific research, and the information economy based on ICT, IT, accounting programs, inventions and fighting corruption which contributes in achieving political, economic and social stability.